وزارة التخطيط
السياسات الاقتصادية والمالية
السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية

تقرير الاقتصاد العراقي

فهرست المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
ملخص تنفيذي	**أ-ج**
المقدمة	**د**
الفصل الأول **أداء الاقتصـــاد الكـــلي**	**(١-١٨)**
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي	**(١-٦)**
ثانياً: التوزيع النسبي للانشطة الرئيسية المولدة للناتج المحلي الإجمالي (سلعية،توزيعية،خدمية)	**(٦-٩)**
ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص	**(٩-١٠)**
رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	**(١٠-١٤)**
خامساً : نشاط النفط الخام للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	**(١٥-١٨)**
الفصل الثاني **المالية العامة**	**(١٩-٣٥)**
أولاً: الإيرادات العامة	**(١٩-٢٣)**
ثانياً: النفقات العامة	**(٢٣-٢٨)**
ثالثاً: العجز أو الفائض في الموازنة العامة	**(٢٩-٢٩)**
رابعاً: تطورات الدين العام	**(٣٠-٣٢)**
خامساً: مؤشرات القطاع المالي للربعين الاول ولثاني لعام ٢٠٢١	**(٣٣-٣٥)**
الفصل الثالث **الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت**	**(٣٦-٦٤)**
أولا: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم	**(٣٦-٤٠)**
ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي	**(٤١-٥٧)**
ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**(٥٨-٦٤)**
الفصل الرابع **التطورات النقدية**	**(٦٥-٨٤)**
أولاً: عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١)	**(٦٥-٦٦)**
ثانياً: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) (السيولة المحلية)	**(٦٧-٦٨)**
ثالثاً: معدل التضخم وحركة الأسعار	**(٦٨-٧٢)**
رابعاً: سعر الصرف	**(٧٣-٧٤)**
خامساً: سعر الفائدة	**(٧٥-٧٥)**
سادساً: الجهاز المصرفي	**(٧٦-٨٠)**
سابعاً: مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢٠	**(٨١-٨٤)**

الفصل الخامس **ميزان المدفوعات**	**(٩٣-٨٥)**
أولاً: الحساب الجاري	**(٩٠-٨٦)**
ثانياً: الحساب الرأسمالي	**(٩١-٩٠)**
ثالثاً: الحساب المالي	**(٩٢-٩١)**
رابعاً: صافي السهو والخطأ	**(٩٣-٩٢)**
الفصل السادس **التجارة الخارجية**	**(١٠٨-٩٤)**
أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	**(١٠١-٩٤)**
ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	**(١٠٧-١٠١)**
ثالثاً: مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	**(١٠٨-١٠٨)**
الفصل السابع **تنمية البنى التحتية**	**(١٣٣-١٠٩)**
أولاً: نشاط الكهرباء	**(١١٧-١٠٩)**
ثانياً: قطاع الماء والصرف الصحي	**(١٢١-١١٧)**
ثالثاً: قطاع النقل	**(١٣٣-١٢١)**
الملاحق	**(١٣٩-١٣٤)**

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)	٢
٢	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام ٢٠٠٧ للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٣
٣	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)	٤
٤	الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٥
٥	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨
٦	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩
٧	مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام ٢٠٢١ والربعين الأول والثاني لعام ٢٠٢١	١٣
٨	كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٦
٩	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢١
١٠	هيكل الإيرادات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) ونسب الإسهام	٢٢
١١	إجمالي النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٤
١٢	النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٥
١٣	أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٧
١٤	أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٨
١٥	العجز أو الفائض في الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)	٢٩
١٦	تطورات الدين العام للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٣١
١٧	الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	٣٤
١٨	التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٣٨
١٩	أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٤٠
٢٠	إجمالي الإجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان والكلف الإجمالية للمشاريع للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٤٣
٢١	عدد مشاريع هيئات الاستثمار حسب نسب انجاز المشروع للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٤٥
٢٢	تكلفة المشاريع لعموم هيئات الاستثمار (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٤٧
٢٣	عدد الفرص الاستثمارية المعلنة في الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد والمحافظات الاخرى لعام ٢٠١٩	٥٠
٢٤	المشاريع المنجزة للاستثمار لعام ٢٠١٩ حسب المحافظة	٥١
٢٥	المشاريع المنجزة للاستثمار لعام ٢٠١٩ حسب القطاع	٥٢

٢٦	المشاريع الاستثمارية المستمرة بالعمل خلال عام ٢٠١٩ حسب المحافظة	(٥٣-٥٤)
٢٧	المشاريع المستمرة بالعمل للاستثمار خلال عام ٢٠١٩ حسب القطاع	(٥٦-٥٧)
٢٨	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٦-٢٠١٩)	٦٠
٢٩	تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٣
٣٠	المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٤
٣١	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ ونسبة مساهمتها ومعدل نموه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٦
٣٢	مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) معدل نموه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٧
٣٣	الرقم القياسي ومعدلات التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) ٢٠١٢=١٠٠	٦٩
٣٤	الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ومعدلات التضخم	٧٠
٣٥	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٠) (٢٠١٢=١٠٠)	٧١
٣٦	الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب الاشهر ومعدلات التضخم الشهرية لعام ٢٠٢١ومعدل التضخم السنوي	٧٢
٣٧	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٤
٣٨	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٥
٣٩	تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٧
٤٠	تطور موجودات المصارف التجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٨
٤١	إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨٠
٤٢	المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	٨٢
٤٣	مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	٨٤
٤٤	مكونات ميزان المدفوعات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨٧
٤٥	الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٧
٤٦	اجمالي الاستيرادات حسب الاشهر لعام ٢٠٢٠	٩٩
٤٧	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠	١٠٠
٤٨	إجمالي قيمة الصادرات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٠٣
٤٩	أجمالي قيمة الصادرات حسب الاشهر لسنة ٢٠٢٠	١٠٦
٥٠	فيمة الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركات التجارين للعراق لعام ٢٠٢٠	١٠٧
٥١	الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٠٨
٥٢	كمية انتاج الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٠
٥٣	معدل الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (٢٠١٧- ٢٠١٩)	١١١
٥٤	إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠١٩)	١١٣
٥٥	عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧- ٢٠١٩)	١١٣

٥٦	اعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٥
٥٧	توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٦
٥٨	المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١١٩
٥٩	المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٠
٦٠	المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٢
٦١	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)	١٢٥
٦٢	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٦
٦٣	مواصفات الموانئ العراقية والأرصفة والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام ٢٠١٨	١٢٧
٦٤	المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٨
٦٥	المؤشرات الرئيسية لنشاط الشركة العامة للنقل البحري (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٠
٦٦	مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣١

فهرست الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ –٢٠٢٠)	٢
٢	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٣
٣	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ –٢٠٢٠)	٤
٤	الدخل القومي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٥
٥	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦
٦	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨
٧	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٠
٨	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس٢٠٠٧ للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٤
٩	الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأساس ٢٠١٢ للربع الثاني ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٤
١٠	كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٧
١١	الايرادات العامة للموازنة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢١
١٢	المساهمة النسبية لمكونات الإيرادات العامة لعام ٢٠٢٠	٢٣
١٣	النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٤
١٤	المساهمة النسبية للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٦
١٥	مساهمة النسبية أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام ٢٠٢٠	٢٧
١٦	مساهمة النسبية أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام ٢٠٢٠	٢٨
١٧	العجز أو الفائض في الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٢٩
١٨	تطورات الدين العام للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٣١
١٩	الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	٣٥
٢٠	إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)	٣٨
٢١	التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات السنوية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٤٠
٢٢	الكلف الاجمالية للاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل هيئات الاستثمار للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٤٣
٢٣	اعداد مشاريع للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)	٤٦
٢٤	اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب نوع الملكية للاسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ –٢٠٢٠)	٦١
٢٥	المساهمة النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٤
٢٦	عرض النقد ومكوناته للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٦
٢٧	عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٨
٢٨	معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٦٩

٢٩	معدلات التضخم في المحافظات خلال عام ٢٠٢٠	٧٢
٣٠	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٤
٣١	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٥
٣٢	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٧
٣٣	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص لعام ٢٠٢٠	٧٨
٣٤	اجمالي موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٧٩
٣٥	إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨٠
٣٦	عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	٨٣
٣٧	تطور الحساب الجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٨٨
٣٨	مكونات الحساب الجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٠
٣٩	تطور الحساب الرأسمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩١
٤٠	صافي السهو والخطأ للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٣
٤١	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٥
٤٢	استيرادات المنتجات النفطية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٦
٤٣	إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	٩٨
٤٤	نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام ٢٠٢٠	١٠١
٤٥	إجمالي قيمة الصادرات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٠٢
٤٦	إجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٠٤
٤٧	الصادرات والواردات السلعية للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١	١٠٨
٤٨	اجمالي كمية إنتاج الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١١
٤٩	أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٣
٥٠	السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٤
٥١	اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)	١١٦
٥٢	كمية الماء الصافي المنتج للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١١٩
٥٣	نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٠
٥٤	الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين والبضائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٢
٥٥	الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٥
٥٦	الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٧
٥٧	عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٢٩
٥٨	الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٢

فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٤
٢	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٥
٣	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٦
٤	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٧
٥	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٨
٦	توزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)	١٣٩

ملخص تنفيذي

يتناول التقرير عرضاً موجزاً لأهم تطورات التي شهدها الاقتصاد العراقي وحسب البيانات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي من خلال تتبع مسار المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية فبعد ان شهد الاقتصاد العالمي حالة من التباطؤ المزمن والمتمثل في تراجع معدلات النمو في ظل الازمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كورونا وما تركته من تداعيات سلبية اثرت على التوقعات المستقبلية لمعظم المؤشرات الاقتصادية والمرتبطة بعمليات الاغلاق وقطع سلاسل الامدادات التجارية وتصاعد عدم اليقين المحيط بالتجارة إلى جانب انخفاض الانتاجية في الاقتصادات المتقدمة وتبعاتها التي لحقت اضراراً كبيرة بالكثير من العوامل المحركة لعجلة النمو الاقتصادي ، لاسيما وان جميع بلدان العالم لاتزال عرضة لتفشي سلالات جديدة متحورة من فايروس كورونا لتتفاقم الضغوط المالية بسبب ارتفاع مستويات المديونية ولتلقي بظلالها على الاداء الاقتصادي ، واقتصاد العراق ليس ببعيد عن هذه التحديات فبعد ان شهد عدداً من التطورات والاحداث التي اثرت بشكل إيجابي في مستوى اداءه، والمتمثلة بتحسن الظروف الأمنية الداخلية التي ساهمت في انتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما تجسد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بأساس ٢٠٠٧) في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٢٠٥١٣٠,١) مليار دينار ليصل الى (٢٢٢١٤١.٢) في عام ٢٠١٩ الى انه سرعان ما شهد تراجعاً في عام ٢٠٢٠ ليصل الى (١٩٦٩٨٥,٥) مليار دينار ، ويعود ذلك إلى تراجع مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية كنشاط التعدين والمقالع والذي يشكل النفط نسبة كبيرة في تكوينه، الى جانب تراجع المساهمة النسبية للانشطة الاخرى كنشاط النقل والاتصالات والخزين ونشاط البنوك والتامين وهو ما تعكسه تلك النسب (السلعية ، التوزيعية ، الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة اذ بلغت المساهمة النسبية لها في عام ٢٠٢٠ (٦٩,١٢%، ١٦,٣٥% ، ١٤,٥٣%) على التوالي ، إما بخصوص الدخل القومـــي بالأسعار الجارية فقد شهد زيادة طفيفة فبعد ان سجل بحدود (**٢٠٥٩١٨,٢**) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٧ وبمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بلغ (**٥,٥**) مليون دينار ليصل في عام ٢٠٢٠ الى (**٢٠٦٦١٦,٢**) مليار دينار وبمتوسط نصيب الفرد (٥,١) مليون دينار.

في مجال **المالية العامة** تشير البيانات إلى انخفاض **الإيرادات العامة** من(٧٧٤٢٢,٢) مليار دينار عام ٢٠١٧ لتصل إلى (٦٣١٩٩,٧) مليار دينار عام ٢٠٢٠، ويعزى ذلك الى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تفشي وباء كورونا. إما **أجمالي النفقات العامة** فقد شهدت ارتفاعاً من (٧٥٤٩٠,١) مليار دينار عام ٢٠١٧ لتصل الى (٧٦٠٨٢,٤) مليار دينار عام ٢٠٢٠.

إما على صعيد **الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت،** فقد سجل **الاستثمار الحكومي** انخفاض من (٢٣٧٩٧,٨) مليار دينار عام ٢٠١٧ ليصل الى (٤٢٠٣,٩) مليار دينار عام ٢٠٢٠، في حين شهد **إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية** انخفاضاً من (٣٢٣٣٠,٣) مليار دينار في عام ٢٠١٧ ليصل الى (١٦١٤٧,٥) مليار دينار عام ٢٠٢٠، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها بسبب جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الانشطة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بأهم **التطورات النقدية** ومن خلال تحليل تطور السيولة المحلية فقد ارتفع **عرض النقد بمفهومه الضيق(M١)** من (٧٦٩٨٦,٦) مليار دينار عام ٢٠١٧ ليصل إلى (١٠٣٣٥٣) مليار دينار عام ٢٠٢٠ ، إما **عرض النقد بالمعنى الواسع(M٢)** فقد ارتفع من (٩٢٨٥٧,١) مليار دينار عام ٢٠١٧ ليصل الى(١١٩٩٠٦) عام ٢٠٢٠، واستمر البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية وإبقاء **التضخم** عند مستويات منخفضة بحيث لا تتعدى المرتبة العشرية الواحـــدة . فبعد ان سجل معدل التضخم السنوي في عام ٢٠١٧ ما نسبته (٠,٢%) ارتفع ليصل الى (٠,٦%) عام ٢٠٢٠، ويرجع هذا إلى التغيرات الحاصلة في اغلب مكونات الأقسام الرئيسة لسلة أسعار السلع والخدمات والناجمة عن التذبذبات في سعر الصرف في السوق الموازي ليصل الى(١٢٣٤) دينار لكل دولار عام ٢٠٢٠.

إما على صعيد أسعار السياسة النقدية فقد قام البنك المركزي بالمحافظة على **سعر الفائدة (سعر السياسة)** بحدود (٤%) من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠٢٠، فضلاً عن المحافظة على أسعار الفائدة على الائتمان الاولي والثانوي والملجأ الأخير حوالي(٦% ، ٧%، ٧,٥٠%) على التوالي ، وهذا الاجراء كجزء من سياسته الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار معتدلة .

وعلى صعيد تطورات **ميزان المدفوعات** فبعد ان حقق فائض بلغ (٢٧٠١,٢) مليون دولار خلال عام ٢٠١٧ ارتفع في عام ٢٠٢٠ ليصل الى (٨٢٧٢,٢) مليون دولار، اما نشاط **التجارة الخارجية** وضمن مكوناتها فقد سجل اجمالي الاستيرادات انخفاض من (٣٧٣٦١,٢) مليار دينار عام ٢٠١٧ لتصل الى (١٨٣٩٠,٧) مليار دينار عام ٢٠٢٠، اما اجمالي الصادرات فقد سجلت انخفاضاً من (٧٠٩٥٠,١) مليار دينار عام ٢٠١٧ لتصل الى (٥٧١٤١,٥) مليار دينار في عام ٢٠٢٠ ويعزى ذلك الى انخفاض الصادرات النفطية.

وعلى صعيد **تنمية البنى التحتية** فقد سجل **نشاط الكهرباء** تحسن ملحوظ في كمية أنتاج الطاقة الكهربائية التي ارتفعت من(٨٥٥٠٨٠٤٦) ميكا واط عام ٢٠١٧ لتصل إلى (٨٧٨٩٩٩٣) ميكا واط عام ٢٠١٩ ، والذي انعكس بارتفاع إجمالي الطاقة المجهزة وحسب أصناف المستهلكين فبعد ان سجلت خلال عام ٢٠١٧ (٤٠٧٧٠٦٢٢) م.و.س لترتفع إلى (٤٢٠٨٦٦٢٠) م.و.س عام ٢٠١٩ ، إما بالنسبة لنشاط **الماء الصافي** فقد شهدت تحسن اذ ارتفعت كمية الماء الصافي المنتج من (١٣,٨) مليون م^{٣}/ يوم عام ٢٠١٧ لتصل الى (١٥,٨) مليون م^{٣}/ يوم في عام ٢٠٢٠ ويرجع السبب إلى تنفيذ شبكات جديدة ومد شبكات اخرى لتغطية احتياجات السكان. ومع ذلك فان هذا التحسن لا يرتقي إلى مستوى الطموح إذ لا يزال هنالك الكثير من المعوقات والتي تحد من فاعلية هذه الأنشطة في تلبية متطلبات شرائح المجتمع والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس بزيادة الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين لتتجسد بصورة كلف مالية إضافية لغرض تأمين هذه الخدمات بالحد الأدنى.

المـقدمـــة

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة الاقتصاد العراقي ومتابعة تطور حركة المؤشرات والمتغيرات الإجمالية والقطاعية فيه وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على أداء مجمل الأنشطة الاقتصادية، دأبت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط على إعداد هذا التقرير سنوياً ليتضمن آخر المستجدات الحاصلة في العراق من خلال التحليل العلمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والخاصة بأداء الاقتصاد الكلي وهو ما يساهم في إعطاء صورة واقعية لمختلف محاور الاقتصاد العراقي واجراء التحليل المعمق لمجمل عملية التنمية والبناء الاقتصادي التي ستساعد المخططين ومتخذي القرار نحو اجراء المزيد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية في الشأن الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب لديمومة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه وتحرير التجارة الخارجية وفسح المجال إمام القطاع الخاص ليلعب دوره الأساسي إلى جانب القطاع العام في إدارة الاقتصاد العراقي.

لقد قسم التقرير الى (٧) فصول تناول **الفصل الأول** مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي الكلية وبشكل خاص المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة فضلاً عن توزيع الناتج حسب الملكية إلى القطاعين العام والخاص.

إما **الفصل الثاني** فقد تناول دراسة قطاع المالية العامة إذ ركز التقرير على تحليل إجمالي الايرادات والنفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، واختص **الفصل الثالث** بتحليل واقع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.

وتضمن **الفصل الرابع** دراسة التطورات النقدية من خلال تحليل مؤشرات عرض النقد وسعري الصرف والفائدة فضلا عن استعراض اداء القطاع المصرفي والعوامل المؤثرة فيها ، الى جانب مؤشرات التضخم وحركة الأسعار في الاقتصاد العراقي من خلال تتبع مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إما **الفصل الخامس** فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات، وتناول **الفصل السادس** تحليل تجارة العراق الخارجية مسلطاً الضوء على تطور حجم الصادرات والاستيرادات، فضلاً عن أهم الشركاء التجاريين للعراق والتوزيع الجغرافي للصادرات السلعية.

ولأهمية قطاع البنى التحتية فقد تم تناوله في **الفصل السابع** مركزاً على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع النقل وقطاع الماء والصرف الصحي.

الفصل الاول

أداء الاقتصـــــاد الكـــــلي

شهد اقتصاد العراق نقطة تحول في أغلب مؤشراته الاقتصادية والتي تأثرت بالتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، تلك التغيرات المتعلقة باسواق السلع على الصعيد العالمي وتداعياتها على اسعار السلع الاساسية ويأتي في مقدمتها التراجع في اسعار النفط الخام، فضلا عن انخفاض كميات الانتاج النفطي المقررة ضمن اطار اتفاق منظمة (اوبك +)، الى جانب الضغوط التي شهدتها السياسات الكلية من خلال تبني سياسات توسعية موجهة لدعم القطاعات الصحية والتعليمية والفئات المتضررة كاجراء استباقي للتخفيف من الاثار المترتبة على انتشار جائحة كورونا، واستجابة لدعم التعافي الاقتصادي.

ولرصد هذه التطورات في اداء الاقتصاد الكلي من خلال استعراض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي والذي يغطي المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) وكالاتي:-

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي

١. الأسعار الجارية: -

تعد دراسة الهيكل الاقتصادي من خلال فحص التركيب القطاعي لمكونات الناتج المحلي الاجمالي من الامور الاساسية التي تسهم في الحكم على مدى تنوع الاقتصاد من عدمه وعلاقة ذلك بقدرته على الصمود امام الازمات الداخلية والخارجية وما تركه من اثار في رسم مسارات النمو الاقتصادي وهو ما يستدل عليه من البيانات المتاحة للناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية والذي حقق تطورات ايجابية في معدلاته فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ (٢٢١٦٦٥,٧) مليار دينار ارتفع ليصل الى (٢٦٨٩١٨,٩) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٨ وليواصل الارتفاع ويحقق في عام ٢٠١٩ ما قيمته (٢٧٦١٥٧,٩) مليار دينار، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في مساهمة بعض الانشطة السلعية وفي مقدمتها زيادة الانتاج النفطي، هذا التحسن انعكس تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج لسد متطلباته وتمويل الموازنة العامة، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد الناتج المحلي تراجعا في قيمته ليصل الى (٢١٩٧٦٨,٨) مليار دينار وبمعدل تغيير سنوي بلغ (-٢٠,٤%) مقارنة بالعام السابق وهو ما يعكس ارتفاع مستويات التركز في قوائم المنتجات التصديرية ويأتي على راسها النفط الخام، ولتتبع تطورات قيمة نشاط النفط الخام خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) فمن خلال بيانات الجدول (١) يتضح بان هذا النشاط قد شهد ارتفاعا في قيمته خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ فبعد ان سجل ما قيمته (٨٨٦٦٤,٨) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في تكوين الناتج بلغت (٣٩,٥%) ارتفع ليصل إلى (١٢٠١٧٤,٣) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٤٤,٢%)، اما في عام ٢٠١٩ فقد سجل تراجعا ليصل الى (١١٤٣٨٦,٤) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٤٠,٩%)، واستمر هذا التراجع ليسجل في

عام ٢٠٢٠ ما قيمته (٦٣٣٣٥,٧) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-٤٤,٦%) بالمقارنة مع العام السابق، الامر الذي يشير الى ان الاعتماد على مورد وحيد ناضب يعيق الاستدامة الاقتصادية ويؤثر على قدرة البلدان في النمو، مقابل تواضع نسبة مساهمة الانشطة الاخرى، الأمر الذي يتطلب تفعيل دورها بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل والسعي نحو إيجاد البدائل التي من شانها ان تحسن بيئة الاعمال لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ورفع مساهمة القطاع الخاص ليأخذ دوره في توليد قاعدة إنتاجية سلعية .

والجدول (١) والشكل (١) توضح هذه المؤشرات .

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي بدون النفط	نشاط النفط الخام
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥,٧	١٣٣٠٠٠,٩	٨٨٦٦٤,٨
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨,٩	١٤٨٧٤٤,٦	١٢٠١٧٤,٣
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧,٩	١٦١٧٧١,٥	١١٤٣٨٦,٤
٢٠٢٠(*)	٢١٩٧٦٨,٨	١٥٦٤٣٣,١	٦٣٣٣٥,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية .

(*) تقديرات أولية سنوية .

شكل (١)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

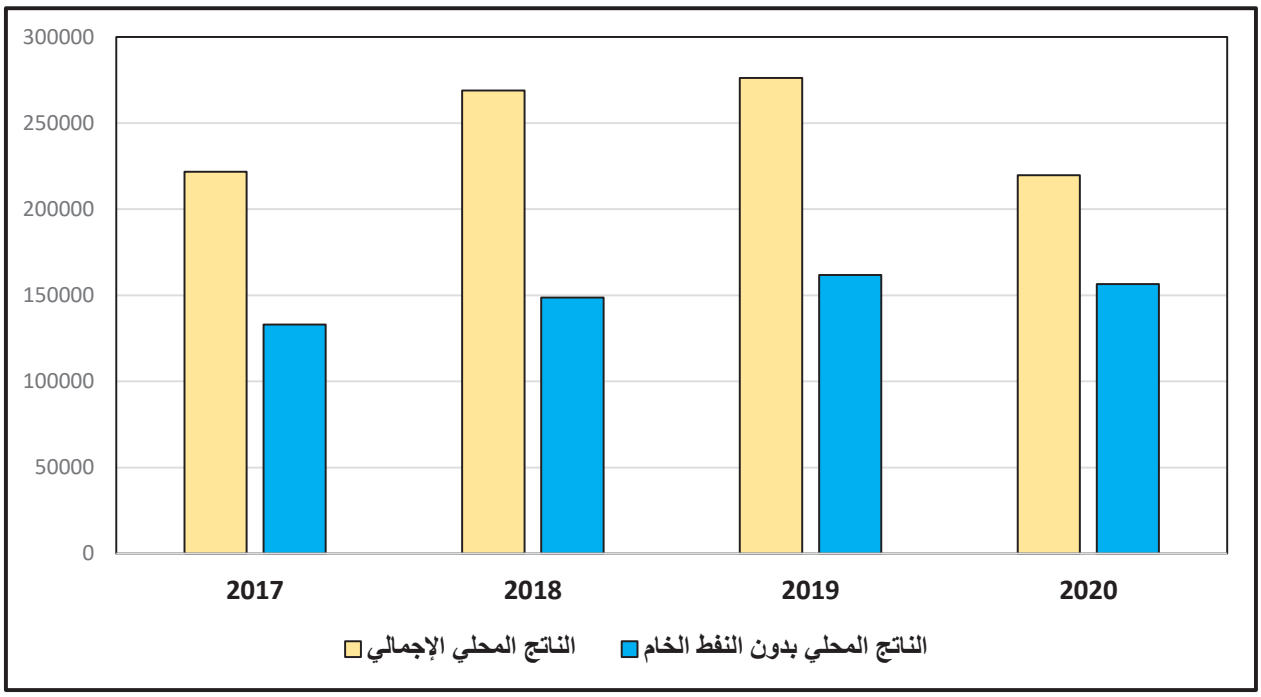

٢. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠):-

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠), تحسناً ملحوظاً بفعل العوامل الداخلية والمتمثلة بالتحسن في الأوضاع الأمنية وارتفاع انتاج النفط الخام والتي ساهمت بدفع مؤشرات النمو الى الامام، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تحسناً ملحوظاً خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فبعد ان سجل (٢٠٥١٣٠,١) مليار دينار عام ٢٠١٧ ارتفع ليصل الى (٢١٠٥٣٢,٩) مليار دينار وليواصل الارتفاع في عام ٢٠١٩ ليبلغ (٢٢٢١٤١,٢) مليار دينار، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد تراجعا ليصل الى (١٩٦٩٨٥,٥) مليار دينار وبمعدل تغيرسنوي سالب بلغ (-١١,٣%) بالمقارنة مع العام السابق، والجدول (٢) والشكل (٢) يوضحان اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠).

جدول (٢)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام ٢٠٠٧ للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة التغير السنوي (%)
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥,٧	-	٢٠٥١٣٠,١	-
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨,٩	٢١,٣	٢١٠٥٣٢,٩	٢,٦
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧,٩	٢,٧	٢٢٢١٤١,٢	٥,٥
٢٠٢٠(*)	٢١٩٧٦٨,٨	(٢٠,٤)	١٩٦٩٨٥,٥	(١١,٣)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية،
(*) بيانات أولية سنوية
- النسب بين الاقواس قيم سالبة

شكل (٢)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

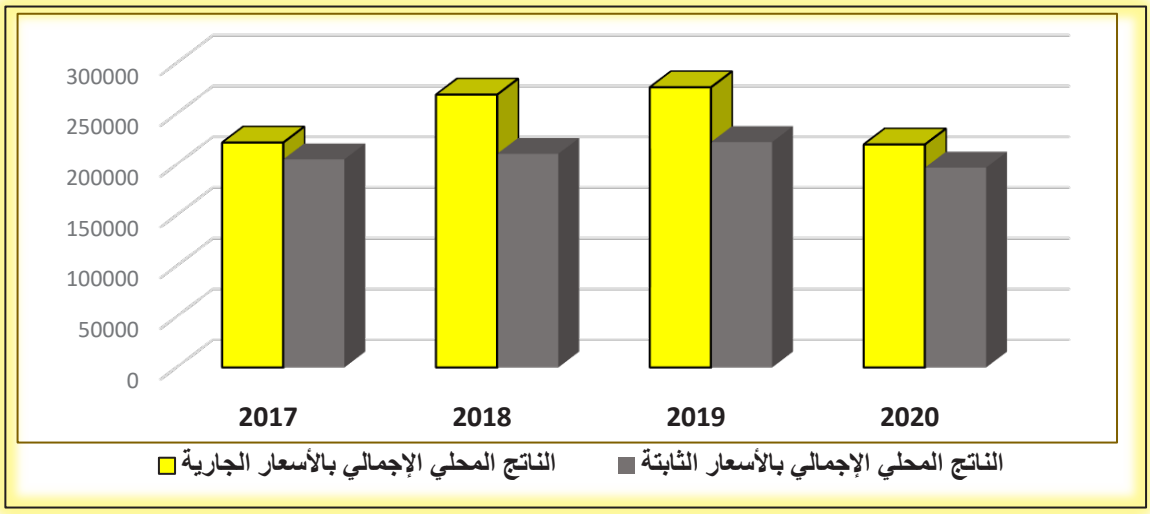

هذه التطورات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد انعكست على متوسط نصيب الفرد اذ تشير البيانات المتاحة بأن النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) قد انعكس بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من (٥,٩٦) مليون دينار وذلك في عام ٢٠١٧، اما خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ فقد بلغ (٧,٠٥) مليون دينار و (٧,٠٦) مليون دينار على التوالي, وهذا التحسن ناجم عن ارتفاع انتاج النفط الخام والذي أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد متوسط نصيب الفرد تراجعا ملحوظ اذ بلغ (٥,٤٧) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب بلغ (-٢٢,٥%) بالمقارنة مع العام السابق وكما موضح في الجدول (٣) والشكل (٣) .

جدول (٣)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي (%)
٢٠١٧	٥,٩٦	
٢٠١٨	٧,٠٥	١٨,٣
٢٠١٩	٧,٠٦	٠,١
٢٠٢٠(*)	٥,٤٧	-٢٢,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية,
(*) تقديرات سنوية أولية

شكل (٣)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ ـ٢٠٢٠)

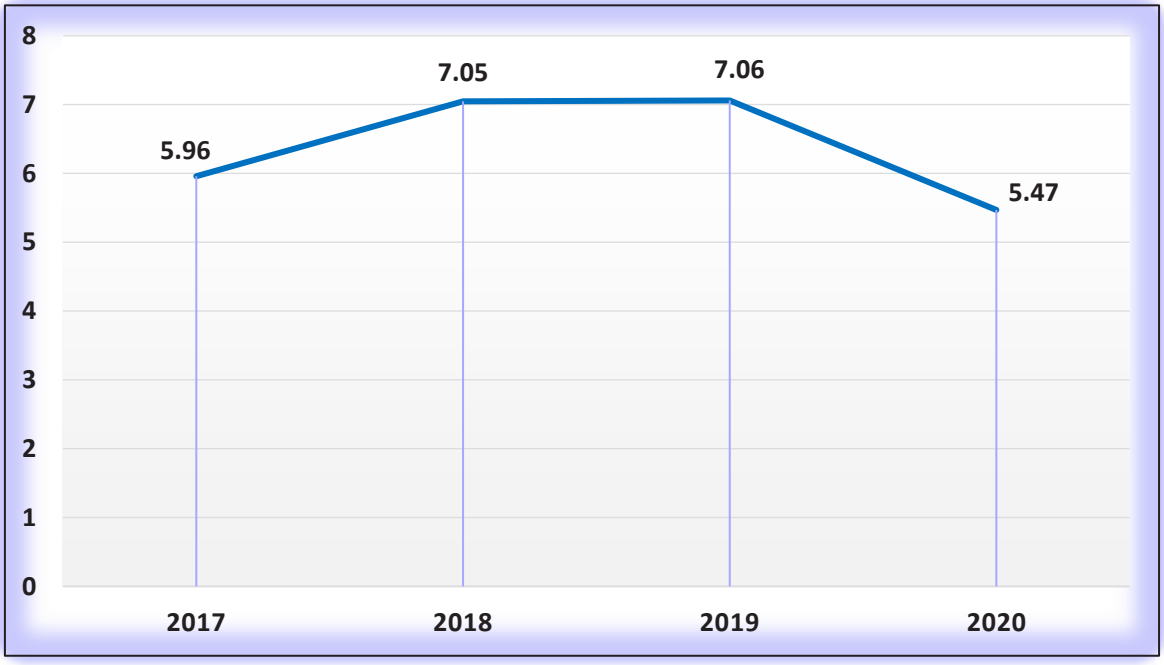

أما بخصوص الدخل القومي فقد شهد تطورات ايجابية خلال المدة المدروسة اذ تشير بيانات الجدول (٤) الى انه قد ارتفع من (٢٠٥٩١٨,٢) مليار دينار عام ٢٠١٧ ليصل الى (٢٤٧٥٠١,١) مليار دينار و(٢٥٣٠٦٥,٨) مليار دينار خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي، وفي عام ٢٠٢٠ فقد انخفض الدخل القومي ليسجل (٢٠٦٦١٦,٢) مليار دينار، هذه التطورات والزيادة في الدخل القومي قد انعكست بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إذ بلغ في عام ٢٠١٧ (٥,٥) مليون دينار، ثم ارتفع ليصل إلى (٦,٥) مليون دينار خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وهذا يعود إلى تحسن انتاج النفط، الا انه شهد تراجع في عام ٢٠٢٠ ليصل بحدود (٥,١) مليون دينار وكما موضح في الجدول (٤) والشكل (٤).

جدول (٤)
الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

السنوات	الدخل القومي (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد (مليون دينار)
٢٠١٧	٢٠٥٩١٨,٢	٥,٥
٢٠١٨	٢٤٧٥٠١,١	٦,٥
٢٠١٩	٢٥٣٠٦٥,٨	٦,٥
٢٠٢٠(*)	٢٠٦٦١٦,٢	٥,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية
(*) تقديرات اولية سنوية

شكل (٤)
الدخل القومي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

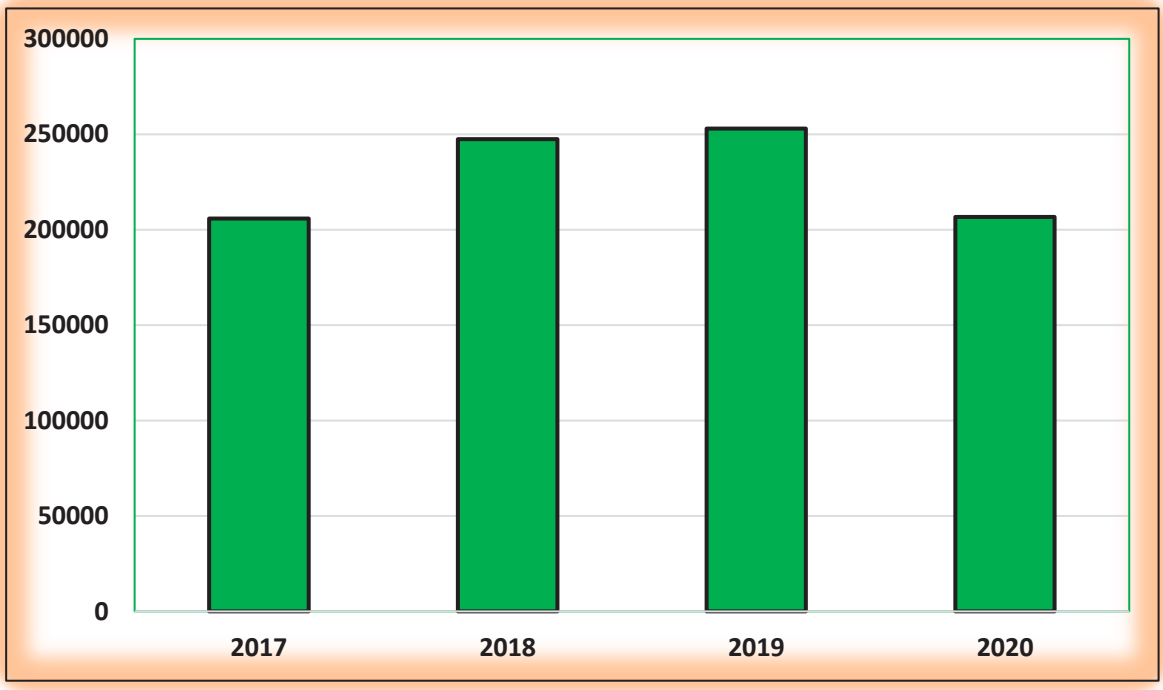

شكل (٥)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

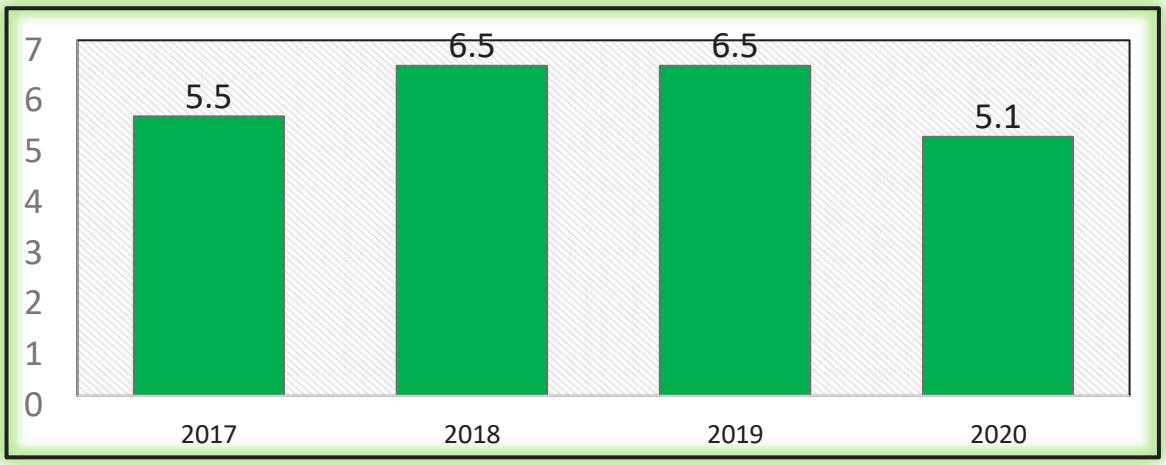

ثانياً:- التوزيع النسبي للأنشطة الرئيسة المولدة للناتج المحلي الإجمالي (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

تعد دراسة الانشطة الاقتصادية خطوة مهمة وضرورية للتعرف على مستوى التطور الذي يشهده الاقتصاد وهيكل مكوناته، ومدى مساهمة هذه الانشطة في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات . والتي يستدل عليها من خلال تتبع مسار تطور الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتوزيع النسبي لها للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) فمن بيانات الجدول (٥) والملحق (٢) الذي يرصد تلك التطورات. اذ يتضح على صعيد الأهمية النسبية **للأنشطة السلعية** في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انها شهدت تحسنا فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما نسبته (٥٣,٦%)، ارتفعت في عام ٢٠١٨ لتسجل ما نسبته (٥٦,٣%)، الا انها في عام ٢٠١٩ سجلت انخفاضا طفيفا بلغ (٥٦,١٥%) وفي عام ٢٠٢٠ فقد تراجعت مساهمتها في تكوين الناتج لتسجل (٤٦,٥٤%) ويعزى ذلك الى تراجع مساهمة نشاط التعدين والمقالع خلال العامين من (٤١%) لتصل الى (٢٨,٥٢%) على التوالي بوصفه النشاط الاكثر مساهمة سواء في تكوين الناتج المحلي ام في تكوين الانشطة السلعية والتي يشكل النفط الخام النشاط الاساسي فيها. اما بخصوص نشاط الصناعة التحويلية والدور الذي يمكن ان يضطلع به في تصحيح الاختلال الإنتاجي وفي هيكل الصادرات، فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ نسبة مساهمة بلغت (٢,١٤%) تراجعت في عام ٢٠١٨ لتسجل ما نسبته (٢,٠١ %)، الا انها شهدت تحسناً في نسبة المساهمة خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ اذ بلغت (٢,١١ %) و(٢,٦٧%) على التوالي، ومع ذلك فان نسبة مساهمتها لاتزال محدود ولا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق نهضة تنموية تدعم الاقتصاد الوطني. اما نشاط الكهرباء والماء فعلى الرغم من رصد التخصيصات الاستثمارية المناسبة وتوجيهها صوب هذا النشاط بالمقارنة مع بقية الانشطة الاقتصادية، الا ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي لا تزال متواضعة وطفيفة، فبعد ان سجل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ما نسبته (٢,٦٣%) شهد تحسنا في عام ٢٠٢٠ لتسجل نسبة

مساهمة بحدود (٣,٤٠%)، وهذه النسب المتواضعة لا يمكن ان تولد طاقة مستدامة تستجيب للطلب المتزايد ولمختلف الاستعمالات وتقليص الفجوة بين العرض والطلب عليها مما تضطر الحكومة الى استيرادها لسد جزء من النقص الحاصل فيها، الى جانب ضعف دور القطاع الخاص في هذا النشاط والناجم عن عدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار مما يحد من دوره في تحفيز النمو الاقتصادي، الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود ليضطلع بدوره المنشود في دعم وتطوير الاقتصاد المحلي. اما نشاط البناء والتشييد فقد سجل زيادة في نسبة المساهمة في عام ٢٠١٨ بلغت (٤,٥٧%) لتصل في عام ٢٠١٩ الى (٦,٦٤ %) الا انه شهد في عام ٢٠٢٠ انخفاضا في نسبة المساهمة ليسجل (٦,٠٦%). اما بخصوص مساهمة **الأنشطة التوزيعية** في تكوين الناتج المحلي بالأسعار الجارية فقد سجلت تراجعا خلال المدة المدروسة، فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ (٢١,٤٥ %) تراجعت في عام ٢٠١٨ لتسجل نسبة (٢٠,٢ %)، وفي عام ٢٠١٩ فقد سجلت ما نسبته (١٨,٧٠ %) ويعود ذلك الى تراجع نسب مساهمة مكوناته من الانشطة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد تحسنا ليسجل نسبة مساهمة بلغت (٢١,٤٤%) ويعزى ذلك الى ارتفاع مساهمة الانشطة في تكوينه كالنقل والمواصلات والخزن فبعد ان سجل نسبة مساهمة (٨,٥٤%) وذلك في عام ٢٠١٩ ارتفع في عام ٢٠٢٠ ليسجل (١٠,٢٤%) فضلا عن ارتفاع نسبة مساهمة نشاط تجارة الجملة والمفرد من (٨,٢٣%) عام ٢٠١٩ ليصل الى (٨,٧٦%) وذلك في عام ٢٠٢٠ الى جانب نشاط البنوك والتامين وبعد ان سجل نسبة مساهمة في عام ٢٠١٩ (١,٩٣%) ارتفع في عام ٢٠٢٠ ليسجل بحدود (٢,٤٤%).

إما على صعيد مساهمة **الأنشطة الخدمية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فبعد ان سجلت انخفاض اً خلال الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ بلغ ما نسبته (٢٤,٩٦%) و(٢٣,٤٨%) على التوالي، الا انها شهدت تحسنا خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ لتسجل ما نسبته (٢٥,١٥%)، (٣٢,٠٢%) على التوالي ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة العامة، اذ ارتفعت من (١٥,٨%) عام ٢٠١٩ لتصل الى (١٩,٤٦%) وذلك في عام ٢٠٢٠، مما تقدم يتضح بان اقتصاد العراق لم يشهد تغيرات بنيوية خلال المدة المدروسة، اذ ما زال الاتجاه العام يؤكد اولوية الانشطة السلعية واستحواذها على مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي والناجم من تزايد الاعتماد على نشاط النفط الخام سواء في الصادرات ام في سلم الايرادات العامة، وليؤكد استمرارية الاختلال البنيوي وتشوه هيكل الاقتصاد ليترك بصمات واضحة في حركة المتغيرات الكلية ومن ثم على معدلات الانجاز التنموي بدلالة تراجع نسب المساهمة في الانشطة الانتاجية الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية وغيرها من الانشطة، لينعكس هذا بتراجع الإنتاج الوطني ليفتح المجال امام السلع المستوردة لتغطية العجز وتلبية الطلب المحلي، الى جانب ضعف التنفيذ المادي للمشاريع لاسيما في القطاعات الأساسية، فعلى الرغم من رصد التخصيصات المناسبة الا ان التلكؤ في التنفيذ ولد تبعات خطيرة وزيادة في التكاليف وتدهور مستوى الخدمات العامة والبنية

التحتية وعدم تحقق الاهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة مما انعكس سلبا في مستوى الاداءالاقتصادي والرفاه الاجتماعي وضعف عوائد الاستثمارات. الامر الذي يستلزم السعي الحثيث لتحسينالكفاءة الاقتصادية وتفعيلها باتجاه الانشطة الاخرى عدا النفط، من خلال اعادة النظر في الإجراءاتالتنفيذية المتبعة لرصد وتوزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والمولدة لفرص العمل لأحداث التنوع الاقتصادي لتعزيز دورها، بما يسمح من تحقيق النمو المتوازن في كافة القطاعات دون حصره في قطاع أو نشاط معين، وجعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية، والجدول (٥) والشكل (٦) أدناه يوضحان الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) : -

جدول (٥)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المولدة للناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (%)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠(*)
الأنشطة السلعية	٥٣,٦٠	٥٦,٣٢	٥٦,١٥	٤٦,٥٤
الأنشطة التوزيعية	٢١,٤٥	٢٠,٢٠	١٨,٧٠	٢١,٤٤
الأنشطة الخدمية	٢٤,٩٦	٢٣,٤٨	٢٥,١٥	٣٢,٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية,
(*) بيانات أولية سنوية

شكل (٦)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

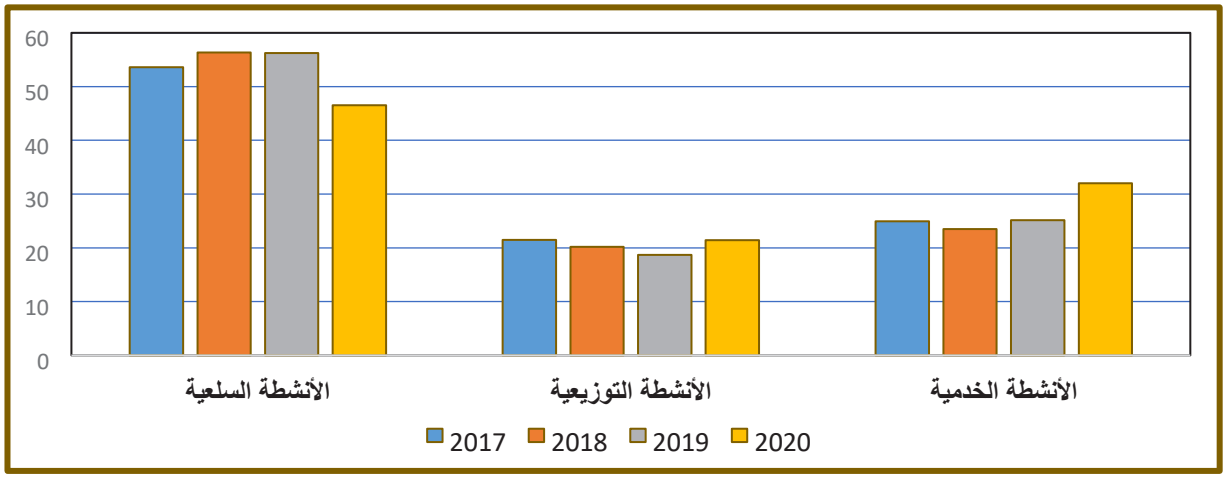

ثالثاً: - الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص

اتسمت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاريةللمدة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) بالاستقرار النسبي والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (٦) الذي يوضحنسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع العام في توليد الناتج، فقد سجل في عام ٢٠١٧ ما قيمته (١٣٧٩١٩,٨) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في توليد الناتج بلغت (٦١,٤%), ارتفع في عام ٢٠١٨ ليصل إلى (١٨٠٧٨٦,٣) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٦٦,٤%)، الا انهً في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ فقد سجل انخفاضا ليصل الى (١٧٨٣٤٢,٨) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٦٣,٧%) و(١٢٥٦٠٧,٦) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٥٦,٣%) على التوالي.

إما **التوزيع النسبي للقطاع الخاص** في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) اتسمت بعدم التنوع اذ اقتصرت على الأنشطة الخدمية في عمليات الإنتاج والتسويق فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٨٦٧١٦,٥) مليار دينار وبنسبة مساهمة في تكوين الناتج بلغت (٣٨,٦%) ارتفعت في عام ٢٠١٨ ليسجل ما قيمته (٩١٢٩٧,٦) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٣٣,٦%)، وفي عام ٢٠١٩ فقد سجل ما قيمته (١٠١٤١٤,٩) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٣٦,٣%) اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهدت مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية تراجعاً لتصل الى (٩٧٥١١,٥) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٤٣,٧%).

جدول (٦)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

المؤشرات / السنوات	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (العام) (%)	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (الخاص) (%)
٢٠١٧	٦١,٤	٣٨,٦
٢٠١٨	٦٦,٤	٣٣,٦
٢٠١٩	٦٣,٧	٣٦,٣
٢٠٢٠ (*)	٥٦,٣	٤٣,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

(*) بيانات أولية سنوية

تؤكد المؤشرات الاقتصادية للقطاع الخاص خلال المدة المدروسة الدور المتواضع لمساهمته في توليد الناتج المحلي ودفع معدلات النمو الاقتصادي الى الامام، ولم يشهد تطورات على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه في خطط التنمية الوطنية، اذ كان لثبات عناصر التحكم

بقيادة الاقتصاد والمتمثلة بالمشاريع المملوكة للحكومة والتلكؤ في تنفيذ خارطة طريق اعادة هيكلتها بتحويلها الى شركات مساهمة من اجل ايجاد مداخل جديدة للاستثمار وانعاش الانشطة الاقتصادية من ابرز الاسباب التي اضعفت دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية، وسحبت الثقة في سلامة بيئة الاعمال وغيبت اساليب تحديث الادارة الاقتصادية عبر تطبيق صيغ مناسبة للشركات بين القطاعين العام والخاص، وبهذا الصدد فان اعداد الاستراتيجيات المحفزة لجذب الاستثمار الخاص ودعم مشاركته في عمليات الانتاج ضمن القوانين النافذة والتي منها استراتيجية تطوير القطاع الخاص تعد خطوة ضرورية لتعزيز دوره التنموي بما يسهم في دعم القدرات التنافسية واحداث التنوع الاقتصادي مستفيدا من الميزة النسبية وتوافر الركائز المادية والبشرية لضمان فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي .

شكل (٧)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

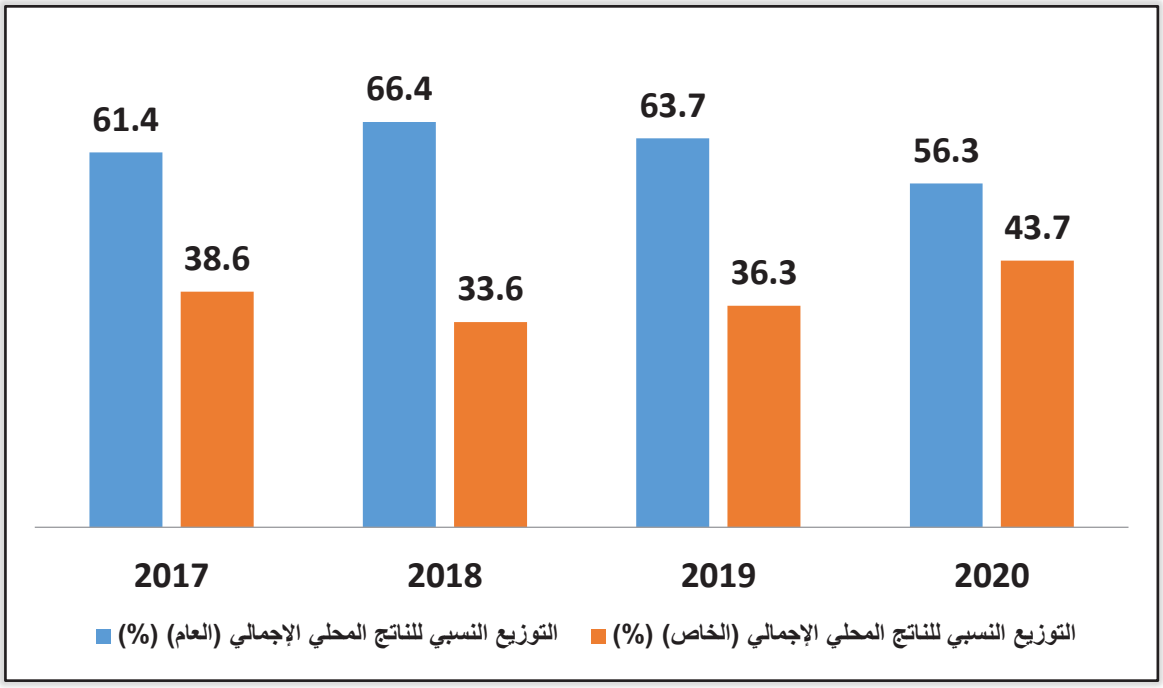

رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

شهد النصف الاول من عام ٢٠٢٠ صدمة مزدوجة (صحية ، اقتصادية) انعكست اثارها السلبية على اداء الاقتصاد العراقي، اذ شهد التراجع الكبير في اسعار النفط بأكثر من (٥٠%) للبرميل الواحد، وفرض قيود الحظر الكلي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في محاولة للسيطرة على تفشي جائحة كورونا ومع ان هذه القيود تشكل جزءا حيويا في مكافحة العدوى الا انها ساهمت في تراجع اداء جميع الانشطة الاقتصادية، وهاتان الصدمتان كان لهما تأثيرات كبيرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، والتي تتجسد بمؤشرات الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي:-

١- الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم وأوسع المقاييس الشاملة لرصد مستوى التطور في الأداءالاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية معينة، ولغرض التعرف على مسار الناتج المحلي الإجمالي للربعين الأول والثاني لعام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ في اقتصاد العراق، فمن خلال بيانات الجدول (٧) الذي يرصد هذا المسار يتضح من خلال المقارنة بان الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعا في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ مقارنة مع الربع الاول من نفس العام اذ سجل ما يقارب (٧٢٤٥٨,٥) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (١٣,٧%)، وعند مقارنته مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ يتضح بانه قد سجل ارتفاع اً وبنسبة (٧٩%) ويعزى ذلك الى التحسن الكبير في اسعار النفط والناجم عن احتواء جائحة كورونا من خلال إيجاد اللقاحات المضادة للفايروس ورفع القيود المفروضة على سلاسل الامداد التجاري على الصعيد العالمي والتي كانت لها تأثيراً كبيرا في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، ومنها نشاط النفط الذي يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

اما **بخصوص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** عدا النفط فقد سجل تحسناً ملحوظ اً في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ بلغ (٤٠٠٤٦,٤) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (١٣,٩%) عن الربع الاول لنفس العام ، وعند مقارنته مع الربع الثاني في عام ٢٠٢٠ فقد سجل نسبة تغير إيجابية بلغت(٢٦,٥%).

٢- الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الثابتة بأساس ٢٠٠٧

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧ = ١٠٠) مع النفط في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ ما يقارب (٥٠٠٢٥,٢) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت (٦,٦%) عن الربع الاول لعام ٢٠٢١، وعند مقارنته مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ فقد شهد ارتفاعاً كبيراً وبنسبة تغير بلغت (١٩٤,٩%) .

اما عدا النفط فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ حوالي (٢٢٠٠٦,٧) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (١٦,٢%) عن الربع الاول لنفس العام، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ فقد حقق نسبة تغير إيجابية بلغت (٢٧,٨%).

٣- توزيعات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) ، حسب مجاميع الأنشطة الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

بلغ ناتج **الأنشطة السلعية** في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ ما يقارب (٣٣٥٥٦,٤) مليار دينار، وبنسبة تغير عن الربع الاول لنفس العام بلغت (٧,٩%)، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ فقد شهدت تحسناً كبيراً وبنسبة تغير بلغت (٩١,٩%) ، إما بالنسبة **للأنشطة التوزيعية** فقد بلغ الناتج لهذه الانشطة في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ حوالي (٩٩٧٦,٩) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت (١٢,٧%) عن الربع الاول لنفس العام، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام٢٠٢٠ فقد سجلت نسبة تغير بلغت (٧,٤%).

إما **الأنشطة الخدمية** فقد بلغ الناتج في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ بحدود (٧٤٩٨,٢) مليار دينار وبنسبة

تغير عن الربع الاول لنفس العام بلغت (١,١%)، وعند مقارنتها مع الربع الثاني من العام السابق فقد سجلت انخفاضا كبيراً بلغت نسبته (-٤٧,٢%).

٤- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ تحسناً ملحوظاً فبعد ان سجل في الربع الأول (١,٦) مليون دينار ارتفع في الربع الثاني ليصل الى (١,٨) مليون دينارفي نفس العام، وبنسبة تغير بلغت (١٣%) وعند المقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ فقد سجل نسبة تغير بلغت (٦٥,٨%)، اما **بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (١,٢) مليون دينار،وبنسبة تغير بلغت (٥,٩%) عن الربع الأول من نفس العام، وعند المقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته (-١,٤%).

٥- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧=١٠٠)

بلغ **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية** في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ ما يقارب (٩٨٠) الف دينار وبارتفاع عن الربع الاول لنفس العام بلغت نسبته (١٣,١%) وعند مقارنته مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ يتضح بانه فقد سجل نسبة تغير ايجابية بلغت (١٧,٢%)، **اما بالأسعار الثابتة بأساس ٢٠٠٧ فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط** في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ (٥٤٣,٦) الف دينار وليسجل ارتفاع عن الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته (١٥,٥%) وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد سجل نسبة تغير بلغت (١٨,٣%) .

جدول (٧)
مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الأول والثاني لعام ٢٠٢١

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني ٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني ٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			١	٢	٣	٣/١	٣/٢
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	٤٠٤٦٨٣٩٦	٦٣٧٠٠٤٩٦	٧٢٤٥٨٥٤٣	٧٩,٠	١٣,٧
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	٣١٦٤٤٨٠٧	٣٥١٧٠٤٨٦	٤٠٠٤٦٤٠٨	٢٦,٥	١٣,٩
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس ٢٠١٢	ربعي	%	١٠٥,٥٠	١٠٩,٦٠	١١٠,٦٣	٤,٩	٠,٩
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	١٠٦٩١٤٦	١٥٦٧٨٤٧	١٧٧٢١٩٤	٦٥,٨	١٣,٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	٨٣٦٠٣٣	٨٦٥٦٤٤	٩٧٩٤٥٧	١٧,٢	١٣,١
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس ٢٠٠٧	ربعي	مليون دينار	١٦٩٦٢٨٥٥	٤٦٩٢٤٨٩٣	٥٠٠٢٥١٧٠	١٩٤,٩	٦,٦
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس ٢٠٠٧	ربعي	مليون دينار	١٧٣٩٤٥١٢	١٩١٢٦٤٢٧	٢٢٠٠٦٧٠٣	٢٧,٨	١٦,٢
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة بأساس ٢٠٠٧	ربعي	دينار	١٢٤٠٧٢٤	١١٥٤٩٥٣	١٢٢٣٥١٧	(١,٤)	٥,٩
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	ربعي	دينار	٤٥٩٥٥٠	٤٧٠٧٥٥	٥٤٣٦٢٢	١٨,٣	١٥,٥
الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	ربعي	مليون دينار	١٧٤٨٥٧٧٨	٣١٠٨٥٣٢٧	٣٣٥٥٦٣٥٧	٩١,٩	٧,٩
الأنشطة التوزيعية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	ربعي	مليون دينار	٩٢٩٢٦٨٥	٨٨٥٠٣٣٥	٩٩٧٦٨٧٥	٧,٤	١٢,٧
الأنشطة الخدمية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧	ربعي	مليون دينار	١٤١٩٣٧٨١	٧٤١٩٨٤٥	٧٤٩٨١٩٦	(٤٧,٢)	١,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
مجموع الأنشطة السلعية والتوزيعية والخدمية عدا رسم الخدمة المحتسب.

شكل (٨)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس٢٠٠٧ للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

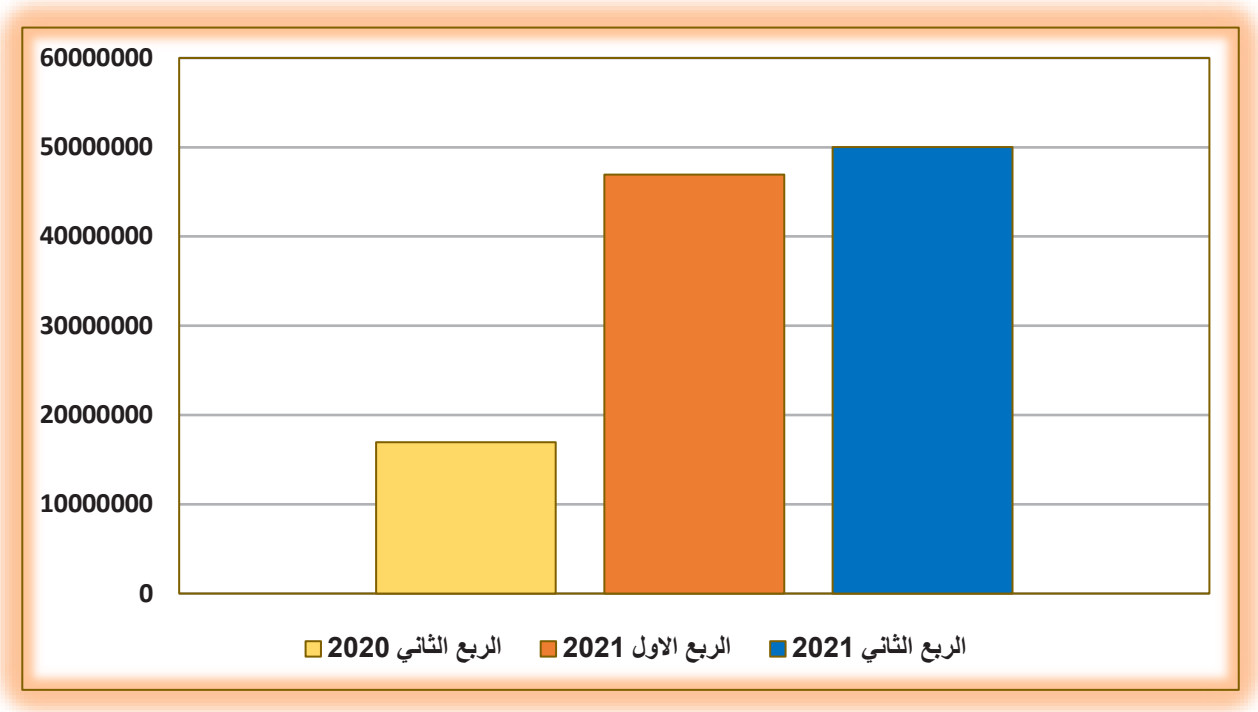

شكل (٩)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك بأساس ٢٠١٢ للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

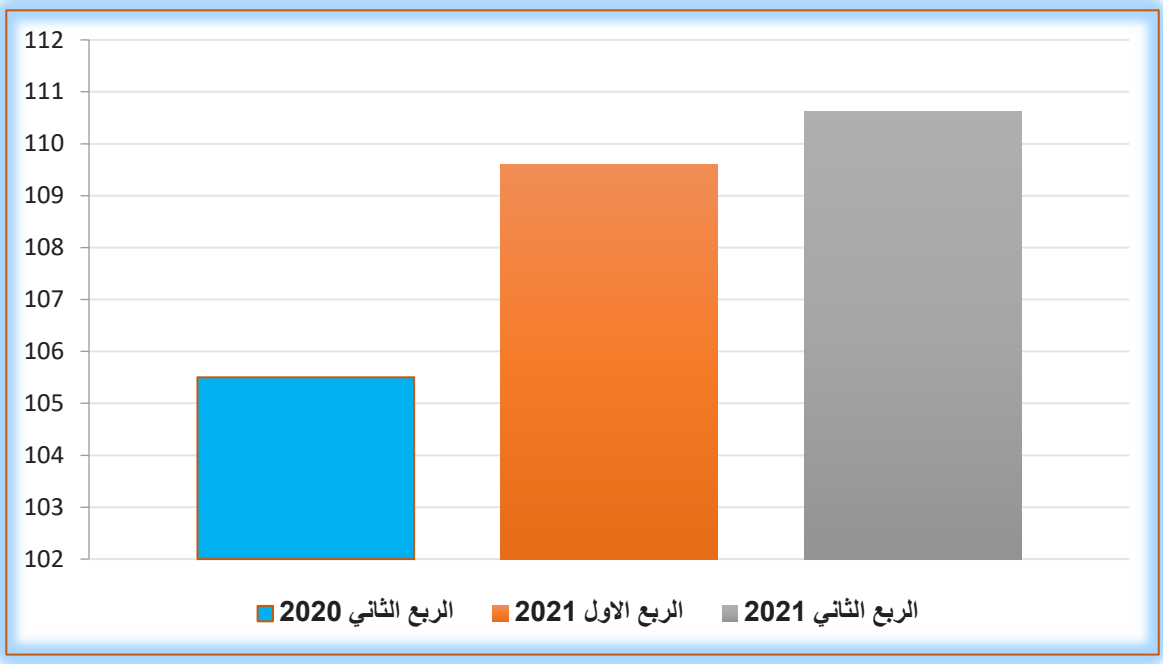

خامسا: نشاط النفط الخام للربعين الاول والثاني من عام ٢٠٢١

يعد النفط من اكبر الانشطة التي تهيمن على اقتصاد العراق سواء في توليد الناتج المحلي ام في هيكل الصادرات وتوفير الموارد المالية لتغطية النفقات المتزايدة، وقد ازداد هذا الاعتماد بمرور الوقت مع تراجع مساهمة الانشطة الانتاجية كالزراعة والصناعة. وقد اسفرت ظروف الاقتصاد الكلي الى جانب الظروف المواتية عن توليد مقومات ايجابية على نطاق واسع خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ فأسعار النفط المرتفعة نسبيا ساهمت في تكوين فائض في الموازنة اتاح للحكومة الاستجابة للمطالبات الشعبية في اواخر عام ٢٠١٩ بتوفير فرص العمل في القطاع العام، الى جانب ذلك فقد سمح الفائض في الحساب الجاري بتراكم احتياطيات مالية كبيرة، الا ان انتشار جائحة كورونا في بداية عام ٢٠٢٠ وما رافقها من اثار سلبية تركت بصماتها الواضحة على معظم المتغيرات الكلية والانشطة الاقتصادية وكان لنشاط النفط النصيب الاوفر من هذه التداعيات السلبية والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال بيانات الجدول (٨) الذي يؤشر تلك التداعيات وكالاتي:-

أ. سجلت الكمية المنتجة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ انخفاضا لتبلغ (٣٥٤٠٠٩) الف برميل بعد أن كانت (٣٧٢٠٤٨) الف برميل في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ وبنسبة انخفاض بلغت (-٤,٨٥%)، وعند المقارنة مع الانتاج المتحقق في الربع الاول من عام ٢٠٢١ والبالغ (٣٤٦١٠٨) الف برميل يتضح التحسن في كميات الانتاج اذ بلغت نسبة الارتفاع ما يقارب(٢,٢٨%)، وهذا التحسن في كمية الانتاج انعكس ايجاباً على المؤشرات الكلية الاخرى المرتبطة بنشاط النفط .

ب. بلغت **الصادرات من النفط الخام** في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ ما يقارب (٣٠٤٦٨٧) الف برميل لتسجل ارتفاعاً عن الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته (١,٣٤%)، وعند المقارنةً مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد سجل انخفاضاً بلغت نسبته (-٦,١٨%).

ج. بلغت **كمية النفط الخام المجهز للكهرباء** في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بحدود (٣٣٥٠) الف برميل لتسجل ارتفاعاً ملحوظاً بالقياس الى الربع الاول من نفس العام بلغت نسبته(٢٧٢,٢٢%)، وبالمقارنة مع الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ فان نسبة الزيادة كانت (١١,٣٠%).

د. ارتفعت **كمية النفط الخام المجهز للمصافي** في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ اذ بلغت الكمية المجهزة بحدود (٥٤٤٢٨) الف برميل، وهي اقل مما تم تجهيزه في الربع الاول من نفس العام وبنسبة انخفاض بلغت (-٠,٤٠%)، وعند مقارنتها مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد حقق نسبة ارتفاع بلغت ما يقارب (٣١,٦١%).

ه. حقق معدل **سعر البرميل المصدر من النفط الخام** في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ تطورات ايجابية اذ بلغ بحدود (٦٦,٥) دولار للبرميل وبنسبة (١٢,٤%) بالقياس الى الربع الاول من نفس العام, اما عند المقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد حقق ما نسبته (١٨٤,٧%).

و. ارتفعت **قيمة النفط الخام المصدر** في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ لتصل الى ما يقارب (١٧٦١٠٥٥٧) الف دولار لتسجل نسبة تغير ايجابية بلغت (١٣,١٥%) بالقياس الى الربع الاول من نفس العام، اما عند المقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فان التحسن الكبير في قيمة النفط المصدر يمكن الاستدلال عليه اذ بلغت نسبته (١٧٠,٢١%).

جدول (٨)
كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

المـــؤشـــرات	وحدة القياس	الربع الثاني ٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني ٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
		١	٢	٣	٣/١	٣/٢
كمية النفط الخام المنتج	ألف برميل	٣٧٢٠٤٨	٣٤٦١٠٨	٣٥٤٠٠٩	(٤,٨٥)	٢,٢٨
كمية النفط الخام المصدر	ألف برميل	٣٢٤٧٥٣	٣٠٠٦٥٢	٣٠٤٦٨٧	(٦,١٨)	١,٣٤
كمية النفط الخام المجهز للمصافي	ألف برميل	٤١٣٥٥	٥٤٦٤٨	٥٤٤٢٨	٣١,٦١	(٠,٤٠)
كمية النفط الخام المجهز للكهرباء	ألف برميل	٣٠١٠	٩٠٠	٣٣٥٠	١١,٣٠	٢٧٢,٢٢
معدل سعر البرميل	دولار	٢٣,٣٦	٥٩,١٤٨	٦٦,٥٠٤	١٨٤,٦٩	١٢,٤٤
قيمة النفط المصدر	ألف دولار	٦٥١٧٣٦٤	١٥٥٦٤٥٥٠	١٧٦١٠٥٥٧	١٧٠,٢١	١٣,١٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام ٢٠٢١

شكل (١٠)
كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

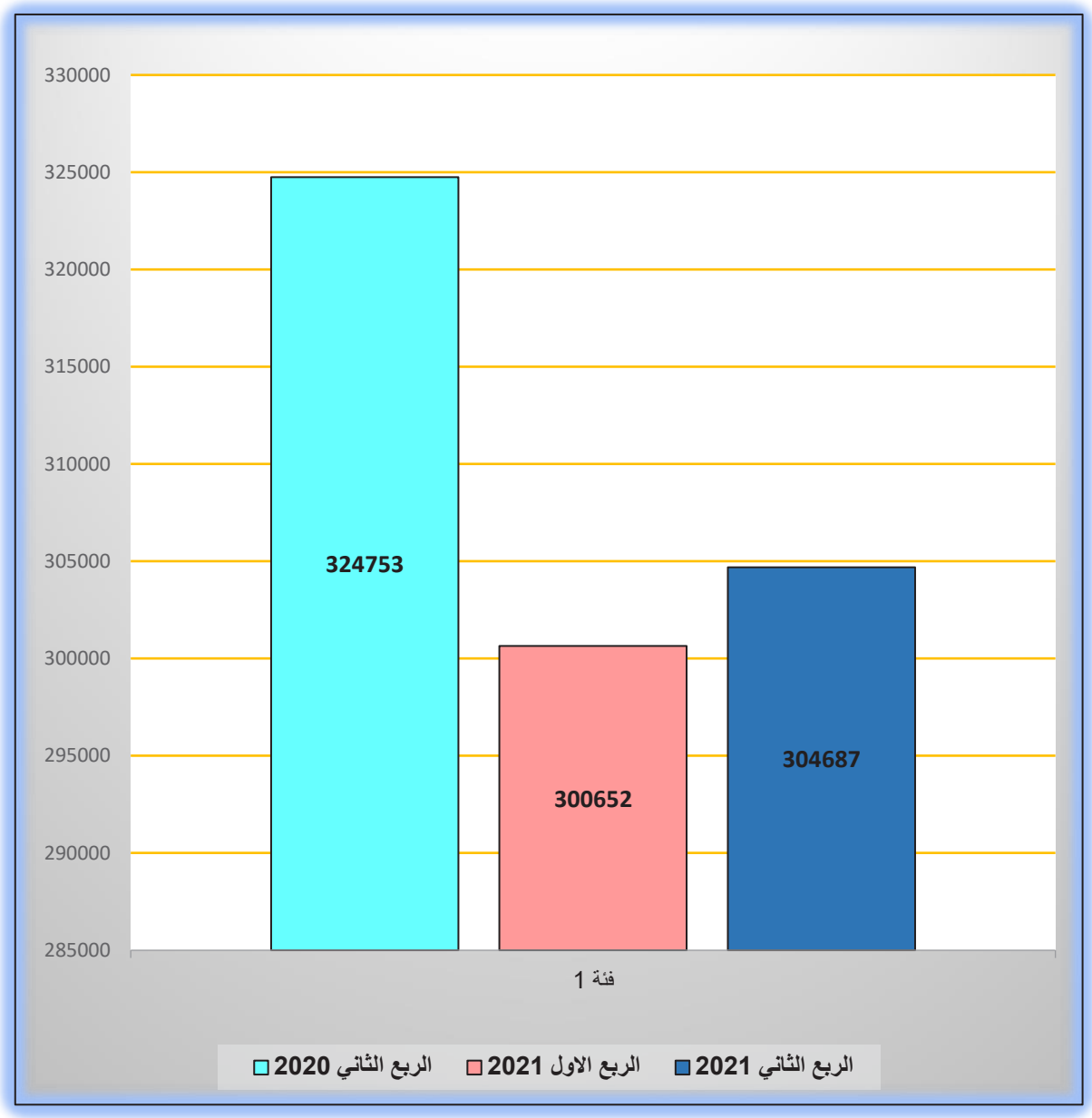

ومما تقدم يتضح بان التراجع في المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي ناجم عن التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على معظم الانشطة الاقتصادية، وفاقمت الوضع الاقتصادي الهش والمتضرر بفعل تراجع عائدات النفط ومن ثم حدوث ازمة مالية كبيرة، ويليه كل من قطاع النقل والاتصالات والخزن، وقطاع المال والتأمين وخدمات العقار، وقطاع البناء والتشييد، اذ ان فرض الحظر الكلي والجزئي تسببت في حدوث حالة الركود الاقتصادي الى جانب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد العراق، والتي تجسدت تداعياتها بفقدان لفرص العمل، وتوقف العديد من الاعمال الحرة في القطاع الخاص مما انعكس بتزايد معدلات البطالة، ولغرض الحد من هذه التداعيات السلبية فقد اتخذت الحكومة اجراءات استباقية وجذرية لمواجهة هذا التحدي والتخفيف من اثر الجائحة تمثلت بتقديم الدعم الى المتضررين واعطاء المنح الشهرية الى بعض العاملين في القطاع الخاص، واعادة جدولة القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والمستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والسماح بتأجيل التسديد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الاكثر عرضة لتداعيات الفايروس، هذه المبادرات يمكن ان تقدم حلول تحمي الفئات الهشة والاكثر تضررا على المدى القريب، الا انها تبقى غير متناسبة على الامد البعيد في تلبية تلك المتطلبات لاسيما ان تراجع اسعار النفط وتخفيض حصة الانتاج النفطي على اثر الاتفاق المبرم مع منظمة اوبك + بهدف دعم الاسعار في السوق العالمية، فان تأثيراته السلبية ستعيق قدرة الحكومة على تمويل انفاقها الحالي وينذر باستنفاذ الاحتياطيات الاجنبية وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية ولكليهما اثار سلبية على شرائح واسعة من المجتمع، الى جانب تأثير العوامل الطبيعية والتغير المناخي وشحة المياه تؤدي الى فقدان فرص العمل وتزايد معدلات البطالة وتشجع على النزوح الى المدن وتزايد العشوائيات وتدني مستوى الخدمات المقدمة، الامر الذي يتطلب اعتماد التدابير والالتزامات على جميع المستويات لتعزيز النمو المستدام والمتجدد وبناء مسار شامل وفعال ضمن خيارات السياسات الكلية على المديين القصير والمتوسط في سياق عقد العمل لتحقيق اهداف وغايات اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتحسين القدرات المحلية ضمن اطار يسمح بمواجهة الازمات على المدى الطويل.

الفصل الثاني
المالية العامة

تعد الموازنة العامة لأي بلد بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات وبناءً على حجم الموارد المالية المتاحة التي يمكن لها تغطية النفقات العامة، إذ يتم إعداد الموازنة العامة وفق الأسس والتوجهات المعتمدة والتي تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة التي يمر بها البلد بوصفها أداة تساعد في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية ركزت الموازنة في العراق خلال السنوات السابقة على بناء اقتصاد متنوع كفوء وقادر على تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الخطط التنموية، لاسيما ان الاعتماد الشديد على النفط انعكس بتشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد فطبع بمجموعة من الخصائص والسمات التي تبلورت على شكل تحديات القت بظلالها على توجهات الموازنة العامة من حيث التوسع في الانفاق الجاري على حساب تراجع حصة الانفاق الاستثماري وهو ما عزز النزعة الاستهلاكية وزيادة مستويات الطلب الكلي،الى جانب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته للاستجابة لهذه الزيادات في الانفاق مؤدياً الى تشعب الاختناقات وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي.

ولتسليط الضوء على واقع المالية العامة في العراق خلال المدة **(٢٠١٧- ٢٠٢٠)** والذي يتجسد من خلال توضيح هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة فضلاً عن العجز أو الفائض في الموازنة .

أولاً: الإيرادات العامة

تضطلع الحكومات في الوقت الراهن بمهام اقتصادية واجتماعية عديدة ، فهي بصدد انجاز تلك المهام بحاجة إلى تهيئة التمويل المناسب لتغطية التزاماتها فمن بيانات الجدول (٩) والشكل (١٠) يتضح بان الإيرادات العامة قد سجلت خلال عام ٢٠١٧ (٧٧٤٢٢,٢) مليار دينار لتشكل نسبة الى الناتج المحلي بحدود (٣٤,٩%) بسبب ارتفاع مكوناتها وعلى راسها الإيرادات النفطية، وفي عام ٢٠١٨ فقد شهدت الايرادات العامة تحسناً ملحوظاً لتصل الى (١٠٦٥٦٩,٨) مليار دينار لتشكل ما نسبته الى الناتج المحلي بحدود (٣٩,٦ %)، ويعزى ذلك الى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية اذ وصل سعر برميل النفط الخام حوالي (٧٠) دولار مما انعكس بارتفاع الإيرادات النفطية، وقد استمر الارتفاع في الايرادات العامة لتبلغ في عام ٢٠١٩ ما يقارب (١٠٧٥٦٧,٠) مليار دينار وبنسبة (٣٨,٩٥%) من الناتج المحلي ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية المدفوعة بزيادة كميات الانتاج من النفط الخام، اما في عام ٢٠٢٠ وبسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها اقتصاد العراق (صحية، اقتصادية، اجتماعية) فقد شهدت الايرادات العامة تراجعاً كبيراً اذ بلغت (٦٣١٩٩,٧) مليار دينار لتشكل ما نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بحدود (٢٨,٧٦%) ويعزى هذا التراجع الى انخفاض الايرادات النفطية.

في ضوء ما تقدم يتضح بان تطور الايرادات العامة جاء بفعل زيادة الايرادات النفطية الامر الذي يتطلب العمل المخطط من اجل ازالة هذه التشوهات وتصحيح الاختلال، وان الخطوات الاساسيةتتجسد بترجمة الثروة النفطية وتحويلها الى ثروة معززة للإمكانات البشرية تستمد مقوماتها من تطبيق مفردات الحكم الرشيد.

ولغرض تتبع مسار تطور الايرادات العامة والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (١٠) والذي يرصد هيكل مكوناتها الرئيسية يتضح بان الايرادات النفطية قد شكلت الجزء الاكبر في نسب اسهامها في مكونات الايرادات العامة ، فقد شهدت زيادة ملحوظه فبعد ان سجلت (٨٤,١%) عام ٢٠١٧ ازدادت لتصل الى (٨٩,٧%) و(٩٢,٢%) خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على التوالي وقد تزامن هذا التطور في اسعار النفط الى التفاهمات المشتركة بين الولايات المتحدة والصين والتوصل الى اتفاق لتنظيم التجارة فيما بينهما. وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهدت الايرادات النفطية تراجعا لتسجل نسبة اسهام بلغت (٨٦,٢%) ويعزى ذلك الى هبوط الطلب على النفط الخام وتراجع الاسعار الناجم عن تخمة المعروض النفطي بسبب الانتشار السريع لفايروس كورونا وتزايد حالات الاصابات الجديدة مما اضطرت بلدان العالم لأغلاق الحدود ، مع توقعات بهبوط حاد في نمو الطلب العالمي.

فيما أشرت باقي مكونات الإيرادات العامة انخفاضاً ملحوظاً حسب ترتيب نسبة المساهمة الأعلى في هيكل الايرادات، إذ بلغت الضرائب على الدخول والثروات في عام ٢٠١٧ إلى (٤٥٣٣,٨) مليار دينار، الا انها انخفضت عام ٢٠١٨ لتسجل (٣٤٢٥,١) مليار دينار بسبب تخفيض الضرائب على دخول الموظفين والتي سبق وان تم فرض نسبة (٣,٨%) على الرواتب ، واستمرت بالانخفاض في عام ٢٠١٩ لتسجل(٢٣٨٩) مليار دينار وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت (٣٣١٦,١) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٥,٢%)، فيما سجلت الإيرادات الأخرى عام ٢٠١٧ (٢٢١٧,٢) مليار دينار الا انها انخفضت في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ مسجلة (١٦٦٧,٠٢) و(١٦٧٤,٢) مليار دينار على التوالي ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت (٩٢٢,٢) مليار دينار ونسبة اسهام (١,٥%). إما الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج فقد شهدت انخفاضا فبعد ان سجلت (١٧٦٤,٥) مليار دينار عام ٢٠١٧ ونسبة اسهام بلغت (٢,٣%) لتصل في عام ٢٠٢٠ (١٤٠٢,١) وبنسبة اسهام بلغت (٢,٢%) ، كما سجلت الإيرادات التحويلية انخفاضاً من (٢٢٠٢,٥) مليار دينار عام ٢٠١٧ إلى (٥٠٤,٤) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبنسبة مساهمة بلغت (٠,٨%)، فيما شهدت نسب مساهمة إيرادات الرسوم تحسن طفيفا من (١,٠٢%) عام ٢٠١٧ إلى (١,٢%) عام ٢٠٢٠ ، في حين شهدت حصة الموازنة من إرباح القطاع العام تحسنا ملحوظا اذ ارتفعت نسبة الإسهام من (٠,٩%) في عام ٢٠١٧ الى (٢,٨%) عام ٢٠٢٠ ، اما الإيرادات الرأسمالية سجلت نسب إسهام منخفضة من (٠,٠٧%) خلال عام ٢٠١٧ لتصل الى (٠,١) عام ٢٠٢٠ ،وكما توضحها بيانات الجدول (١٠).

جدول (٩)

الإيرادات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي الإيرادات العامة (١)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (٢)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (٣=١/٢)
٢٠١٧	٧٧٤٢٢,٢	٢٢١٦٦٥,٧	٣٤,٩٣
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩,٨	٢٦٨٩١٨,٩	٣٩,٦٣
٢٠١٩	١٠٧٥٦٧	٢٧٦١٥٧,٩	٣٨,٩٥
٢٠٢٠	٦٣١٩٩,٧	٢١٩٧٦٨,٨	٢٨,٧٦

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة .

- الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

شكل (١١)

الإيرادات العامة للموازنة للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

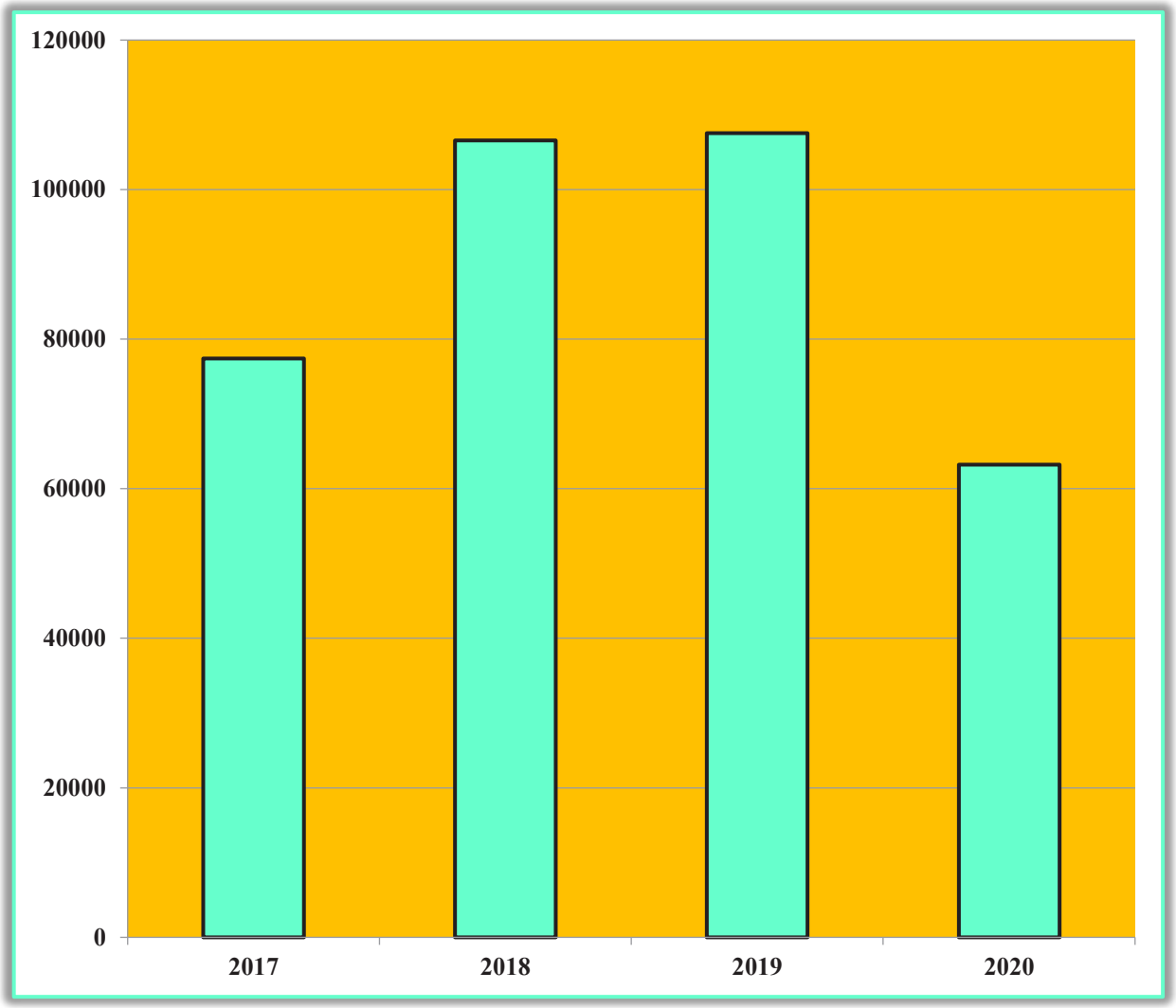

جدول (١٠)
هيكل الإيرادات العامة للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) والمساهمة النسبية

(مليار دينار)

المؤشرات / العام	٢٠١٧	المساهمة النسبية %	٢٠١٨	المساهمة النسبية %	٢٠١٩	المساهمة النسبية %	٢٠٢٠	المساهمة النسبية %
الإيرادات النفطية	٦٥٠٧٩,٢	٨٤,١	٩٥٦١٩,٨	٨٩,٧	٩٩٢١٦,٣	٩٢,٢	٥٤٤٤٨,٥	٨٦,٢
الضرائب على الدخول والثروات	٤٥٣٣,٨	٥,٩	٣٤٢٥,١	٣,٢	٢٣٨٩,٠	٢,٢	٣٣١٦,١	٥,٢
الإيرادات الأخرى	٢٢١٧,٢	٢,٩	١٦٦٧,٠٢	١,٦	١٦٧٤,٢	١,٦	٩٢٢,٩	١,٥
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	١٧٦٤,٥	٢,٣	٢٢٦١,١	٢,١	١٦٢٥,٥	١,٥	١٤٠٢,١	٢,٢
الإيرادات التحويلية	٢٢٠٢,٥	٢,٨	١٥٨٧,٢	١,٥	١٠٢٤,٥	١,٠	٥٠٤,٤	٠,٨
ايرادات الرسوم	٧٨٨,٢	١,٠٢	١١٣١,١	١,١	٩٢٧,١	٠,٩	٨٠١,٦	١,٢
حصة الموازنة من إرباح القطاع العام	٧٠٠,٩	٠,٩١	٨٠٤,٥	٠,٨	٥٩٤,٥	٠,٥	١٧٧١,٩	٢,٨
الإيرادات الرأسمالية	٥٦,٩	٠,٠٧	٧٣,٩	٠,١	١١٥,٨	٠,١	٣٢,١	٠,١
المجموع	٧٧٤٢٢,٢	١٠٠,٠	١٠٦٥٦٩,٨	١٠٠,٠	١٠٧٥٦٧,٠	١٠٠,٠	٦٣١٩٩,٧	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة

شكل (١٢)
المساهمة النسبية لمكونات الإيرادات العامة لعام ٢٠٢٠

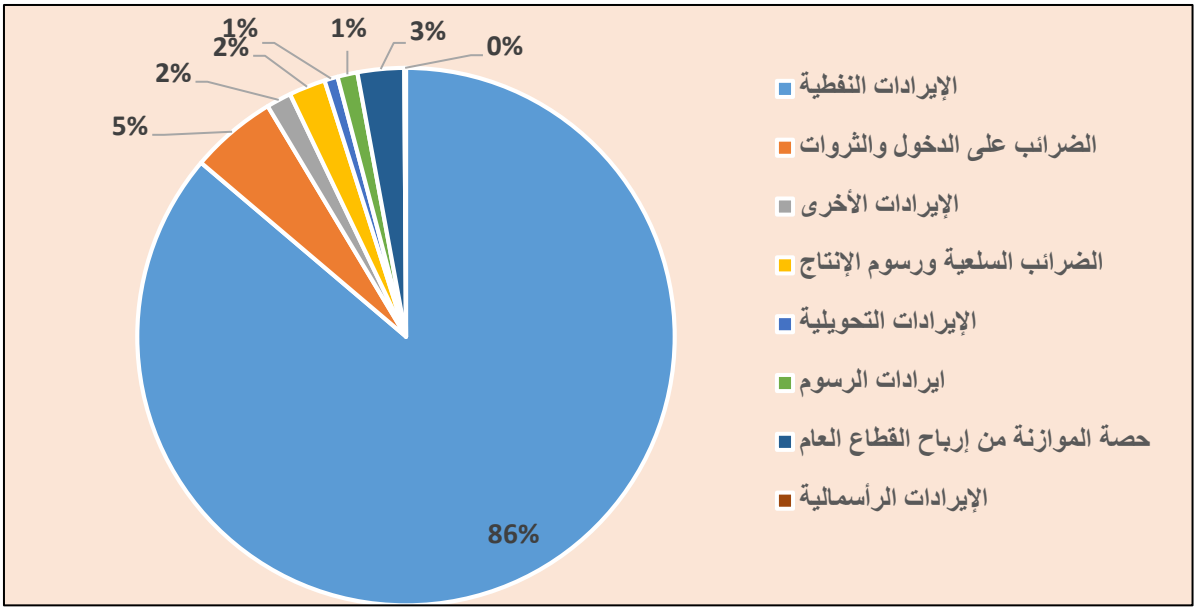

ثانياً: النفقات العامة

تنبع أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع مهامها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذه النفقات كونها الأداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها.

فمن بيانات الجدول (١١) والشكل (١٣) يتضح بأن النفقات العامة قد سجلت في عام ٢٠١٧ (٧٥٤٩٠,١) مليار دينار والناجم عن ارتفاع إجمالي الإيرادات نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط العالمية التي تمثل عصب تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي والذي ساعد في توجيه اكثر للموارد المالية نحو الانفاق، وهو ما انعكس بارتفاع الانفاق العام في السنوات اللاحقه اذ شهد تحسناً في عام ٢٠١٨ لتبلغ (٨٠٨٧٣,١) وبنسبة (٣٠,١%) من الناتج المحلي الاجمالي و(١١١٧٢٣,٦) مليار دينار في عام ٢٠١٩ وبنسبة (٤٠,٥%) إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الارتفاع الى نمو الانفاق بشقيه (الاستثماري والجاري). وفي عام ٢٠٢٠ وبسبب الاحداث المتزامنة التي شهدها العالم في الاشهر الاخيرة من عام ٢٠١٩ والنصف الاول من عام ٢٠٢٠ والتي شكلت صدمة مزدوجة متمثلة بتفشي جائحة كورونا التي تتطلب انفاق كبير، فيما تراجعت الايرادات بسبب ركود الاقتصاد العالمي لتوقف معظم الانشطة الاقتصادية فقد انخفضت النفقات العامة لتسجل (٧٦٠٨٢,٤) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (٣٤,٦%) من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (١١)

إجمالي النفقات العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج (%)
٢٠١٧	٧٥٤٩٠,١	٢٢١٦٦٥,٧	٣٤,١
٢٠١٨	٨٠٨٧٣,١	٢٦٨٩١٨,٩	٣٠,١
٢٠١٩	١١١٧٢٣,٦	٢٧٦١٥٧,٩	٤٠,٥
٢٠٢٠	٧٦٠٨٢,٤	٢١٩٧٦٨,٨	٣٤,٦

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة .

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (١٣)

اجمالي النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

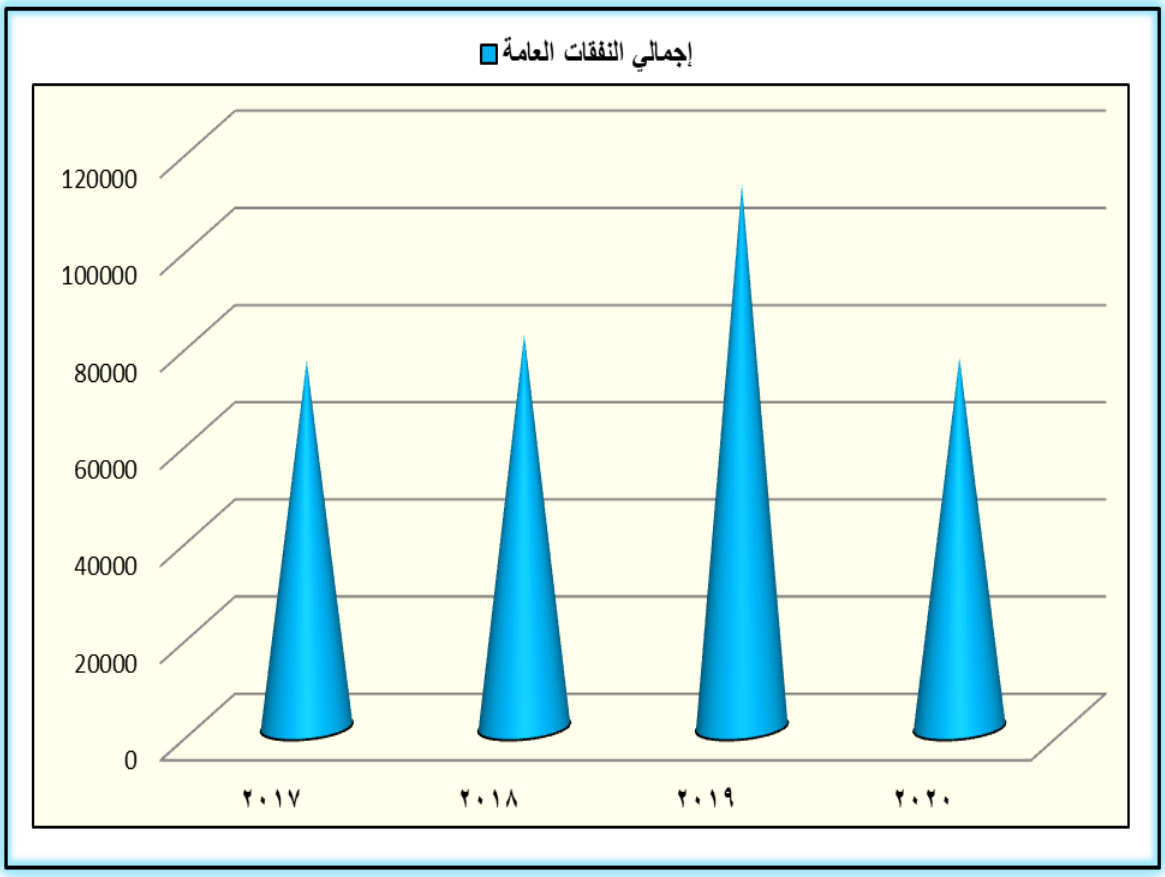

وبغية متابعة مسار النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) بشقيها الجاري والاستثماري ،فمن بيانات الجدول (١٢) يتضح بأن **النفقات الجارية** سجلت في عام ٢٠١٧ (٥٩٠٢٥,٧) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٧٨,٢%) وفي عام ٢٠١٨ فقد شهدت ارتفاعا لتصل الى (٦٧٠٥٢,٩) مليار دينار الذي انعكس في ارتفاع نسبة مساهمتها لتصل الى (٨٢,٩%) من إجمالي النفقات العامة ، فيما سجل الانفاق الجاري خلال عام ٢٠١٩ ارتفاعاً بلغ (٨٧٣٠١) مليار دينار مشكلاً ما نسبته (٧٨,١%) من اجمالي الانفاق ، ويعزى ذلك الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق الجاري لاسيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات الخدمية والسلعية. وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت النفقات الجارية ما قيمته (٧٢٨٧٣,٥) مليار دينار وبنسبة (٩٥,٨%) من اجمالي الانفاق العام ويعزى ذلك الى تبني حزم واسعة للتحفيز المالي لانقاذ الاقتصاد من الانزلاق في دائرة الركود والانكماش، فضلا عن التوسع في الانفاق العام على البرامج الصحية وبرامج دعم الشركات والافراد للتخفيف من الاثار السلبية الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

اما بالنسبة **للنفقات الاستثمارية** فقد شهدت تذبذبا في مستوياتها خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فبعد ان سجلت (١٦٤٦٤,٥) عام ٢٠١٧ انخفضت في عام ٢٠١٨ لتشكل ما نسبته (١٧,١%) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٩ وبنسبة اسهام بلغت (٢١,٩%) وفي عام ٢٠٢٠ سجلت انخفاضا ملحوظا وبنسبة مساهمة (٤,٢%)، ويعزى ذلك الى استحواذ النفقات الجارية على الحصة الاكبر من اجمالي النفقات العامة وهو ما توضحه بيانات الجدول (١٢) والشكل (١٤) .

جدول (١٢)

النفقات الجارية والاستثمارية ومساهمتها النسبية في إجمالي النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	إجمالي النفقات العامة	المساهمة النسبية للإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة (%)	المساهمة النسبية للإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (%)
٢٠١٧	٥٩٠٢٥,٧	١٦٤٦٤,٥	٧٥٤٩٠,١	٧٨,٢	٢١,٨
٢٠١٨	٦٧٠٥٢,٩	١٣٨٢٠,٣	٨٠٨٧٣,٢	٨٢,٩	١٧,١
٢٠١٩	٨٧٣٠١	٢٤٤٢٢,٦	١١١٧٢٣,٦	٧٨,١	٢١,٩
٢٠٢٠	٧٢٨٧٣,٥	٣٢٠٨,٩	٧٦٠٨٢,٤	٩٥,٨	٤,٢

المصدر: وزارة المالية،دائرة المحاسبة .

شكل (١٤)
المساهمة النسبية للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

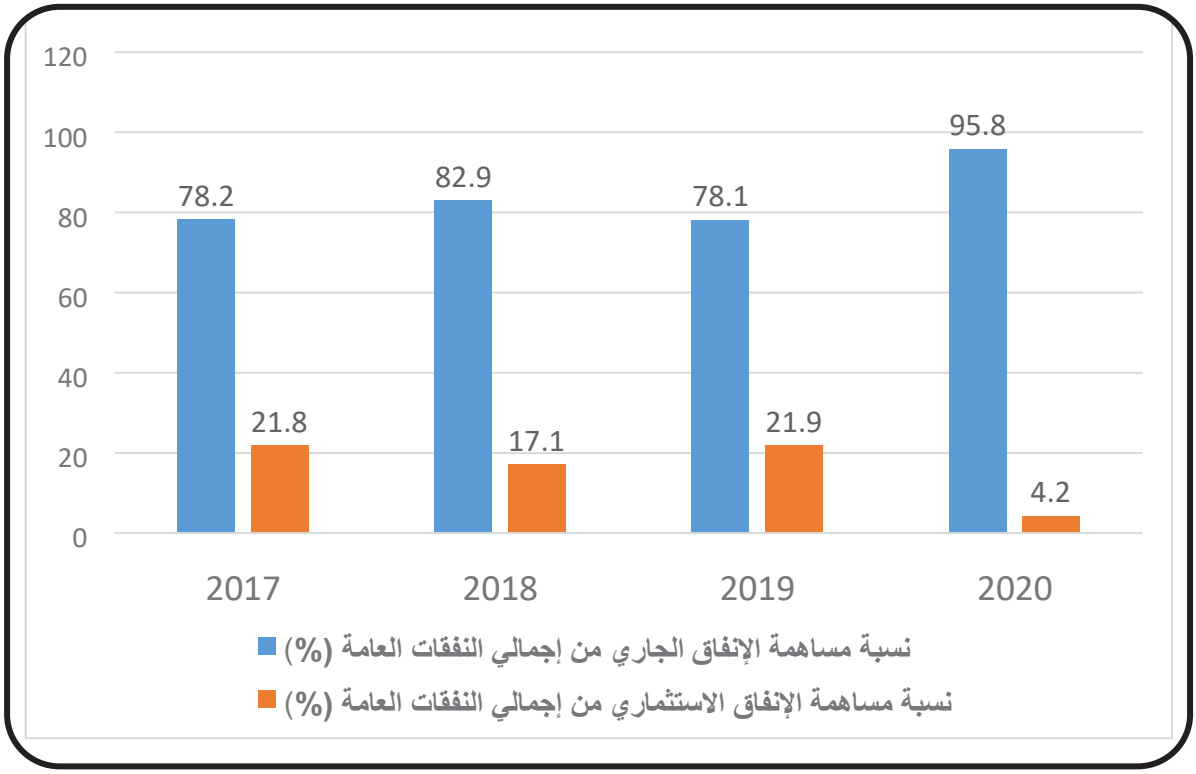

ولتشخيص هيكل مكونات النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري فيمكن تتبع أبواب الصرف لمكوناتها. فمن بيانات الجدول (١٣) الذي يوضح أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) يتضح إن فقرة تعويضات الموظفين قد شكلت النسبة الأكبر والتي وصلت في عام

٢٠٢٠ إلى (٥٥%) من إجمالي النفقات الجارية يعزى ذلك الى كونها نفقات حاكمة يتعذر تخفيضها او عدم تسديدها، وجاءت فقرة الرعاية الاجتماعية بالمرتبة الثانية إذ سجلت ما نسبته (٢٢,٥%) من إجمالي النفقات الجارية، فيما سجلت نسبة المنح والإعانات وخدمة الدين إلى (١٥.٦%) ، وسجلت فقرة المستلزمات السلعية ما نسبتها (٥,٦%)، فيما تراوحت نسب المكونات الأخرى لأبواب الإنفاق الجاري ما بين (٠,٤%) إلى (٠,٠١%).

جدول (١٣)
أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

ابواب الصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة المساهمة لعام ٢٠٢٠ (%)
تعويضات الموظفين	٣٢٨٦٦,٥	٣٥٨٣٥,٥	٤٠٦٣٣,٥	٤٠٠٣٧,٣	٥٥
الرعاية الاجتماعية	١٤٨٢٢,٦	١٥١٦٦,٨	١٩٦٩٦	١٦٤٢٧,٩	٢٢,٥
المنح والإعانات وخدمة الدين	٦٨٥٧,٦	١١٢٣٠,٩	١٦٣٦٤,٥	١١٢٩٤,٥	١٥,٦
المستلزمات السلعية	٢٩٢٢,٥	٣٤٧١,٤	٧٣٧١,٨	٤١٠٥	٥,٦
المستلزمات الخدمية	٧٥٣,٧	٤٤٩,٢	١٥٢٠,٧	٣١٣,٦	٠,٤
البرامج الخاصة	٢٣٦,٨	٣٠٣,٢	٥٦٥,٨	٢٩٦,٦	٠,٤
صيانة الموجودات	٣٥٨,٥	٤٠٦,٢	٥٦٠,٧	٢٢٦,٥	٠,٣
النفقات الرأسمالية	١١٢,٢	١١٩,٦	٥٣١,٥	١٦١,١	٠,٢
الالتزامات والمساهمات	٩٥,٣	٧٠,٠٢	٥٦,٥	١١	٠,٠١
مجموع النفقات الجارية	٥٩٠٢٥,٧	٦٧٠٥٢,٩	٨٧٣٠١	٧٢٨٧٣,٥	١٠٠,٠

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

شكل (١٥)
المساهمة النسبية لأبواب الصرف للنفقات الجارية لعام ٢٠٢٠

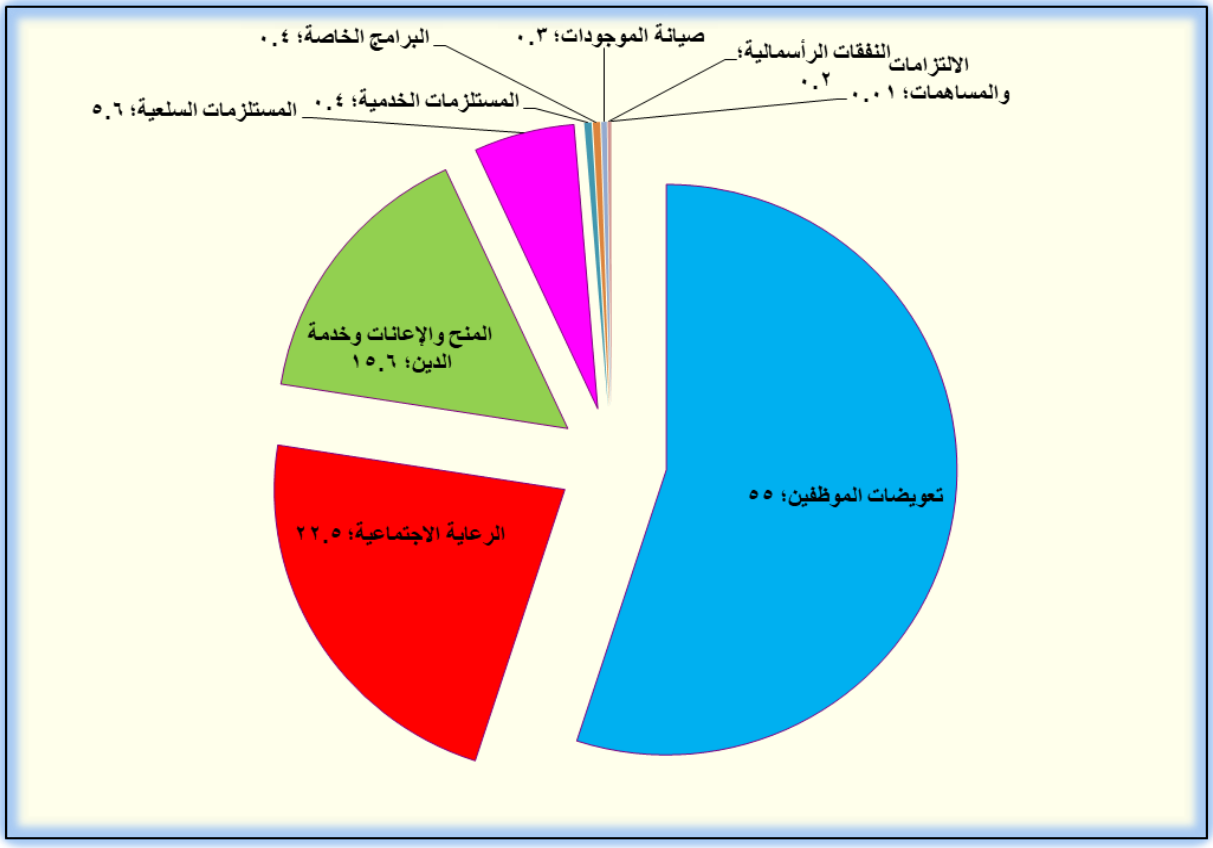

اما بخصوص ابواب الصرف لمكونات النفقات الاستثمارية خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فقد شهدت تذبذبا ، والذي يتضح من بيانات الجدول (١٤) لأبواب الصرف لمكونات الإنفاق الاستثماري ونسب المساهمة خلال المدة المدروسة، اذ يتضح بان القطاع الصناعي لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري و يعود ذلك إلى هيمنة نشاط النفط كونه نشاط كثيف رأس المال ومن ثم يتطلب أموال كبيرة لديمومته بغية تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ،الا انه سرعان ما انخفض في عام ٢٠٢٠ ليصل الى (٨٣١,٧) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٢٥,٩%)، فيما شكل قطاع المباني والخدمات النسبة الاكبر في عام ٢٠٢٠ اذ بلغت (٤١,٥%) ويليه قطاع النقل والاتصالات إذ سجل ما نسبته (٢٣,٤%) ، ويليه قطاع التربية والتعليم وبنسبة مساهمة بلغت (٦,٧%)، في حين سجل القطاع الزراعي اقل نسبة من بين مكونات ابواب الصرف للنفقات الاستثمارية خلال عام ٢٠٢٠ اذ بلغت (٢,٥%) .

جدول (١٤)
أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة المساهمة % لعام ٢٠٢٠
القطاع الصناعي	١٤٢٠٣,٦	١١١٣٤,١	١٩٦٥٣	٨٣١,٧	٢٥,٩
قطاع النقل والاتصالات	٢٢٧,٨	٣٦٠,١	٢٣١١,٨	٧٥١,١	٢٣,٤
قطاع المباني والخدمات	١٩٠١,٨	٢٠٢١,٦	١٩٠١	١٣٣١,٤	٤١,٥
القطاع الزراعي	٤١,٢	٢٢٧,٨	٣٠٠,٦	٧٩,٤	٢,٥
قطاع التربية والتعليم	٩٠,٠٤	٧٦,٧٤	٢٥٦,٢	٢١٥,٣	٦,٧
مجموع النفقات الاستثمارية	١٦٤٦٤,٥	١٣٨٢٠,٣	٢٤٤٢٢,٦	٣٢٠٨,٩	١٠٠

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة .

شكل(١٦)
المساهمة النسبية لأبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام ٢٠٢٠

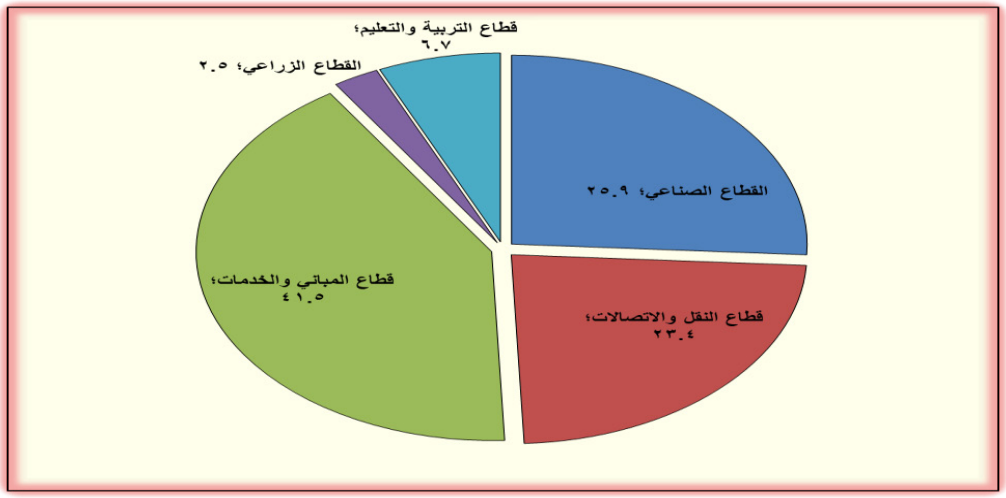

ثالثاً: العجز أو الفائض في الموازنة العامة

كمحصلة للتطورات في الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فان الموازنة العامة سجلت فائضاً خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بلغ (١٩٣٢,١) مليار دينار وبنسبة (٠,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي و (٢٥٦٩٦,٦) مليار دينار وبنسبة (٩,٦%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ويعزى ذلك الى ارتفاع الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن استعادة الحقول النفطية التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية وانخفاض الانفاق العسكري بسبب توقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق من العصابات الإرهابية (داعش) ، الأمر الذي أدى إلى حدوث الفائض.

إما في عامي ٢٠١٩و٢٠٢٠ فقد حققت الموازنة العامة عجزاً بلغ (-٤١٥٦,٦) مليار دينار وبنسبة (-١,٥%) إلى الناتج المحلي الاجمالي و(-١٢٨٨٢,٧) مليار دينار وبنسبة (-٥,٩%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي ويعزى ذلك الى الظروف التي مر بها اقتصاد العراق وكما سبق ذكره .

جدول (١٥)
العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي الإيرادات	٧٧٤٢٢,٢	١٠٦٥٦٩,٨	١٠٧٥٦٦,٩	٦٣١٩٩,٧
إجمالي النفقات	٧٥٤٩٠,١	٨٠٨٧٣,٢	١١١٧٢٣,٥	٧٦٠٨٢,٤
العجز أو الفائض	١٩٣٢,١	٢٥٦٩٦,٦	(٤١٥٦,٦)	(١٢٨٨٢,٧)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٢٢١٦٦٥,٧	٢٦٨٩١٨,٩	٢٧٦١٥٧,٩	٢١٩٧٦٨,٨
نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج	٠,٩	٩,٦	(١,٥)	(٥,٩)

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة .
- الارقام بين الاقواس قيم سالبة

شكل (١٧)
العجز أو الفائض في الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

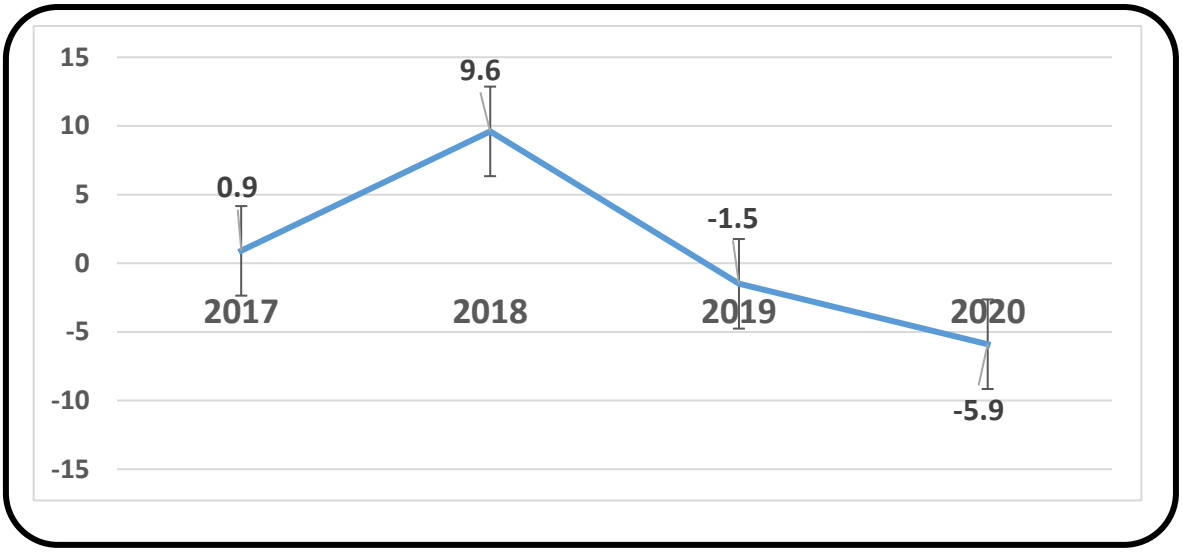

رابعاً: تطورات الدين العام

تضطر العديد من البلدان الى الاقتراض من مصادر مختلفة عندما لاتغطي مواردها المالية المتاحة لسد متطلبات الانفاق، لذا تلجأ الى الاقتراض وقد يكون من مصادر محلية او من الخارج ، وان خيار تنويع مصادر الاقتراض ما بين المصادر المحلية او الخارجية في اي بلد يتوقف على عدة عوامل من اهمها: هيكل الاقتصاد الوطني، مصادر الدخل القومي، مستوى العجز في الموازنة العامة او في الحساب الجاري وميزان المدفوعات وغير ذلك من العوامل .

ولاجل تتبع مسار تطور الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) من خلال الاتي:

١- **الدين الداخلي:**

من اجل متابعة تطورات الدين الداخلي ومؤشرات استدامته والتي ترتبط بالقدرة على تدويره اذ سجل تغيرات ملحوظة خلال المدة المدروسة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فبعد إن سجل في عام ٢٠١٧ (٤٧٦٧٨,٨) مليار دينار ، ويعود ذلك الى زيادة الحاجة لتمويل النفقات المتزايدة المرتبطة بالإحداث التي شهدها اقتصاد العراق وكما تم ذكره سابقاً، وكان للبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، اما في عام ٢٠١٨ فقد انخفض الدين الداخلي ليصل إلى (٤١٨٢٢,٩) مليار دينار وذلك لتحسن الإيرادات النفطية وعدم الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى والتي منها الدين الداخلي، ليستمر في الانخفاض في عام ٢٠١٩ وليصل الى (٣٨٣٣١,٥) مليار دينار ويعود ذلك الى تسديد مستحقات الحوالات من قبل وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوي الملكية ، تغطية عجز الموازنة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع والتي كانت مصنفة ضمن فقرات او تفاصيل الدين الداخلي الى حوالات عبر المزاد وخارجه، اضافة الى القروض والسندات واتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي.

اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد الدين الداخلي ارتفاعا ليصل الى (٦٤٢٤٨) مليار دينار ويعزى ذلك الى تبني حزم التحفيز المالي الواسع من خلال تزايد حجم الانفاق العام لمواجهة تفشي جائحة كورونا الامر الذي ادى الى التوسع في الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي لتعويض التراجع الحاد في ايرادات النفط وتراجع الاداء الاقتصادي لتعزيز ودعم الانظمة الصحية والبنية الاساسية التي تمكنها من القضاء على تداعيات تلك الازمة. فقد حصل العراق على قرض من البنك الدولي بلغ (٣٣,٦) مليون دولار، الى جانب اصدار قرار الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ والذي يسمح بموجبه للحكومة بالاقتراض الخارجي بما لايزيد عن مبلغ (٥) مليار دولار، والاقتراض الداخلي بما لايتجاوز مبلغ (١٥) تريليون دينار لتغطية تلك النفقات. وكما موضح في الجدول (١٦) والشكل (١٨)

جدول (١٦)
تطورات الدين العام في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	مجموع الدين العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين العام إلى الناتج (%)
٢٠١٧	٤٧٦٧٨,٨	٨١٦٠١	١٢٩٢٧٩,٨	٢٢١٦٦٥,٧	٥٨,٣
٢٠١٨	٤١٨٢٢,٩	٨٠٥١٠	١٢٢٣٣٢,٩	٢٦٨٩١٨,٩	٤٥,٥
٢٠١٩	٣٨٣٣١,٥	٨٢٥٥١	١٢٠٨٨٢,٥	٢٧٦١٥٧,٩	٤٣,٨
٢٠٢٠	٦٤٢٤٨	١٠١٥٠١	١٦٥٧٤٩	٢١٩٧٦٨,٨	٧٥,٤

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام .

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية .

شكل (١٨)
تطورات الدين العام في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

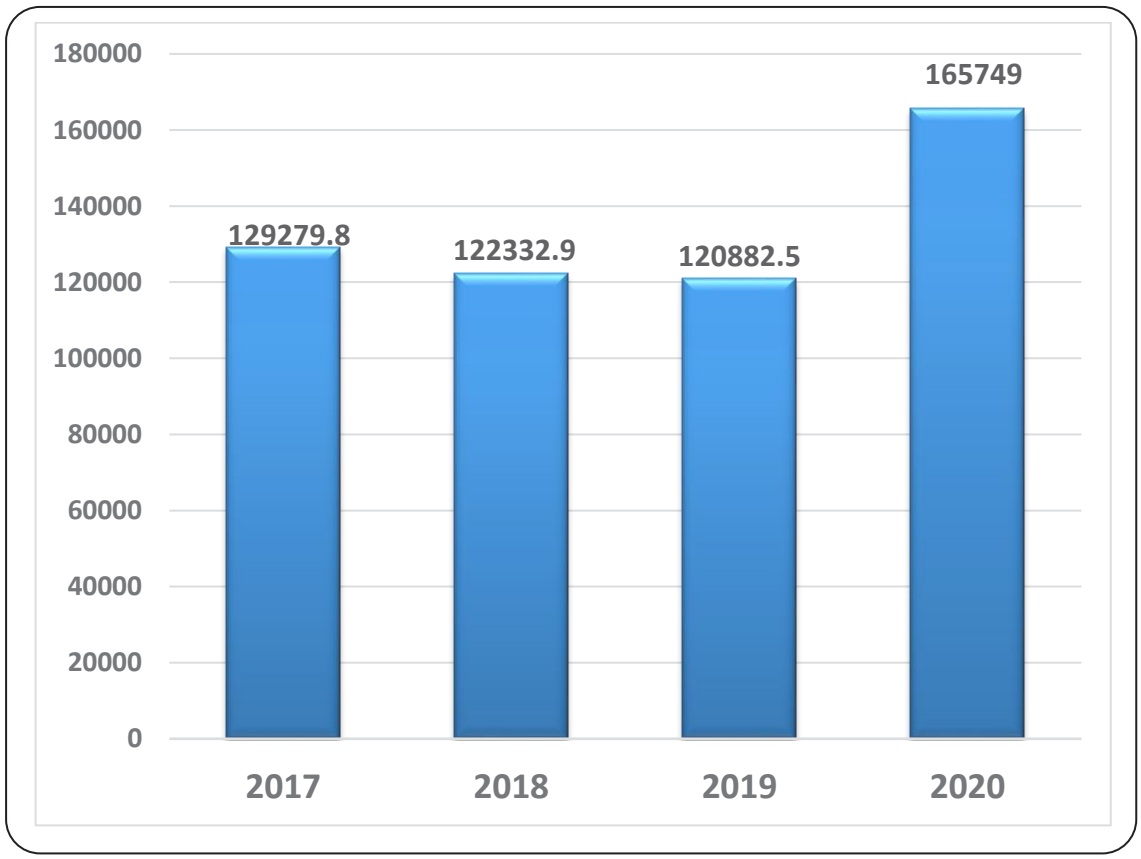

٢- الدين الخارجي:

ويضم صنفين وهما **الاول:** الدين الخارجي المتحقق قبل عام ١٩٩٠ والذي تم معالجته بموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة مع الدائنيين وفق شروط اتفاقية نادي باريس مع العراق، **والثاني:** يمثل القروض التي حصل عليها العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مؤسسات التمويل الدولية والمصادر الاخرى والتي استخدمت لدعم الموازنة العامة وتمويل العجز الى جانب تمويل المشاريع وتجدر الاشارة الى ان هناك ديون غير معالجة لصالح دول خارج نادي باريس والتي تشير التقديرات الاولية لها بحدود (٤٠٤٠١) مليون دولار، وتسعى وزارة المالية للتوصل الى اتفاقية ثنائية مع هذه الدول لغرض تسوية تلك الديون وهناك بوادر ايجابية تشير الى تقدم بالمفاوضات مع الدائنيين.

ولتتبع تطورات الدين الخارجي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فمن بيانات الجدول (١٦) يتضح بان الدين الخارجي قد سجل في عام ٢٠١٧ بحدود (٨١٦٠١) مليار دينارلينخفض الى (٨٠٥١٠) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٨ ويعود ذلك الى الحاجة للعمل على اعادة اعمار البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت الى التدمير من قبل التنظيمات الارهابية (داعش)، وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغ الدين الخارجي بحدود (٨٢٥٥١) مليار دينار. وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهد الدين الخارجي ارتفاعا ملحوظا وليصل الى (١٠١٥٠١) مليار دينار.

مما تقدم يتضح ان السياسة المالية المطبقة في العراق قد نجحت في تحقيق احد اهدافها المقررة لأي سياسة مالية وهو اعادة توزيع الدخل، الى جانب تقديم الدعم النقدي للفقراء، وهنا تكمن اهمية السياسة المالية المحابية للفقراء والتي اتخذت قناتين الاولى هي البطاقة التموينية التي تشمل الشرائح الاجتماعية لاسيما ذوي الدخل المحدود، والقناة الثانية تمثلت بشبكة الحماية الاجتماعية التي تعمل على مساعدة المحتاجين والفئات الهشة. ومع ذلك فان الزيادة في الانفاق العام تعود الى الوفورات المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط والتي ادت بدورها الى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وليس نتيجة زيادة مساهمة الانشطة الاقتصادية الاخرى عدا النفط او التحفيز الضريبي المقدم للشركات وقطاع الاعمال. وهو ما انعكس بحدوث عجز حقيقي في الموازنة العامة في السنوات التي تلت عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بسبب الظروف الغير طبيعية التي تعرض لها اقتصاد العراق، لاسيما ان السياسة المالية لها تأثير على ترتيب هيكل وبنود الموازنة العامة وليس فقط الانفاق الحكومي، الا ان الطابع الغالب في حجم التخصيصات تستحوذ عليه انشطة معينة كالأمن والدفاع والكهرباء على حساب بقية الانشطة والقطاعات الاقتصادية الاخرى. الامر الذي يعكس ضعف تاثير السياسة المالية وعدم قدرتها في بناء نظام مالي مستقر من خلال تحسين نظام العوائد الحكومية غير النفطية، ويكون للضرائب دور مهم فيه. وكانت نتيجة هذا الاخفاق اضطرار العراق اللجوء الى الاقتراض. ومن ثم عدم القدرة في بلوغ الاهداف

التي تسعى الى تحقيقها .الامر الذي يستلزم اتباع سياسة مالية مستدامة تستهدف تحفيز الانشطة الانتاجية واحداث التنوع الاقتصادي، وتستند على مبدأ التضامن بين الاجيال ،لتوفر الحيز المالي المناسب الذي يضمن حق الاجيال اللاحقة من خلال ادخار جزء من هذه الايرادات وايداعها في صناديق الثروة السيادية بهدف المحافظة على جزء من ايرادات الموارد الطبيعية والمعدنية للأجيال القادمة.

خامساً : مؤشرات القطاع المالي للربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني من عام ٢٠٢١

يشير الجدول (١٧) والشكل (١٨) الى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (١٩٢٨,١) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (١٤٧,٥%) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٢٠ والتي سجلت عجز بحدود (٤٠٦٢,٢) مليار دينار، وعند المقارنة مع الربع الاول من عام ٢٠٢١ يتضح بان هناك تطورات ايجابية انعكست بتحقيق فائض في الموازنة، فبعد ان سجلت عجزاً في الربع الاول من عام ٢٠٢١ بلغ (١٣١,٧٤) مليار دينار، عادت لتحقق فائضا في الربع الثاني من نفس العام وبنسبة تغير (١٥٦٣,٥%) ويعزى ذلك الى ارتفاع الايرادات النفطية نتيجة تزايد الطلب على النفط في الاسواق العالمية لتعويض التراجع في النمو الاقتصادي بعد توقف معظم الانشطة والناجم عن تداعيات جائحة كورونا مما انعكس بتحسن الاسعار فضلا عن ضغط النفقات الاستثمارية خلال تلك المدة.

جدول (١٧)

الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١ (مليون دينار)

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			١	١	٣	٣/١	٣/٢
الإيرادات العامة	ربعي	مليار دينار	٩٩١٤,٥	١٧٣١١,٩	٢٢٦٠٥,٦	١٢٨	٣٠,٦
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	ربعي	مليار دينار	٩٢٤٢	١٦٧٩١,٠٦	٢١٦٣٦,٢	١٣٤,١	٢٨,٦
الإيرادات الضريبية	ربعي	مليار دينار	٦٧٢,٥	٥٢٠,٩	٩٦٩,٤	٤٤,١	٨٦,١
النفقات العامة	ربعي	مليار دينار	١٣٩٧٦,٧	١٧٤٤٣,٧	٢٠٦٧٧,٤	٤٧,٩	١٨,٥
النفقات الجارية	ربعي	مليار دينار	١٣٥٤٠,٩	١٧٠٥٦,١	٢٠٣٤٥,٥	٥٠,٣	١٩,٣
النفقات الاستثمارية	ربعي	مليار دينار	٤٣٥,٨	٣٨٧,٥	٣٣١,٩	(٢٣,٨)	(١٤,٣)
فائض / عجز الموازنة الكلي	ربعي	مليار دينار	(٤٠٦٢,٢)	(١٣١,٧)	١٩٢٨,١	(١٤٧,٥)	(١٥٦٣,٥)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام ٢٠٢١.

شكل (١٩)
الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

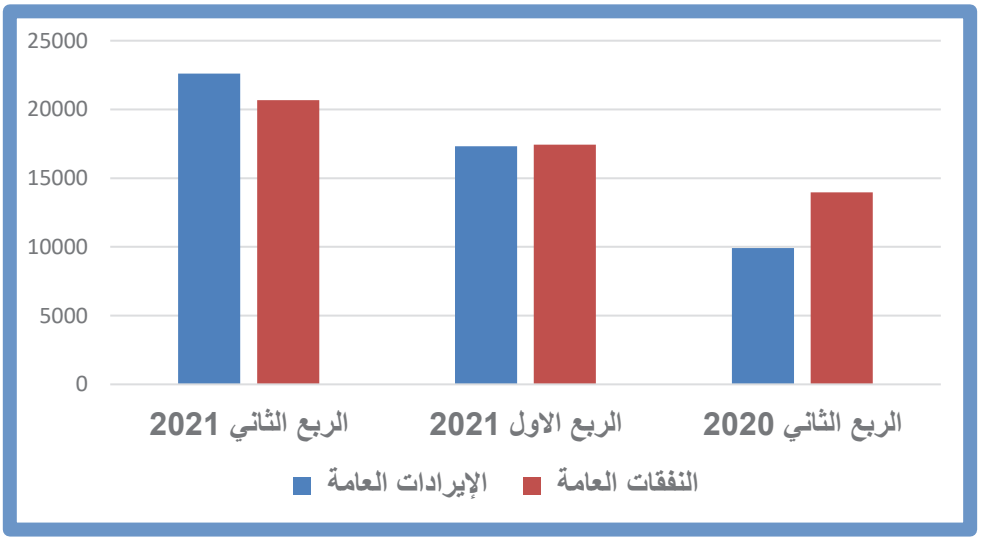

مما تقدم يتضح بان احكام العلاقة بين السياسة الاقتصادية الكلية وحقيبة ادواتها المتمثلة بالموازنة العامة والمهام التي تضطلع بها في اداء وظائفها الاقتصادية الى جانب المهمات السيادية والاجتماعية التي تتكفل بها لضمان الموارد الكافية لتمويل المتطلبات التنموية ينبغي ان ينطلق من ان الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلي رهن بمدى وكيفية اداء الموازنة لوظائفها الاقتصادية بما يسمح من ادارة منهجية للمال العام من خلالها، فالتصرف الامثل بالموارد يتطلب ادارة بدرجة من الكفاءة وتمتلك الخبرة والمعرفة في تنظيم وتطوير الوحدات التي تتألف منها اجهزة الحكومة .

ولترصين وضع الاقتصاد العراقي في الامد القصير وتهيئة مقومات التنمية تمس الحاجة الى العناية الفائقة بين الموازنة العامة ومجمل النظام الاقتصادي في سياق ينطلق من ازالة الانفصام بين آلية اعداد وادارة الموازنة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية لاحداث نهضة تنموية ترسخ مقومات الاستقرار الكلي.

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت

يعد الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من المتطلبات الضرورية في تعزيز النمو الاقتصادي وإحداث التطور في مستويات الناتج للأنشطة الاقتصادية، إلا إن درجة المساهمة والمتعلقة بالاستثمار الحكومي في العراق تحديداً تعتمد على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام إلى الخارج, لتمويل مسيرة التنمية والأعمار مع محدودية الإيرادات الأخرى ومن ثم فإن الاستثمار الحكومي سيتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية لأسعار النفط الخام في السوق العالمية .

أولاً: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال الدور الذي يضطلع به كونه يشكل جزءاً من الإنفاق العام الذي يساهم في إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، لذا فالإنفاق الاستثماري الحكومي يرتكز أساسا بالإنفاق على البنية التحتية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، ومن ثم فهناك تداخل كبير وتكامل بينهما، ويرجع ذلك الى الآثار المباشرة وغير مباشرة لكل صنف في توليد القيمة المضافة ورفع القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية. من خلال أقامه المشاريع الصناعية والزراعية والنقل والاتصالات والتربية والتعليم .... الخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذه الزيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتعزيز رصيد الميزان التجاري وبما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات وهكذا، لاسيما ان المبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج تحتاج إلى مدة زمنية طويلة لإقامتها، وما يترتب على ذلك من طول مدة استرداد راس المال الامر الذي لايحفز القطاع الخاص للاستثمار في مثل هذه المشاريع، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص .

فالنشاط الاستثماري الحكومي يمثل جزءاً من مكونات الانفاق في الموازنة العامة للعراق إذ سيؤدي لاحقا إلى أحداث إضافات في التراكم الرأسمالي أو زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق معدلات النمو ودعم مشاريع الاستثمار وتأهيل البنى التحتية والنهوض بالواقع التنموي والخدمي وخلق فرص العمل في الاقتصاد العراقي، وفي هذا السياق فان المنهاج الاستثماري الحكومي يعد من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، كونه الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات مسيرة أعمار وتنمية الاقتصاد العراقي في ضوء أهداف وخطط التنمية الوطنية وسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا للأسس والمبادئ التي تعكس درجة الأولويات الضرورية للمرحلة المقبلة .

١- تخصيصات البرامج للمشاريع الاستثمارية

في ضوء متطلبات السياسات الاقتصادية والتنموية المتوازنة فان الاستثمارات الجديدة تحدد معدل النمو والتطور في البلد مع ضمان تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول بين المحافظات والأقاليم لتحقيق التنمية المكانية وتقليل التفاوت وصولاً إلى تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع على مستوى الشرائح الاجتماعية كافة، لاسيما ان اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري تتباين باختلاف المدة الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر تطوره التاريخي، وعند تتبع مسار التخصيصات ونفقات البرنامج الاستثماري يتضح وجود تذبذب فيها يتراوح ما بين الزيادة والنقصان بين عام وأخر بسبب هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق وعدم انتظامها، الامر الذي يلقي على عاتق السياسة الاستثمارية الكثير من التحديات وعدم تحقيق الاهداف المقررة والتي تسعى الى بلوغها على مستوى الاقتصاد العراقي, مما انعكس بتراجع ألاداء الاقتصادي بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه .

ومن خلال بيانات الجدول (١٨) الذي يرصد **التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية** في العراق للمـــدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) يتضح بانها شهدت تذبذباً في حجم التخصيصات المرصودة نتيجة للظروف التي شهدها الاقتصاد والمتمثلة بتزايد الانفاق لمواجهة خطر التنظيمات الارهابية واحتلالها لمساحات شاسعة من اراضي العراق وتراجع إنتاج بعض الحقول النفطية الواقعة تحت سيطرته، فضلاً عن خروج المنافذ الحدودية في كل من محافظتي الانبار ونينوى عن سيطرة الحكومة الاتحادية مما انعكس بانخفاض الإيرادات ومن ثم تناقص حجم التخصيصات السنوية المرصودة للمشاريع الاستثمارية في العراق، اذ بلغت التخصيصات السنوية في عام ٢٠١٧ (٢٣٧٩٧,٨) مليار دينار، في حين بلغت المصروفات (١٥٠٨٥,٤) مليار دينار وبنسبة صرف سنوي بلغت (٦٣,٤%)، اما في عام ٢٠١٨ فقد انخفضت التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية لتصل إلى (٢٢٦٧٨,٥) مليار دينار وبنسبة تغير عن العام السابق بلغت (-٤,٧%) في حين بلغت المصروفات خلال السنة (١٦٢١٦,٦) مليار دينار، وبنسبة تغير بلغت (٧,٥%) ولتسجل نسب صرف سنوي ما يقارب (٧١,٥%)، ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية واستقرار الوضع الأمني، اما في عام ٢٠١٩فتشير التقديرات الاولية الى ان حجم التخصيصات الاستثمارية قد بلغت (٣١٣٩٨,٥) مليار دينار، والمصروفات السنوية بلغت (١٤٤٢٨) مليار دينار، لينعكس بتراجع نسب الصرف السنوي وليسجل ما نسبته (٤٥,٩٥%)، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية بحدود (٤٢٠٣,٩) مليار دينار، والمصروف السنوي بلغ (١٧٨١,٠٦) مليار دينار، وبنسبة صرف سنوي (٤٢,٤%) وكما موضح في الجدول (١٨).

جدول (١٨)
التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للمشاريع للمدة (٢٠١٧ـ ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

العام	التخصيصات السنوية للمشاريع ١	المصروفات خلال السنة ٢	نسبة نمو التخصيصات % ٣	نسبة نمو المصروفات % ٤	نسب الصرف السنوي % ٥
٢٠١٧	٢٣٧٩٧,٨	١٥٠٨٥,٤	-	-	٦٣,٤
٢٠١٨	٢٢٦٧٨,٥	١٦٢١٦,٦	(٤,٧)	٧,٥	٧١,٥
٢٠١٩(*)	٣١٣٩٨,٥	١٤٤٢٨	٣٨,٥	(١١,٠٣)	٤٥,٩٥
٢٠٢٠(*)	٤٢٠٣,٩	١٧٨١,٠٦	(٨٦,٦)	(٨٧,٧)	٤٢,٤

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية
(*) تقديرات اولية وارقام قابلة للتعديل

شكل (٢٠)
إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (٢٠١٧ـ ٢٠٢٠)

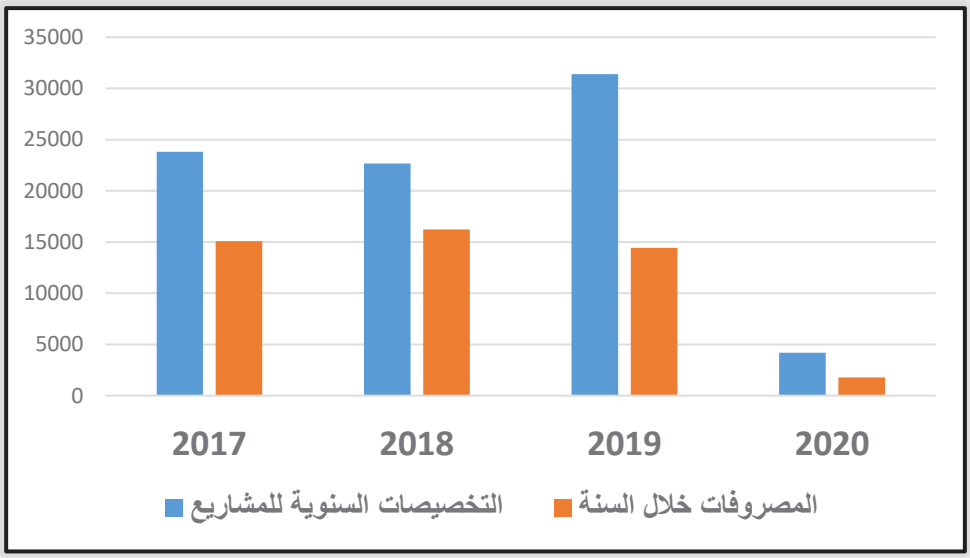

هذا التذبذب في نسب الانجاز المالي يعود إلى جملة أسباب منها طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر في إجراء الإعلان والإحالة للمشاريع الى جانب التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة بسبب إحالتها إلى مقاولين غير كفؤين مما انعكس في تأخر تنفيذ جزء من المشاريع الحيوية والتي لها مساس مباشر باحتياجات السكان، لاسيما في المناطق التي تحتاج الى اعادة الاعمار، الأمر الذي يستلزم إخضاع المشاريع الاستثمارية إلى مجموعة معايير لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات وبما يضمن الكفاءة المثلى في الاختيار من خلال عدم إدراج مشاريع جديدة ما لم تكن مستوفية لمعايير دراسات الجدوى الاقتصادية

والفنية والتي تشير إلى إمكانية تنفيذ المشاريع ونجاحها ولتساهم بعد انجازها في دعم وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي وزيادة المستويات الإنتاجية ومن ثم تقليل الاستيرادات وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن رفد الموازنة العامة بموارد جديدة، وكل ذلك يتطلب الاستمرار والتركيز في تفعيل استراتيجيات وسياسات اقتصادية تقوم على أساس التحول من الاعتماد على نشاط النفط إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تنويع مصادر الدخل مع اعتماد استراتيجية التصدير والتنافسية مع العالم الخارجي مع تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبما ينعكس لاحقاً على تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج وزيادة مستوى الرفاهية في العراق.

٢- برنامج مشاريع تنمية الأقاليم

انسجاما مع التوجهات اللامركزية في أدارة الدولة فأن جزء من مهام وصلاحيات الوزارات القطاعية على مستوى اعتماد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية قد تم نقلها إلى المحافظات غير المرتبطة بالإقليم منذ عام ٢٠٠٦ حيث أنها تتولى تحديد احتياجاتها من مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وأكساء الشوارع ومشاريع الكهرباء وتحسين البيئة وغيرها من المشاريع ذات المساس المباشر بتطوير وتحسين حياة المواطنين فيها، اذ تشير بيانات الجدول (١٩) التطور الحاصل في تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) والنفقات الفعلية ونسب الصرف المالي لهذا البرنامج للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)، اذ يتضح بان هناك تزايد في التخصيصات السنوية لهذا البرنامج فبعد ان بلغت التخصيصات في عام ٢٠١٧ (١٠٣٠,٥) مليار دينار ارتفعت لتصل الى (٤٤٤٩,١) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٩ وبنسبة تغير(٢٠٤,٦ %) بالمقارنة مع العام السابق ويعود ذلك الى التوسع في اعادة الاعمار وتعويض التراجع في البنى التحتية لعموم المحافظات وحسب ما متاح من الموارد المالية، وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهدت انخفاضاً لتصل الى (٣٤١٧,١) مليار دينار، الى جانب ذلك فقد شهدت المصروفات السنوية تغيرات فبعد ان بلغت في عام ٢٠١٧ بحدود (٨٣٣,٤) مليار دينار ارتفعت لتصل في عام ٢٠١٩ الى (٢١٢٣,١) مليار دينار وبنسبة تغير (**١٤٤,٩**%) بالمقارنة مع العام السابق، وبالمقابل فقد شهدت نسب الصرف السنوي تذبذباً واضحاً والتراجع في نسبها فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ (**٨٠,٩**%) تراجعت في عام ٢٠٢٠ لتصل الى (٤١,٤%) ويعزى ذلك الى التراجع في نسب التنفيذ مما انعكس على نسب الصرف المالي، وكما موضح في الجدول (١٩) .

جدول (١٩)

أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لمشاريع تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	التخصيصات السنوية (١)	المصروفات السنوية (٢)	نسب تغير التخصيصات % (٣)	نسبة تغير المصروفات % (٤)	نسبة الصرف السنوي% (٥)
٢٠١٧	١٠٣٠,٥	٨٣٣,٤	-	-	٨٠,٩
٢٠١٨	١٤٦٠,٤	٨٦٦,٨	٤١,٧	٤,١	٥٩,٤
٢٠١٩(*)	٤٤٤٩,١	٢١٢٣,١	٢٠٤,٦	١٤٤,٩	٤٧,٧
٢٠٢٠(*)	٣٤١٧,١	١٤١٣,٨	(٢٣,٢)	(٣٣,٤)	٤١,٤

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية

(*) بيانات اولية قابلة للتعديل

شكل (٢١)

التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات السنوية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

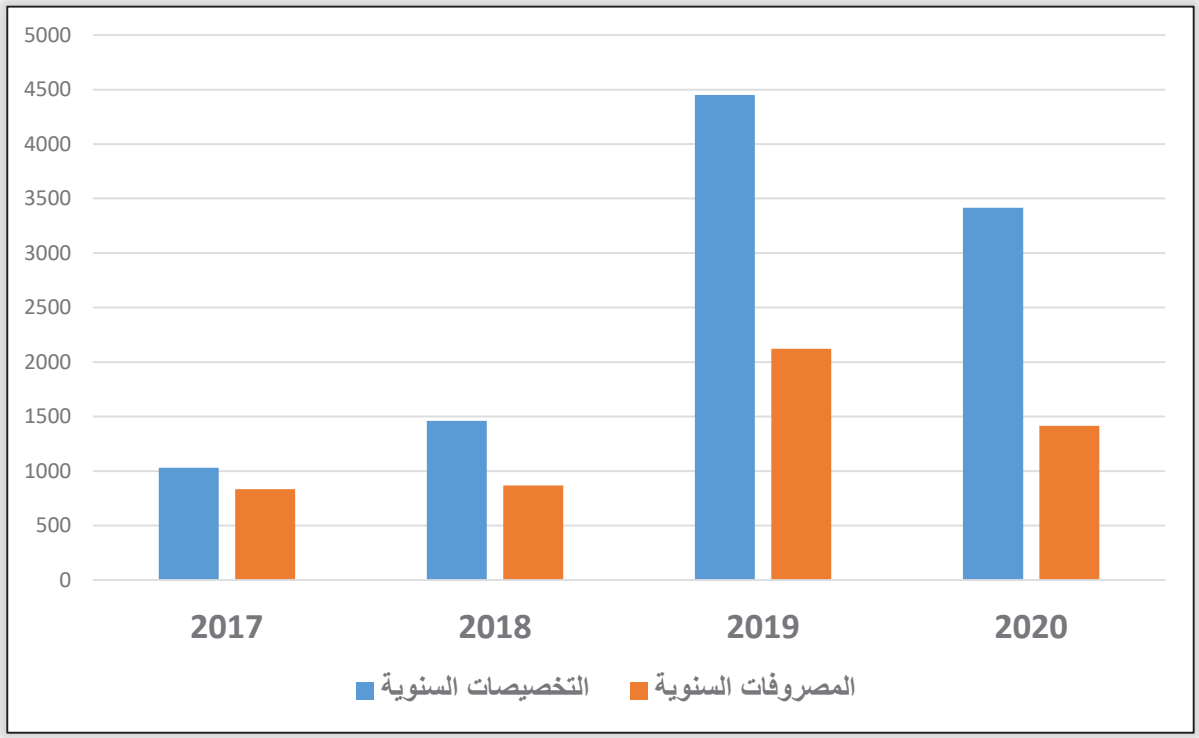

ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي

يسهم القطاع الخاص بدور مهم وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية وتوفير فرص العمل المجزية والمدرة للدخل، الى جانب مساندة القطاع العام كشريك فاعل يمكن ان يسهم في زيادة الدخل القومي من خلال توسيع وتنوع القاعدة الانتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات، وتصدير الفائض بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

وفي هذا السياق فقد اتخذ العراق العديد من الخطوات التي تعزز دور القطاع الخاص من خلال اعتماد إصلاحات اقتصادية شاملة والتي منها تشريع قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦وتعديلاته، اذ يهدف إلى تشجيع الاستثمارات سواء المحلية ام الاجنبية ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية الاقتصاد وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية الجديدة او تطوير وتأهيل القائمة منها، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات العراقي، ومع ذلك تبقى الجهود المتحققة متواضعة جدا ولا تزال في مراحلها الاولية مما يحد من رغبة المستثمر في المشاركة الاقتصادية.

اما على صعيد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨- ٢٠٢٢) فقد افترضت إن القطاع الخاص يمكن ان يساهم بنسبة (٤٠%) من حجم الاستثمارات المتوقع إنفاقها على مختلف المجالات الاستثمارية، وليوفر بذلك بحدود (٥٠%) من فرص التشغيل خلال تلك المدة، إلا إن التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في توليد معدلات نمو مرغوبة ضمن أنشطة اقتصادية واسعة وأصبح من الصعب إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار.

١- الاستثمار الخاص في العراق

اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص بعدم التنوع والثبات على انماط تقليدية اذ لم يظهر بالمستوى الذي يمكنه من المساهمة الفاعلة في دفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعرض على مدى السنوات المنصرمة الى صدمات قوية في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية غير الواعدة فجعلته يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة، والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق، ويتبع اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال، ويعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي الامر الذي جعله ضعيف الامكانية على المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج ليظل قطاعا ذا دور هامشي في مجمل الاداء

الاقتصادي، واستمرار تنامي حجم القطاع العام وارتفاع تكاليف استدامته، الى جانب التحديات التي يمر بها الاقتصاد العراقي من الصعب تخطيها اعتمادا على امكاناته الذاتية، وأصبح من المتعذر عليه انجاز جميع المشاريع التي يقوم بها أو المخطط لها مستقبلا، مما ادى الى تراجع نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي وفي تراكم راس المال الثابت وتوليد فرص العمل بسبب تعثر او توقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة له، وشجعت على هجرة المستثمرين ورؤوس الاموال الى الخارج مما فوت فرص تحقيق الغايات التنموية في احداث التنوع في بنية الانتاج وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات الفقر، هذه الحقيقة تتطلب تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يعمل القطاع الخاص بكفاءة، ولغرض الوقوف على النشاط الاستثماري للقطاع الخاص, وبحسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨) فقد بلغ عدد المشاريع التي تم منحها إجازات استيرادية (١٨٤٥) مشروع وبكلفة إجمالية تراوحت بحدود (١٠٣٢٦١) مليون دولار، ونتيجة الاوضاع التي مر بها العراق خلال شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٩ وما رافقها من ازمة صحية عالمية بسبب جائحة كورونا وتداعياتها المتمثلة بفرض اجراءات الحظر على النطاق العالمي، تركت اثرها بتوقف العمل في اغلب المؤسسات الحكومية، لذا اقتصرت البيانات المتاحة من الهيئة الوطنية للاستثمار على المشاريع التي تم منحها اجازات استثمارية من قبلها .

٢- استثمار القطاع الخاص المحلي والاجنبي للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)

توضح البيانات المدرجة في الجدول (٢٠) ان المشاريع التي منحت اجازات استثمارية لها خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٨) قد بلغت (١٨٤٥) مشروع وبكلفة استثمارية بلغت بحدود (١٠٣٢٦١) مليون دولار، وهي موزعة حسب القطاعات منها ما نفذ بنسبة (١٠٠%) ومنها قيد التنفيذ والقسم الاخر متوقف لإكمال الاجراءات الادارية للتعاقد على التنفيذ، وتأتي هذه الاجراءات في محاولة لجذب الاستثمارات الى العراق الا انها تواجه مشاكل عديدة تحد من فاعليتها وتجعل بيئة الاعمال طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المتعلقة بالوضع الامني والفساد الاداري وضعف البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع، الى جانب مشاكل ادارية اخرى تتعلق بتهيئة الاجراءات التعاقدية وشروطها من خلال نافذة واحدة توفر الوقت للمستثمر وتجاوز الروتين الاداري باستحصال الموافقات الاصولية للتعاقد, الامر الذي يستلزم تهيئة الظروف الملائمة لتحفيز بيئة الاستثمار وتستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والاجنبي.

جدول (٢٠)
اجمالي الاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار
للمحافظات كافة عدا اقليم كردستان والكلف الاجمالية للمشاريع للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	الكلفة مليون الدولار
١	الهيئة الوطنية للاستثمار	٢٠٦	٤٨٩٤١,٩
٢	هيئة استثمار نينوى	٦٩	٢٠٧٧,٥
٣	هيئة استثمار ديالى	٢٤	٤٥٢,٥١
٤	هيئة استثمار كركوك	١٧٧	٣٠٨٣,٧
٥	هيئة استثمار صلاح الدين	١١١	١٦١٣,٩
٦	هيئة استثمار الانبار	٨٧	٢٨٣٣,٢
٧	هيئة استثمار بغداد	٣٥٨	١٤٦٧٥,٩
٨	هيئة استثمار كربلاء	٧٥	٣٤٠٠,٤
٩	هيئة استثمار بابل	٧١	٩٥٢,٧
١٠	هيئة استثمار النجف	٢٧٩	١١٠٤١,٩
١١	هيئة استثمار الديوانية	٢٢	٨٤٨,٧
١٢	هيئة استثمار ذي قار	٢٨	١٠٧٥,٦
١٣	هيئة استثمار ميسان	٣٣	٨٥٠,٢
١٤	هيئة استثمار واسط	٤٩	٩١٧,٨
١٥	هيئة استثمار المثنى	١٤٨	٥١٤٢,٢
١٦	هيئة استثمار البصرة	١٠٨	٥٣٥٢,٦
	المجموع	١٨٤٥	١٠٣٢٦١

المصدر: بالاستناد الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

شكل (٢٢)
الكلف الاجمالية للاجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل هيئات الاستثمار للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

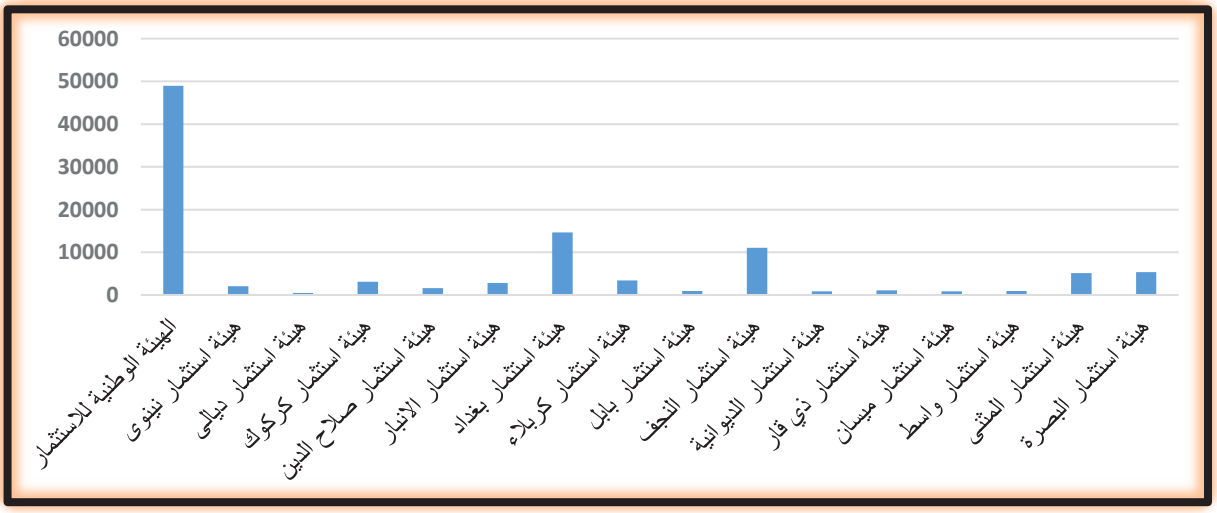

ولرصد تفاصيل الاجازات الممنوحة وبيان موقف المشاريع المنجزة منها او قيد الانجاز او التي لم تنجز لبيان الحجم الحقيقي لها والتي تجسدها بيانات الجدول (٢١) يتضح بان هيئة استثمار بغداد قد سجلت المرتبة الاعلى في عدد الاجازات الممنوحة وبواقع (٣٥٨) مشروع تليها هيئة استثمار النجف وبواقع (٢٧٩) مشروع، ثم الهيئة الوطنية للاستثمار بواقع (٢٠٦) مشروع، في حين سجلت محافظة الديوانية المرتبة الادنى من حيث عدد الاجازات الممنوحة وبواقع (٢٢) مشروع، اما من حيث كلف الاجازات الاستثمارية الممنوحة فقد بلغت كلفتها بالنسبة الى الهيئة الوطنية للاستثمار(٤٨٩٤١,٩) مليون دولار، تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (١٤٦٧٥,٩) مليون دولار، ثم هيئة استثمار النجف بكلفة (١١٠٤١,٩) مليون دولار، فيما سجلت هيئة استثمار الديوانية ادنى الكلف الاستثمارية وبلغت (٨٤٨,٧) مليون دولار، ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكنـــي، اما ارتفاع الكلف الاستثمارية لهيئة استثمار بغداد يعزى الى تزايد عدد الاجازات الممنوحة لتصل الى (٣٥٨) اجازة مشروع .

جدول (٢١)
عدد مشاريع هيئات الاستثمار حسب نسب انجاز المشروع للمدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٨)

ت	هيئات الاستثمار	عدد الاجازات الاستثمارية	انجاز المشروع						نسبة ١/ اجمالي المشاريع
			منجز ١٠٠%	نسبة ١/٢	مستمر بالعمل	نسبة ١/٤	لم يتم المباشرة بها	نسبة ١/٦	
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
1	الوطنية للاستثمار	٢٠٦	٤٢	٢٠,٤	٢٣	١١,٢	١٤,١	٦٨,٤	١١,٢
2	استثمار نينوى	٦٩	١١	١٥,٩	٦	٨,٧	٥٢	٧٥,٤	٣,٧
3	استثمار ديالى	٢٤	٣	١٢,٥	١١	٤٥,٨	١٠	٤١,٧	١,٣
4	استثمار كركوك	١٧٧	٢٢	١٢,٤	٥٢	٢٩,٤	١٠٣	٥٨,٢	٩,٦
5	استثمار صلاح الدين	١١١	٧	٦,٣	٣٩	٣٥,١	٦٥	٥٨,٦	٦
6	استثمار الأنبار	٨٧	١١	١٢,٦	٤٤	٥٠,٦	٣٢	٣٦,٨	٤,٧
7	استثمار بغداد	٣٥٨	٥٩	١٦,٥	٨٩	٢٤,٩	٢١٠	٥٨,٧	١٩,٤
8	استثمار كربلاء	٧٥	١٤	١٨,٧	١٣	١٧,٣	٤٨	٦٤	٤,١
9	استثمار بابل	٧١	٢٥	٣٥,٢	١٢	١٦,٩	٣٤	٤٧,٩	٣,٨
10	استثمار النجف الاشرف	٢٧٩	٤٢	١٥,١	٦٨	٢٤,٤	١٦٩	٦٠,٦	١٥,١
11	استثمار الديوانية	٢٢	٨	٣٦,٤	٥	٢٢,٧	٩	٤٠,٩	١,٢
12	هيئة استثمار ذي قار	٢٨	١٠	٣٥,٧	١٣	٤٦,٤	٥	١٧,٩	١,٥
13	استثمار ميسان	٣٣	٢	٦,١	١٠	٣٠,٣	٢١	٦٣,٦	١,٨
14	استثمار واسط	٤٩	٨	١٦,٣	٩	١٨,٤	٣٢	٦٥,٣	٢,٧
15	استثمار المثنى	١٤٨	٣٨	٢٥,٧	٤١	٢٧,٧	٩٦	٤٦,٦	٨
16	استثمار البصرة	١٠٨	٣٧	٣٤,٣	٣٠	٢٧,٨	٤١	٣٨	٥,٩
	المجموع	١٨٤٥	٣٣٩		٤٦٥		١٠٤١		١٠٠%

المصدر / بالاستناد الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

شكل (٢٣)

اعداد مشاريع للهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)

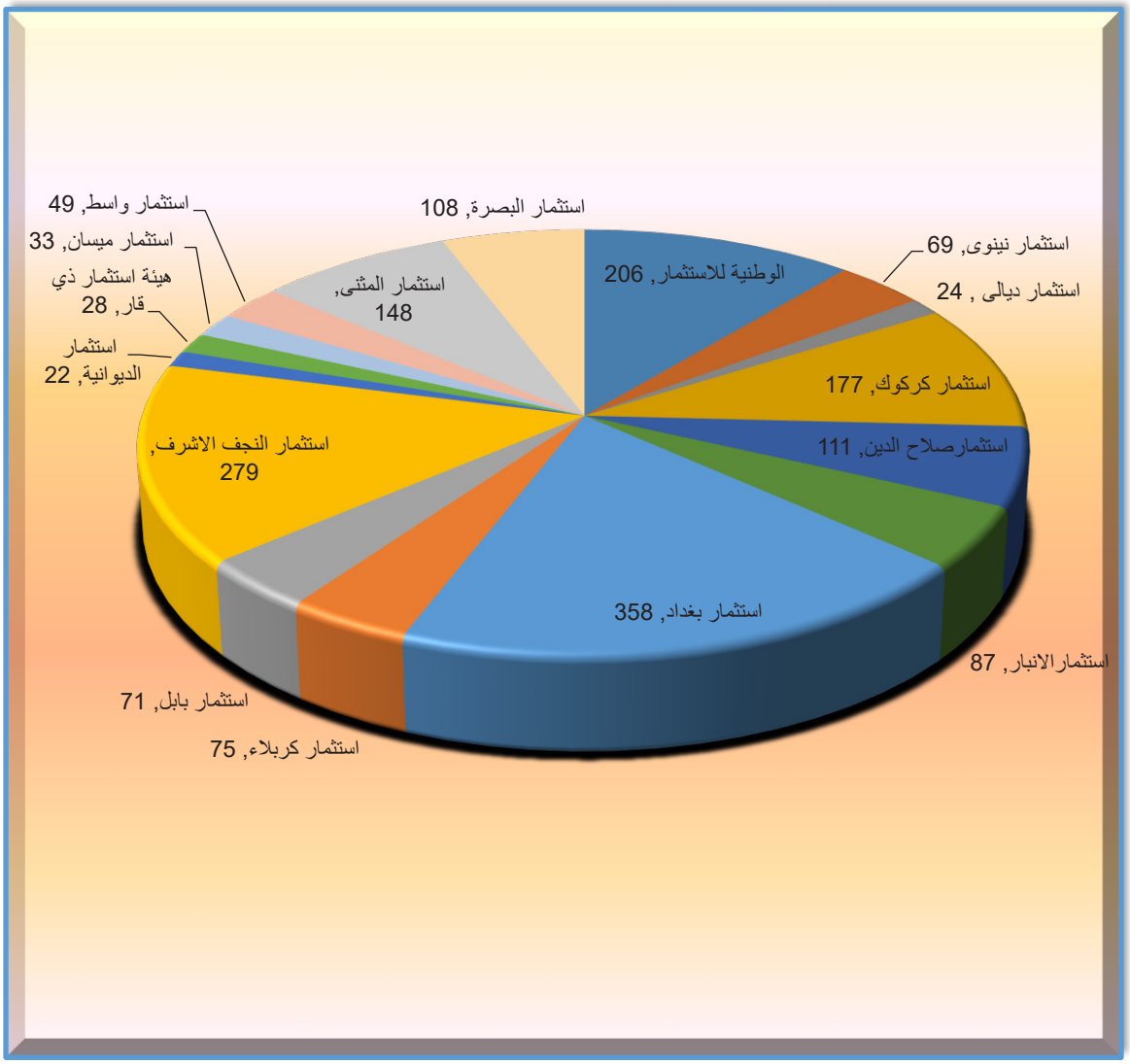

اما بخصوص المشاريع المنجزة والمستمرة او التي لم تنفذ وكلفتها فمن بيانات الجدول (٢٢) الذي يوضح تلك التفاصيل وكالاتي:

❖ **حسب موقف المشاريع المنجزة,**

بلغت المشاريع المنجزة بنسبة (١٠٠%) للمدة (٢٠٠٨- ٢٠١٨) بحدود (٣٣٩) مشروع، ولتشكل نسبة (١٨,٤%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (٥١٨٥,٧) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الاولى بين هيئة استثمار بغداد، والهيئة الوطنية للاستثمار, وهيئة استثمار النجف، والبقية موزعة بين الهيئات الاخرى في المحافظات .

❖ **المشاريع المستمرة بالعمل للمدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٨)**

بلغت المشاريع المستمرة بالعمل بحدود (٤٦٥) مشروع لتشكل نسبة (٢٥,٢%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة اجمالية بلغت (٢٨٩٦٩) مليون دولار موزعه حسب هيئات الاستثمار في المحافظات.

❖ **المشاريع التي لم يتم المباشرة بها للمدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٨)**

بلغت المشاريع التي لم تنفذ (١٠٤١) مشروع وبنسبة (٥٦,٤%) من اجمالي عدد المشاريع وبكلفة (١٠٣٢٦١) مليون دولار موزعة على هيئات الاستثمار في المحافظات.

جدول (٢٢)

تكلفة المشاريع لعموم هيئات الاستثمار للمدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٨)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	تكلفة المشاريع (مليون دولار)			مجموع تكاليف الاستثمار مليون دولار	نسبة تكلفة مشاريع الهيئة الى الاجمالي
			منجز ١٠٠%	قيد الانجاز	الانجاز صفر		
١	الوطنية للاستثمار	٢٠٦	١٦٠٦,٢	١١٢٤١	٣٦٠٩٥	٤٨٩٤١,٩	٤٧,٤
٢	استثمار نينوى	٦٩	٤٣,٣	١٥	٢٠١٩,٣	٢٠٧٧,٥	٢
٣	استثمار ديالى	٢٤	١٠,٦	١٦٨,٥	٢٧٣,٤٦	٤٥٢,٥	٠,٤
٤	استثمار كركوك	١٧٧	٢٠٩,٤	١٨٦٩,٨	١٠٠٤,٥	٣٠٨٣,٧	٣
٥	استثمار صلاح الدين	١١١	٣٢,٤	٧١٦,٤	٨٦٥	١٦١٣,٩	١,٦
٦	استثمار الانبار	٨٧	١٣,١٧	١٥٣١,٨	١٢٨٨,٢	٢٨٣٣,٢	٢,٧
٧	استثمار بغداد	٣٥٨	٨٤٧,٦	٣٨٨٤,٤	٩٩٤٣,٩	١٤٦٧٥,٩	١٤,٢
٨	استثمار كربلاء	٧٥	٣١٤,٢	٧٧٩,١	٢٣٠٧,١	٣٤٠٠,٤	٣,٣
٩	استثمار بابل	٧١	١٥١,٢	١٩٠,٤	٦١١,١	٩٥٢,٧	٠,٩
١٠	استثمار النجف الاشرف	٢٧٩	٧٩٤,٥	٢٠٥٣,٧	٨١٩٣,٧	١١٠٤١,٩	١٠,٧
١١	استثمار الديوانية	٢٢	٢٦,٣	٣٥٠,٣	٤٧٢,٠١	٨٤٨,٧	٠,٨
١٢	استثمار ذي قار	٢٨	٢٤,٣	٨٣٥,٣	٢١٦	١٠٧٥,٦	١
١٣	استثمار ميسان	٣٣	٧٢,١	٤٣٠	٣٤٨,٢	٨٥٠,٢	٠,٨
١٤	استثمار واسط	٤٩	٤٥,١	١٣٣,١	٥٥٩,٦	٩١٧,٨	٠,٩
١٥	استثمار المثنى	١٤٨	٣١١,٧	٣٠١٩,٣	١٨١١,٢	٥١٤٢,٢	٥
١٦	استثمار البصرة	١٠٨	٦٨٣,٦	١٥٧١,٢	٣٠٩٧,٨	٥٣٥٢,٦	٥,٢
	المجموع	١٨٤٥	٥١٨٥,٧	٢٨٩٦٩	٦٩١٠٦	١٠٣٢٦١	%١٠٠

المصدر / بالاستناد الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

مما تقدم يتضح إن نسبة المشاريع التي لم تنفذ في الهيئات الاستثمارية كانت هي الاعلى اذ بلغت (١٠٤١) مشروع لتشكل ما نسبته (٥٦,٤%) من اعداد المشاريع التي منحت اجازات الاستثمار وهي نسبة عالية ومؤشر يدل على إن هناك تباطؤ في انجاز المشاريع والذي سيؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة .

٣- الفرص الاستثمارية المعلنة لعام ٢٠١٩

تنوعت القطاعات الاقتصادية التي اعلنت عنها الهيئة الوطنية للاستثمار كفرص استثمارية متاحة والتي بالإمكان الاستفادة منها، فهي موزعة على عموم المحافظات العراقية والبالغ عددها (١٢٠١) مشروع لتشمل قطاعات النفط والطاقة المتجددة والاتصالات والصناعة والزراعة والتعليم والرياضة والسكن وغيرها وكما موضح في بيانات الجدول (٢٣) حيث بلغت مشاريع القطاع الصناعي (٣٥٢) مشروع ، والقطاع الزراعي (٢١٤) مشروع، وقطاع الرياضة والشباب (٢٠١) مشروع ، وهذا التوجه باعطاء اولوية الى قطاعي الصناعة والزراعة يعد خطوة مهمة في احداث نمو اقتصادي وتوليد فرص عمل لتشغيل العاطلين، مع امكانية زيادة فرص الاستثمار في مشاريع اخرى ترتبط معها بروابط امامية وخلفية، وتتأثر بمدى التطور المحرز فيها، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال اجمالي عدد الفرص الاستثمارية المتاحة لمشاريع القطاعين والبالغة (٥٦٦) مشروع، ولتشكل نسبة (٤٧,١%) من اجمالي الفرص المعلنة للاستثمار، في حين بلغ عدد المشاريع للقطاعات الصحة والتربية والرياضة والشباب بحدود (٣٩١) مشروع وبنسبة (٣٢,٦%) من اجمالي الفرص، بهدف اعداد وتهيئة كوادر فنية وعلمية قادرة على استيعاب التقدم التكنولوجي والاساليب الحديثة في الانتاج بما يحقق وفورات انتاجية واستثمارها لتحفيز النمو في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة المعروض السلعي من المنتجات المحلية وتقليل الاستيرادات ومن ثم الحد من تسرب العملات الاجنبية الى خارج، الى جانب وجود فرص استثمارية في انشطة اقتصادية اخرى مثل (النفط ، الطاقة المتجددة ، البيئة ، السكن ، النقل ، السياحة والخدمات) فقد بلغت عدد المشاريع فيها (٢٤٤) مشروع وبنسبة (٢٠,٣%) من اجمالي عدد الفرص الاستثمارية المعلنة لعام ٢٠١٩، وهذا التنوع في الفرص الاستثمارية المعلنة من شأنه المساهمة في تهيئة

المناخ الاستثماري المحفز والجاذب للمستثمرين بما يعود بتوليد فرص عمل للكثير من العاطلين وتحقيق التوطن السكاني في المناطق المعتمدة على مثل هذه المشاريع، فضلا عن زيادة الموارد المالية للخزينة العامة من خلال الرسوم والضرائب واجور الخدمات التي تقدمها الحكومة، وكما موضح في الجدول (٢٣).

جدول (٢٣)
عدد الفرص الاستثمارية المعلنة في الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد والمحافظات الاخرى لعام ٢٠١٩

ت	القطاع	عدد الفرص الاستثمارية	التفاصيل
١	النفط	٧	مستودعات منتجات نفطية وانابيب لنقل المنتجات النفطية والغاز السائل والجاف من البصرة الى بغداد وبيجي
٢	الكهرباء (طاقة متجددة)	٥	محطات لانتاج الطاقة الكهربائية بمعدل ٣٥٠ ميكا واط
٣	الاتصالات	مشاريع متعددة	تطوير الخدمات واقامة شراكات مع شركات عالمية وبرامجيات وكابل ضوئي و طرح اراضي الوزارة للاستثمار اراضي الوزارة للاستثمار
٤	الصحة	٤٤	مستشفيات ومراكز طبية متخصصة معلنة من وزارة الصحة وكذلك من وزارة التعليم العالي والمحافظات
٥	البيئة	٦	معالجة نفايات و مراكز ابحاث بيئية
٦	السكن	٧٥	مجمعات سكنية في جميع المحافظات لانشاء مليون وست عشر الف وحدة سكنية
٧	النقل	٢٣	منها (١١) مشروع سكة حديد وقطار بغداد المعلق و(٥) مشاريع للمنشأة العامة للطيران المدني و(٢) للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية و(٢) للشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل و (٣) للشركة العامة للسكك الحديد العراقية
٨	الصناعة	٢٢١	منها (١٩٤) مشروع تابع للشركات العامة و(٢٧) لملفات مشاريع الرواسب الفوسفاتية والكبريت الحر والاسمنت ورمال السيكا والاطيان والكاربونات والكبريتات والطابوق الحراري
		١٠٩	معلن من قبل هيئات الاستثمار في المحافظات
		٢٢	معلن من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا
٩	السياحة	٣٠	منها (١٢) مشاريع الهيئة الوطنية و (١٨) من هيئات المحافظات
١٠	التربية والتعليم العالي	١٤٦	منها (١٠٢) مشروع تربوي و(٣٨) مشروع متنوع لجمعات التعليم العالي و(٦) لهيئات الاستثمار في المحافظات (تعليم عالي)
١١	خدمي تجاري	٩٨	منها (٩٦) مشروع في مختلف المحافظات و (٢) مشروع لوزارة التعليم العالي , يضاف اليها انشاء مجموعة من لوزارة التعليم العالي , يضاف اليها انشاء مجموعة من السايلوات في عموم العراق تابعة للشركة العامة لتجارة الحبوب
١٢	الرياضة والشباب	٢٠١	اقامة منشأت رياضية وملاعب ومسابح وغيرها في عموم المحافظات
١٣	الزراعة	٢١٤	مشاريع زراعية في مختلف المحافظات وبمساحة (٣٢٢٤٢٦٥) دونم
المجموع		١٢٠١	

أ- المشاريع الاستثمارية المنجزة لعام ٢٠١٩

توضح بيانات الجدول (٢٤) المشاريع الاستثمارية المنجزة في المحافظات لعام ٢٠١٩، اذ بلغ عددها بواقع (٦) مشاريع موزعة في اربع محافظات، هي محافظة بغداد بواقع (٣) مشاريع، فيما بلغت في كل من محافظة البصرة والديوانية وبابل بواقع مشروع واحد لكل محافظة وبكلفة اجمالية تصل (٧٥,٥١) مليون دولار اما على صعيد تكاليف المشاريع الانتاجية في المحافظات فقد كانت محافظة الديوانية هي الاعلى والتي بلغت (٣٢,٠٧) مليون دولار، تليها محافظة البصرة وبكلفة (٢٤,٢٩) مليون دولار في حين بلغت كلفة مشاريع محافظة بغداد (١٤,٧٢) مليون دولار.

جدول (٢٤)

المشاريع المنجزة للاستثمار لعام ٢٠١٩ حسب المحافظة

(مليون دولار)

ت	المحافظة	القطاع	العدد	كلفة المشروع	كلفة مشاريع المحافظة
١	البصرة	صحي	١	٢٤,٢٩	٢٤,٢٩
٢	الديوانية	زراعي	١	٣٢,٠٧	٣٢,٠٧
٣	بابل	صناعي	١	٤,٤٣	٤,٤٣
٤	بغداد	طاقة	١	١,٤٧	١٤,٧٢
		سياحي	١	١,٩٥	
		صحي	١	٩,٣٠	
المجموع			٦	٧٥,٥١	٧٥,٥١

المصدر: اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات,

ونظرا لأهمية كل من القطاع الصحي والزراعي فقد استحوذا على الحصة الاعلى من كلفة المشاريع المنجزة، اذ بلغت حصة القطاع الصحي (٣٣,٥٩) مليون دولار، ويليه القطاع الزراعي بكلفة (٣٢,٠٧) مليون دولار، مما يعكس التوافق بين اهمية القطاعين ودورهما في بناء الانسان وتامين السلع الغذائية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الخارجية وكما توضحها بيانات الجدول (٢٥) الاتي :-

جدول (٢٥)

المشاريع المنجزة للاستثمار لعام ٢٠١٩ حسب القطاع

(مليون دولار)

ت	القطاع	المحافظة	العدد	كلفة المشروع	كلف مشاريع القطاع
١	صحي	البصرة	١	٢٤,٢٩	٣٣,٥٩
		بغداد	١	٩,٣٠	
٢	زراعي	الديوانية	١	٣٢,٠٧	٣٢,٠٧
٣	صناعي	بابل	١	٤,٤٣	٤,٤٣
٤	طاقة	بغداد	١	٣,٤٧	٣,٤٧
٥	سياحي	بغداد	١	١,٩٥	١,٩٥
المجموع			٦	٧٥,٥١	٧٥,٥١

المصدر: اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

ب- المشاريع المستمرة بالعمل

❖ توزيع المشاريع حسب المحافظة:

توزعت المشاريع التي تم منحها اجازات استثمارية لعام ٢٠١٩ والمستمرة بالعمل على ثمانية محافظات ومشروع واحد في قطاع الخدمات والمتمثل في انشاء مجمع دوائر المرور في المحافظات، واحتلت محافظة بابل المرتبة الاولى بواقع (٢٦) مشروع وبكلفة اجمالية بلغت (١٢٧,٢) مليون دولار في حين جاءت البصرة في المرتبة الثانية بواقع (١٩) مشروع وبكلفة (٦٨١,١) مليون دولار، تليها محافظة النجف بواقع (١٦) مشروع وبكلفة (٨٨,٥) مليون دولار، وبهذا يكون مجموع المشاريع في المحافظات الثلاث (٦١) مشروع وبنسبة (٧٨%) من اجمالي عدد المشاريع، ولتشكل من اجمالي التكاليف ما نسبته (١٣%).

اما ترتيب المحافظات من حيث كلف المشاريع فقد كانت بغداد هي الاعلى وبلغت (٥٩٥٨,٢) مليون دولار وبنسبة (٨٤%) من اجمالي التكاليف وذلك بسب وجود مشروعين للطاقة والسكن وهما من المشاريع ذات الكلف العالية، تليها محافظة البصرة وبلغت تكاليف المشاريع (٦٨١,٨) مليون دولار وبنسبة (١٠%)، وتأتي بعدها محافظة الديوانية وبكلفة (١٢٧,٢) مليون دولار وبنسبة (٢%)، والجدول (٢٦) يوضح عدد المشاريع وكلفها الاستثمارية في جميع المحافظات.

جدول (٢٦)
المشاريع الاستثمارية المستمرة بالعمل خلال عام ٢٠١٩ حسب المحافظة
(مليون دولار)

ت	المحافظة	القطاع	العدد	كلفة المشروع	مشاريع المحافظة	كلفة مشاريع المحافظة
١	بابل	تجاري	١٣	١٦,١	٢٦	١٢٧,٢
		تعليمي	١	٢,٤		
		تعليمي-رياضي	١	١,٢		
		خدمي	١	١		
		زراعي	١	٠,٤		
		سكني	٤	٣٩		
		سياحي	٢	٢,٧		
		صحي	١	٦,٩		
		صناعي	٢	٥٧,٤		
٢	البصرة	تجاري	٢	٢٠,٤	١٩	٦٨١,٨
		تجاري - رياضي	٢	٤,٦		
		ترفيهي - رياضي	١	٣		
		خدمي	١	٣,٢		
		خدمي - نقل	٢	٢٦٤,٦		
		رياضي ترفيهي	٢	١٢,٣		
		سكني	٣	٣٢٦,٦		
		سياحي	٢	٤		
		صحي	٢	٣٧,٢		
		صناعي	٢	٥,٩		
٣	النجف الاشرف	تجاري	٦	٣٦,٣	١٦	٨٨,٥
		تجاري-رياضي	٢	٥,٥		
		ترفيهي - (ترفيهي -رياضي)	٢	٥,٦		
		رياضي	١	٩,٢		
		رياضي- ترفيهي	١	٢,٥		
		زراعي	٢	٨,٧		
		سكني	١	١٣,٤		
		صناعي	١	٧,٣		

ت	المحافظة	القطاع	العدد	كلفة المشروع	مشاريع المحافظة	كلفة مشاريع المحافظة
٤	الديوانية	صحي	١	١٥,٥	٣	١٦,٥
		تجاري	١	٠,٣		
		ترفيهي	١	٠,٨		
٥	بغداد	طاقة	١	٥٠٠٠	٤	٥٩٥٨,٢
		تجاري	١	٤٠,٦		
		خدمي	١	١٧,٦		
		سكني - تجاري- ترفيهي	١	٩٠٠		
٦	ديالى	ترفيهي-رياضي	١	٤,٣	٥	٣٢
		تجاري-رياضي	١	٠,٥		
		رياضي	١	١,٣		
		خدمي	١	١,٧		
		زراعي	١	٢٤,٢		
٧	ذي قار	تجاري	١	٦,٢	٢	١١,٥
		صحي - رياضي	١	٥,٢		
٨	واسط	تجاري	١	٤٩,٦	٢	٩٩,٦
		صناعي	١	٥٠		
٩	مجمع دوائر المرور في المحافظات	خدمي	١	٣٨,٧	١	٣٨,٧
المجموع			٧٨	٧٠٥٣,٨	٧٨	٧٠٥٣,٨

المصدر: اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

❖ **توزيع المشاريع حسب القطاعات**

توزعت المشاريع المعلن عنها من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار لعام ٢٠١٩ ضمن الفرص الاستثمارية على الانشطة الاقتصادية المختلفة، وشكلت حصة المشاريع المستمرة بالعمل من نصيب القطاع التجاري حيث بلغت (٢٥) مشروع ، ويعزى ذلك الى توجه اغلب المستثمرين نحو المشاريع التي تكون فيها المخاطر قليلة ، مع قصر مدة استرداد رأس المال نسبيا وتقع ضمن نطاق الطابع الاستهلاكي وغياب منافسة القطاع المحلي بسبب ضعف الانتاج الناجم عن ارتفاع التكاليف ، فضلا عن ذلك فان بعض هذه المشاريع تعتمد على تقديم خدمات ترفيهية مما يسهل تسويقها والحصول على الارباح واذا ما تم اضافة المشاريع في القطاع الخدمي ، والترفيهي، والرياضي اليها فسيكون مجموع المشاريع (٤٧) مشروع وبنسبة (٦٠,٣%) من اجمالي عدد المشاريع ، في حين بلغت مشاريع القطاع الصناعي (٦) مشاريع، اما مشاريع القطاع الزراعي والقطاع السياحي فقد بلغت (٤) مشاريع لكل قطاع.

ان مقارنة اعداد المشاريع في قطاعي الصناعة والزراعة ضمن الفرص الاستثمارية المعلنة لعام ٢٠١٩ والتي كانت (٥٦٦) مشروع وبين عدد المشاريع المنجزة من القطاعين والبالغة (٢) مشروع والمشاريع المستمرة بالعمل والتي عددها (١٠) مشروع ، وكما في الجدول (٢٧) سيتضح الفرق بينهما، وهذا التوجه نحو المشاريع التجارية والخدمة سوف لا يحدث قفزات في مستوى النشاط الاقتصادي الانتاجي التحويلي، ويمكن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية من خلال زيادة الحوافز والاعفاءات التي تمنح لمثل هذه المشاريع لتشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها .

جدول (٢٧)
المشاريع المستمرة بالعمل للاستثمار خلال عام ٢٠١٩ حسب القطاع
(مليون دولار)

ت	القطاع	المحافظة	مشاريع المحافظة	كلفة المشروع	مشاريع القطاع	كلفة مشاريع القطاع
١	تجاري	البصرة	٢	٢٠,٤	٢٥	١٦٩,٥
		الديوانية	١	٠,٣		
		النجف الاشرف	٦	٣٦,٣		
		بابل	١٣	١٦,١		
		بغداد	١	٤٠,٦		
		ذي قار	١	٦,٢		
		واسط	١	٤٩,٦		
٢	تجاري ـ رياضي	النجف الاشرف	٢	٥,٥	٥	١٠,٦
		البصرة	٢	٤,٦		
		ديالى	١	٠,٥		
٣	ترفيهي- رياضي	ديالى	١	٤,٣	٥	١٣,٧
		البصرة	١	٣		
		الديوانية	١	٠,٨		
		النجف الاشرف	٢	٥,٦		
٤	تعليمي	بابل	١	٢,٤	١	٢,٤
٥	تعليمي- رياض	بابل	١	١,٢	١	١,٢
٦	خدمي	بصرة	١	٣,٢	٥	٦٢,١
		بابل	١	١,٠٠٤		
		بغداد	١	١٧,٦		
		ديالى	١	١,٧		
		مجمع دوائر المرور في المحافظات	١	٣٨,٧		
٧	خدمي ـ نقل	البصرة	٢	٢٦٤,٦	٢	٢٦٤,٦

ت	القطاع	المحافظة	مشاريع المحافظة	كلفة المشروع	مشاريع القطاع	كلفة مشاريع القطاع
٨	رياضي	ديالى	١	١,٣	١	١,٣
٩	رياضي - ترفيهي	النجف الاشرف	٢	١١,٦	٤	٢٤
		البصرة	٢	١٢,٣		
١٠	زراعي	النجف الاشرف	٢	٨,٧	٤	٣٣,٢
		ديالى	١	٢٤,٢		
		بابل	١	٠,٤		
١١	سكني	البصرة	٣	٣٢٦,٦	٨	٣٧٩
		النجف الاشرف	١	١٣,٤		
		بابل	٤	٣٩		
١٢	سكني- تجاري- ترفيهي	بغداد	١	٩٠٠	١	٩٠٠
١٣	سياحي	البصرة	٢	٤	٤	٦,٦
		بابل	٢	٢,٧		
١٤	صحي	البصرة	٢	٣٧,٢	٤	٥٩,٦
		الديوانية	١	١٥,٥		
		بابل	١	٦,٩		
١٥	صحي - رياضي	ذي قار	١	٥,٢	١	٥,٢
١٦	صناعي	البصرة	٢	٥,٩	٦	١٢٠,٦
		النجف الاشرف	١	٧,٣		
		بابل	٢	٥٧,٤		
		واسط	١	٥٠		
١٧	طاقة	بغداد	١	٥٠٠٠	١	٥٠٠٠
المجموع			٧٨	٧٠٥٣,٨	٧٨	٧٠٥٣,٨

المصدر: اعتماداً على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد التكوين الرأسمالي الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذلك يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى إذ يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار كما إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية كمكافأة للمدخرين نتيجة لتضحيتهم والناجم عن تأجيلهم للاستهلاك الحاضر.

بهدف تكوين السلع الرأسمالية كالمعدات والتجهيزات والمكائن وغيرها والتي بدورها تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، اي توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الرأسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الإنتاج الاستهلاكي، ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع، فهو يمثل الاضافات السنوية الى الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج، وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات وبناءً على ذلك سوف يتضمن هذا المحور التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠).

١. توزيع إجمالي تكوين رأس المال حسب الملكية بالأسعار الجارية

شهد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي تحسنا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية (حسب نوع الملكية) والتي توضحها بيانات الجدول (٢٨) اذ سجل في عام ٢٠١٧ (٣٢٣٣٠,٢) مليار دينار موزعة إلى (١٧٥٠٣,٥) مليار دينار للقطاع العام و(١٤٨٢٦,٧) مليار دينار للقطاع الخاص، وفي عام ٢٠١٨ فقد سجل (٣٨١٠٧,٢) مليار دينار موزعة للقطاع العام (٢٦٧١٤,١) مليار دينار، وللقطاع الخاص (١١٣٩٣,١) مليار دينار، وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغ (٥٤٥٨٠) مليار دينار وكان نصيب القطاع العام منه (٤٣١٢٤,٦) مليار دينار، والقطاع الخاص (١١٤٥٥,٤) مليار دينار. وفي عام ٢٠٢٠ فتشير التقديرات الاولية الى ان تكوين راس المال الثابت قد سجل (١٦١٤٧,٤) مليار دينار وليشكل نصيب القطاع العام منه (٧٠١٧,٩) مليار دينار ونصيب القطاع الخاص (٩١٢٩,٥) مليار دينار ،مما تقدم يتضح ان الإضافات الرأسمالية والتجديدات السنوية في الاقتصاد العراقي تؤكد هيمنة القطاع العام عليها وله الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك نتيجة الاعتماد الكلي على القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية في تمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام، اما سياسة الاستثمار للقطاع الخاص فقد

اقتصرت على الانشطة الخدمية التقليدية ومرتبطة بالظروف التي يشهدها الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) للتأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي من خلال فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إلا إن مساهمته في التكوين الرأسمالي ظلت متواضعة.

جدول (٢٨)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩			٢٠٢٠		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	١٣٣,٤	٥٩٩,٤	٧٣٢,٨	٣٠٣,٦	٨٦,٦	٣٩٠,٢	٦٨٥,٤	٣٧	٧٢٢,٤	١٧٥,١	٤٥,٧	٢٢٠,٨
التعدين والمقالع	١١٨٢,٦	١٦,٩	١١٨٣٩,٥	١٦٨٤٢,٦	٠	١٦٨٤٢,٦	٢٣٤٦٤,٢	٠	٢٣٤٦٤,٢	٩٨٢,٦	٠	٩٨٢,٦
أ - النفط الخام	١١٨٢,٦	-	١١٨٢٢,٦	١٦٨٣٨,٦	٠	١٦٨٣٨,٦	٢٣٤٥٩,٤	٠	٢٣٤٥٩,٤	٩٧٣,٨	٠	٩٧٣,٨
ب - أنواع أخرى من التعدين	٠,٠	١٦,٩	١٦,٩	٤,٠٠١	٠	٤	٤,٨	٠	٤,٨	٨,٧	٠	٨,٧
الصناعة التحويلية	١٥٧,١	٣٧٥٨,٧	٣٩١٥,٨	٤٧١,٧	٦٨٧,٧	١١٥٠,٢	٨٤٦,٢	٢٢٨٩,٩	٣١٣٦,٢	١٣٤٥,١	٣٨,٣	١٣٨٣,٤
الكهرباء والماء	١٥٢١,٩	٢٣٢٨,٥	٣٨٥٠,٣	٣٣٥٧,٩	١٧١	٣٥٢٨,٩	٧٠١٨,٨	٢٣٩,٥	٧٢٥٨,٣	١٢٦٨,٩	١٩٤,٦	١٤٦٣,٤
البناء والتشييد	٢٠٠,٩	٢٧٩,٩	٤٨٠,٨	٥٧٣,٥	١٥,١	٥٨٨,٦	٤٠٨,٦	١٥٠,٨	٥٥٩,٤	١٥١,٧	٧٠,٣	٢٢١,٩
النقل والمواصلات والخزن	٢٦٥,٠	٠,٢	٢٦٥,٢	٥٠٣,٩	١٣٩٧,٣	١٩٠١,٢	١٤٨٠,٦	١٦١٩,٣	٣٠٩٩,٩	٧٧٧,٦	٢٣٨٢,٨	٣١٦٠,٤
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	١٠٥,٣	٧٨٦,٣	٨٩١,٦	٢٠٠,٥	٢٦٢٨,٢	٢٨٢٨,٧	١٩٩,٧	١١٢١	١٣٢٠,٧	٧٠٨,٤	١٠٩,٥	٨١٧,٩
البنوك والتأمين	٣٧,٩	١٠٨,٩	١٤٦,٨	٩٧,٣	٢٢٣,٧	٣٢١	٣٠٣,٤	٣٩,٦	٣٤٣,٠٥	٢٢٤,٥	٣,١	٢٢٧,٦
ملكية دور السكن	٠,٠	٦١٥٠,٩	٦١٥٠,٩	٠	٦٠٤٠	٦٠٤٠	٠	٥٨١٢,٤	٥٨١٢,٤	٠	٦١٢٣,٧	٦١٢٣,٧
خدمات التنمية الاجتماعية	٣٢٥٩,٤	٧٩٦,٩	٤٠٥٦,٤	٤٣٦٢,٩	١٥٢,٥	٤٥١٥,٤	٨٧١٧,٧	١٤٥,٩	٨٨٦٣,٥	١٣٨٤,٢	١٦١,٧	١٥٤٥,٨
أ - خدمات التنمية الاجتماعية	٣٢٥٩,٤	٠,٠	٣٢٥٩,٤	٤٣٦٢,٩	٠	٤٣٦٢,٩	٨٧١٧,٧	٠	٨٧١٧,٧	١٣٨٤,٢	٠	١٣٨٤,٢
ب - الخدمات الشخصية	٠,٠	٧٩٦,٩	٧٩٦,٩	٠	١٥٢,٥	١٥٢,٥	٠	١٤٥,٩	١٤٥,٩	٠	١٦١,٧	١٦١,٧
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٧٥٠٣,٥	١٤٨٢٦,٧	٣٢٣٣٠,٣	٢٦٧١٤,١	١١٣٩٣,١	٣٨١٠٧,٢	٤٣١٢٤,٦	١١٤٥٥,٤	٥٤٥٨٠	٧٠١٧,٩	٩١٢٩,٥	١٦١٤٧,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (٢٤)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

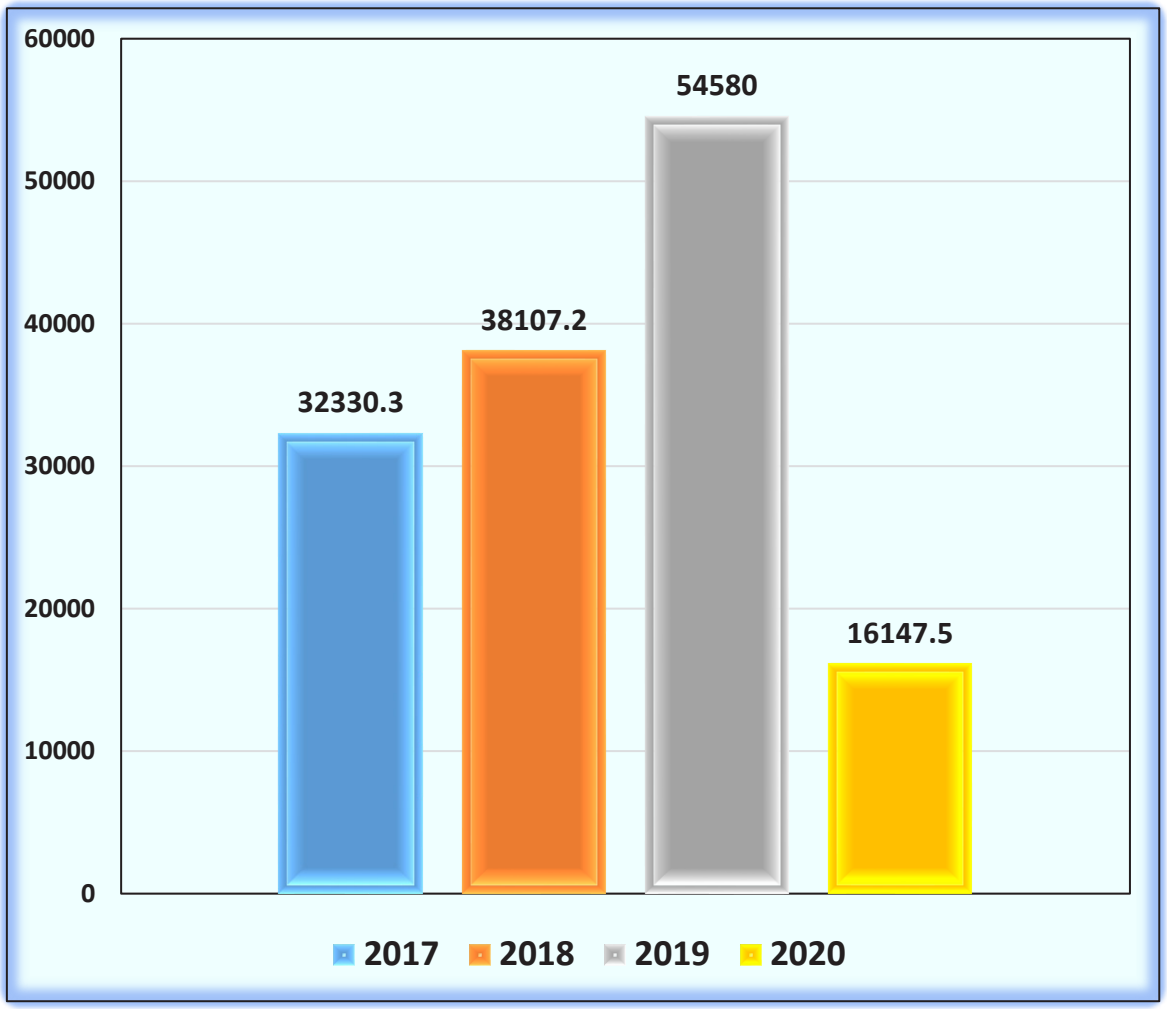

٢. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات

لمتابعة تطورات اجمالي تكوين رأس المال حسب نوع الموجودات فمن بيانات الجدولين (٢٩) و(٣٠) الذي يرصد تلك التطورات اذ يشير الى أنه في عام ٢٠١٧ قد احتلت المكائن والمعدات الترتيب الاول اذ بلغت (١٤٥٧٤,٧) مليار دينار وبأهمية بنسبة (٤٥,٠٨%) تليها الانشاءات الأخرى (٧٩٧٣,١) مليار دينار وبمساهمة نسبية (٢٤,٧%) ثم الأبنية السكنية (٦٣٦٩,٧) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (١٩,٧%) وشكلت الأبنية غير السكنية بحدود (٢٢٣٦,٤) مليار دينار وبمساهمة نسبية (٦,٩%)، وفي عام ٢٠١٨ فقد سجلت المكائن والمعدات (١٦٢٩٣,٥) مليار دينار وبمساهمة نسبية بلغت (٤٢,٧٦%) ثم جاءت بالمرتبة الثانية الانشاءات الاخرى لتصل الى (٨٦٧٠,٢) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٢٢,٧٥%)، اما الابنية السكنية فقد سجلت (٦١٩٤,٢) مليار دينار وبمساهمة نسبية (١٦,٢٥%) ثم تلتها الابنية غير السكنية لتسجل (٤٤٧٦,٨) مليار دينار وبمساهمة نسبية بلغت (١١,٧٥%)، وهكذا بالنسبة الى بقية الموجودات المولدة لتكوين راس المال الثابت، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ (٥٤٥٨٠) مليار دينار لتشكل المكائن والمعدات مساهمة نسبية بلغت (٣٦,٩٢%)، وبعدها جاءت بالمرتبة الثانية الانشاءات الاخرى وبمساهمة نسبية بلغت (٣١,٢٢%)، وفي المرتبة الثالثة الابنية السكنية وبمساهمة نسبية بلغت (١١,٣٣%)، وهكذا بالنسبة الى بقية الموجودات الموضحة في الجدول (٣٠)، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ اجمالي تكوين راس المال (١٦١٤٧,٥) مليار دينار وهي موزعة على مكوناتها وحسب الموجود اذ شكلت الابنية السكنية اعلى نسبة وبمساهمة نسبية بلغت (٣٨,٧٥%) ثم جاءت بالمرتبة الثانية المكائن والمعدات وبمساهمة نسبية بلغت (٢٦,٨١%) والانشاءات الاخرى جاءت بالمرتبة الثالثة اذ بلغت المساهمة النسبية لها (٨,٠٢%) وهكذا بالنسبة الى بقية الموجودات الاخرى.

جدول (٢٩)

تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

الأعوام	الأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والمعدات	الأثـاث	وسـائط النقل	نباتات وحيوانات	موجودات أخرى	المجموع
٢٠١٧	٦٣٦٩,٧	٢٢٣٦,٤	٧٩٧٣,١	١٤٥٧٤,٧	٤٣٤	٥٧١,٤	١٣,٣	١٥٧,٧	٣٢٣٣٠,٣
٢٠١٨	٦١٩٤,٢	٤٤٧٦,٨	٨٦٧٠,٢	١٦٢٩٣,٥	٤٦٤,١	١٥٨٠,٥	١٩٣,٩	٢٣٣,٩	٣٨١٠٧,٢
٢٠١٩	٦١٨٦,٢	٤٥٤٣,١	١٧٠٤١,٩	٢٠١٤٩,٠٢	١٠٤٠,٨	٤٨٤٣,٩	١٠١,١	٦٧٣,٧٨	٥٤٥٨٠
٢٠٢٠	٦٢٥٦,٤	١٠٨٣,٨	١٢٩٤,٤	٤٣٢٨,٨	٢٦٦,٩	٢٧٧١,٢	٦٢,٢	٨٣,٩	١٦١٤٧,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

جدول (٣٠)

المساهمة النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(%)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الأبنية السكنية	١٩,٧٠	١٦,٢٥	١١,٣٣	٣٨,٧٥
الأبنية غير السكنية	٦,٩٢	١١,٧٥	٨,٣٢	٦,٧١
الإنشاءات الأخرى	٢٤,٦٦	٢٢,٧٥	٣١,٢٢	٨,٠٢
المكائن والمعدات	٤٥,٠٨	٤٢,٧٦	٣٦,٩٢	٢٦,٨١
الأثـــاث	١,٣٤	١,٢٢	١,٩١	١,٦٥
وســـائط النقل	١,٧٧	٤,١٥	٨,٨٧	١٧,١٦
نباتات وحيوانات	٠,٠٤	٠,٥١	٠,١٩	٠,٣٩
موجودات أخرى	٠,٤٩	٠,٦١	١,٢٣	٠,٥٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (٢٥)

المساهمة النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود لعام ٢٠٢٠

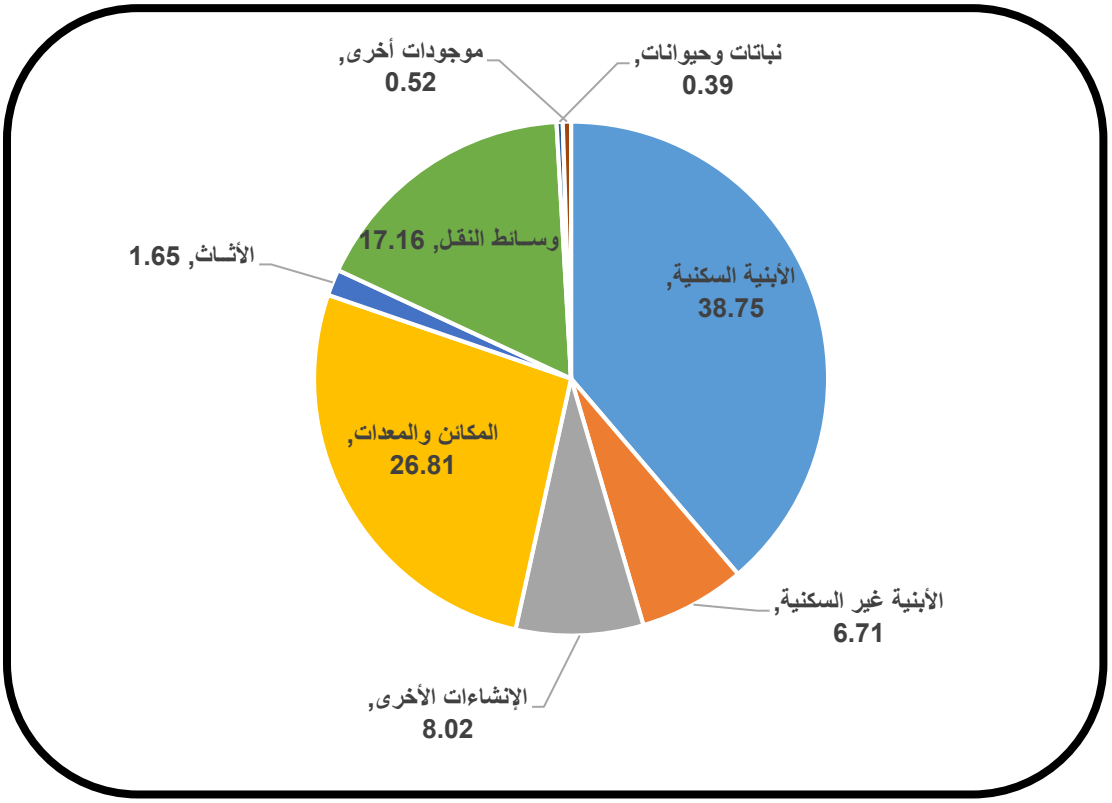

الفصل الرابع
التطورات النقدية

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي لا يتم إلا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والعمل على ثبات سعرها من جهة أخرى, فضلاً عن محاربة التضخم وتحقيق معدلات نمو عالية، والاستخدام الكامل، وكذلك توازن ميزان المدفوعات ... الخ، وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ومرتبطة بأهداف تنموية وطنية .

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية في العراق وتحديداً خلال العقود الثلاث الماضية لم تحتل موقعاً فعالاً في تحقيق أهم أهدافها، وبناءً على ذلك ومن أجل تفعيل دور السياسة النقدية في العراق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ والذي بموجبه قامت السلطة النقدية في العراق باتخاذ العديد من الإجراءات الهامة على الصعيد النقدي أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه دون أي تدخل .

أولاً: عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١)

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M١) خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) تغيرات ايجابية فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ (٧٦٩٨٦,٦) مليار دينار ارتفع في عام ٢٠١٨ ليسجل بحدود (٧٧٨٢٩) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (١,١%) ويعزى ذلك إلى الارتفاع في الودائع الجارية لتبلغ (٣٧٣٣٠,٩) مليار دينار لتشكل ما نسبته (٤٨%) من عرض النقد (M١) فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا طفيفاً فبعد ان سجلت (٤٠٣٤٣,٣) مليار دينار عام٢٠١٧ ارتفعت لتصل الى (٤٠٤٩٨,١) مليار دينار واستمر النسق التصاعدي لعرض النقد (M١) خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ليسجل (٨٦٧٧١,٠) و(١٠٣٣٥٣) مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو بلغ (١٩,١%) اذ تركز هذا الارتفاع في العملة خارج البنوك فبعد ان سجلت(٤٧٦٣٨,٦) مليار دينار وصلت الى (٥٩٩٨٧) مليار دينار لتشكل ما نسبته الى عرض النقد (٥٥%) و (٥٨ %) على التوالي ، وبالمقابل سجل رصيد الودائع الجارية ارتفاعاً طفيفا من (٣٩١٣٢,٤) مليار دينار الى (٤٣٣٦٦) مليار دينار على التوالي لتشكل ما نسبته (٤٥%) و(٤٢%) من عرض النقد ، وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن النسبي في الوعي المصرفي لدى الجمهور والذي انعكس بالزيادة المتصاعدة لنسبة الودائع الجارية لدى المصارف من عرض النقد ، والجدول (٣١) والشكل (٢٦) توضح هذه المؤشرات .

جدول (٣١)
مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M١ ونسبة مساهمتها ومعدل نموه للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك	نسبة المساهمة	الودائع الجارية	نسبة المساهمة للودائع	عرض النقد الضيق	نسبة النمو%
٢٠١٧	٤٠٣٤٣,٣	٥٢	٣٦٦٤٣,٣	٤٨	٧٦٩٨٦,٦	-
٢٠١٨	٤٠٤٩٨,١	٥٢	٣٧٣٣٠,٩	٤٨	٧٧٨٢٩	١,١
٢٠١٩	٤٧٦٣٨,٦	٥٥	٣٩١٣٢,٤	٤٥	٨٦٧٧١	١١,٥
٢٠٢٠	٥٩٩٨٧	٥٨	٤٣٣٦٦	٤٢	١٠٣٣٥٣	١٩,١

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٢٦)
عرض النقد ومكوناته للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

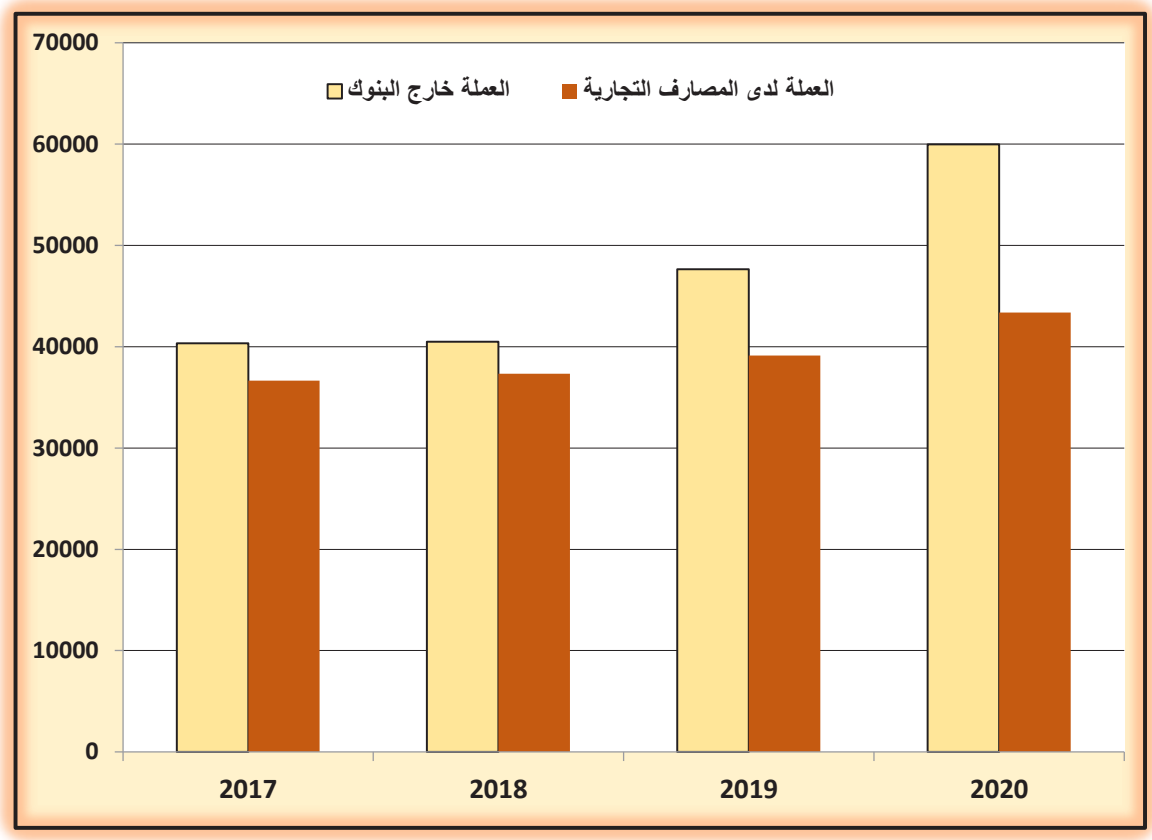

ثانياً: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) (السيولة المحلية)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M٢) نهاية عام ٢٠١٧ (٩٢٨٥٧,١) مليار دينار، واستمر بالارتفاع خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ليصل (٩٥٣٩٠,٧) و(١٠٣٤٤١,١) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (٢,٧%) و(٧,٨%) على التوالي، ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكونات عرض بالمفهوم الضيق (M١)، فضلاً عن ارتفاع رصيد الودائع الاخرى بشكل ملحوظ خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٨) ليبلغ (١٥٨٧٠,٥) و(١٧٥٦١,٧) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (١٠,٦%)، الا ان الودائع الاخرى شهدت انخفاضاً في عام ٢٠١٩ بلغت (١٦٦٧٠,١) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-٥,١%) اما في عام ٢٠٢٠ فقد سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الواسع ارتفاعاً وبنسبة (١٥,٩%) مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك الى الارتفاع في نسبة نمو عرض النقد الضيق وبنسبة (١٩,١%) والى الاثر التوسعي لصافي الموجودات الاجنبية وكما هو موضح في الجدول (٣٢) والشكل (٢٧) أدناه.

جدول (٣٢)
مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M٢) معدل نموه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليار دينار)

المكونات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	٧٦٩٨٦,٦	٧٧٨٢٩	٨٦٧٧١	١٠٣٣٥٣
معدل النمو السنوي (%)	-	١,١	١١,٥	١٩,١
الودائع الأخرى	١٥٨٧٠,٥	١٧٥٦١,٧	١٦٦٧٠,١	١٦٥٥٣
معدل النمو السنوي (%)	-	١٠,٦	(٥,١)	(٠,٧)
عرض النقد بالمفهوم الواسع M٢	**٩٢٨٥٧,١**	**٩٥٣٩٠,٧**	**١٠٣٤٤١,١**	**١١٩٩٠٦**
معدل النمو السنوي(%)	-	٢,٧	٧,٨	١٥,٩

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٢٧)
عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

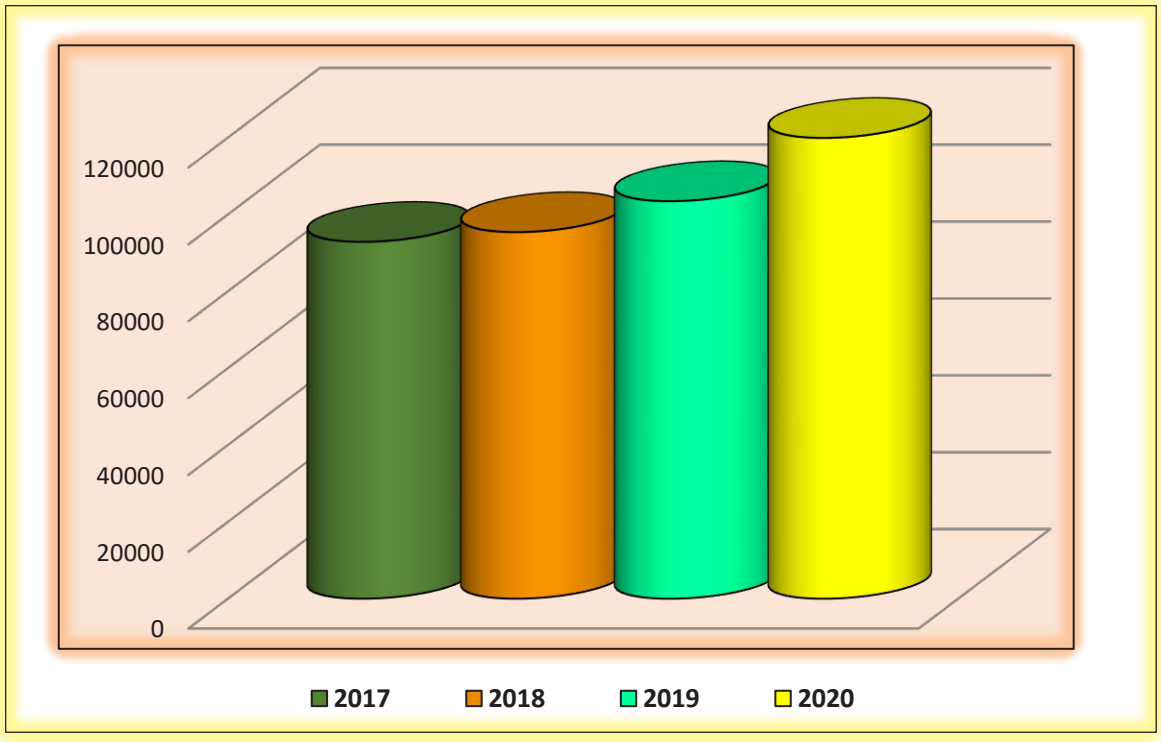

ثالثاً: معدل التضخم وحركة الأسعار

أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية الايجابية في تراجع معدل التضخم منها استقرار الأسعار في الاسواق العالمية لاسيما أسعار السلع الغذائية وذلك على خلفية وفرة المعروض منها، فضلاً عن إجراءات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي باعتماد آلية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في تراجع معدلات التضخم الذي شهدته الأسواق المحلية والذي يستدل عليه من خلال بيانات الجدول (٣٣) الذي يوضح الرقم القياسي العام ومعدلات التضخم السنوي في العراق خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)، فبعد ان سجلت معدلات التضخم في عام ٢٠١٧ بحدود (٠,٢%) شهدت في عام ٢٠١٨ ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ (٠,٤%)، ويعود هذا الارتفاع الى التوسع في الانفاق العام الناجم عن اعمار المناطق المحررة، في حين شهد عام ٢٠٢٠ ارتفاعاً في الرقم القياسي للاسعار ليسجل (١٠٥,١) نقطة ولينعكس بارتفاع معدل التضخم ليبلغ (٠,٦%) بعد ان سجل في عام ٢٠١٩ (١٠٤,٥) نقطة وبمعدل تضخم منخفض بلغ (-٠,٢%) ويعزى ذلك الى ارتفاع الاسعار العالمية نتيجة الاغلاق ونقص الامدادات لسلسلة التوريد بسبب تفشي جائحة كورونا، ومع ذلك فان هذه التغيرات في معدلات التضخم لاتزال ضمن المستويات المقبولة نتيجة سياسة البنك المركزي المعتمدة في ادارة وتوجيه سعر الصرف بالاتجاهات التي يمكن ان تسهم في الحد من ارتفاع الاسعار المحلية

جدول (٣٣)
الرقم القياسي ومعدلات التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) ٢٠١٢=١٠٠(%)

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (%)
٢٠١٧	١٠٤,٣	٠,٢
٢٠١٨	١٠٤,٧	٠,٤
٢٠١٩	١٠٤,٥	(٠,٢)
٢٠٢٠	١٠٥,١	٠,٦

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية
- **المعدل بين الاقواس قيمة سالبة**

شكل (٢٨)
معدل التضخم السنوي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

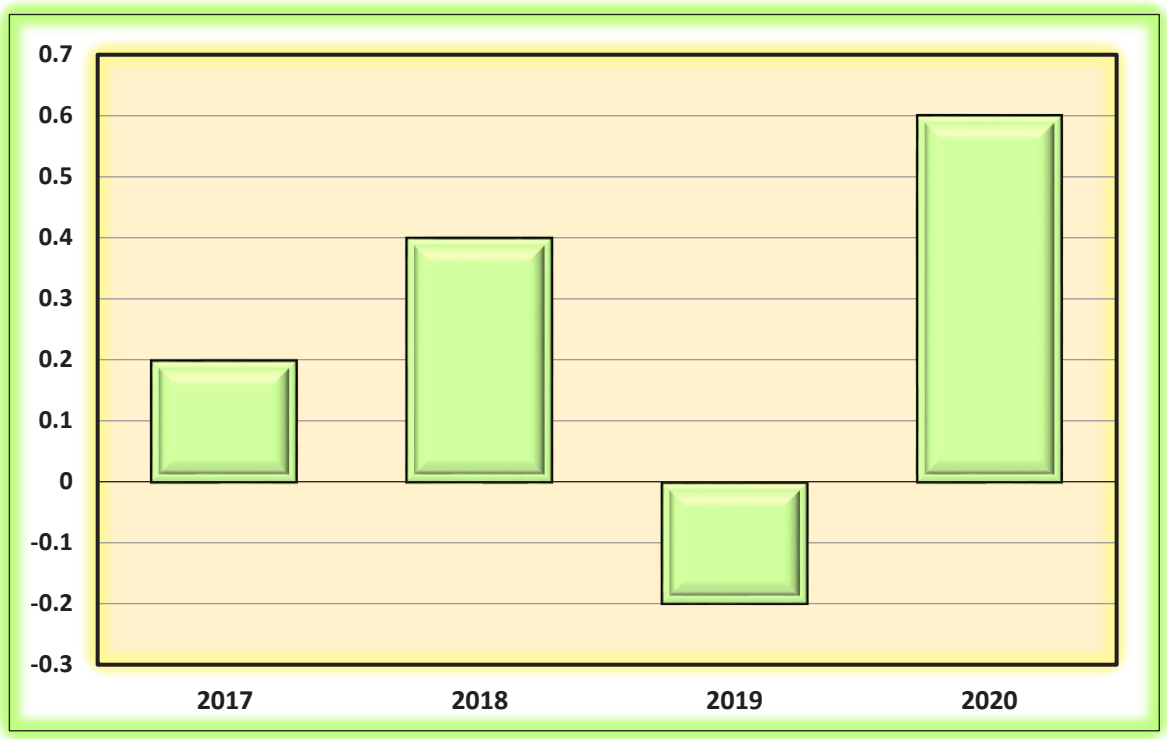

ولرصد تطورات الرقم القياسي على مستوى الأشهر لعام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ في العراق فالجدول (٣٤) يوضح بأن معدلات التضخم خلال عام ٢٠٢٠ كانت متقاربة سواء بالارتفاع ام الانخفاض بالمقارنة مع العام السابق باستثناء شهر كانون الأول والذي سجل ارتفاع بلغ (٣,٢%) ويعزى ذلك إلى إجراءات تغير سعر الصرف والذي ترك اثار سلبية وتوقعات تشاؤمية في الأسواق المحلية.

جدول (٣٤)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ومعدلات التضخم

الأشهر	٢٠١٩	٢٠٢٠	معدل التضخم (%)
كانون الثاني	١٠٤,٩	١٠٥,٤	٠,٥
شباط	١٠٤,٤	١٠٥,٤	١
اذار	١٠٥,٢	١٠٥,٨	٠,٦
نيسان	١٠٤,٤	١٠٤,٦	٠,٢
أيار	١٠٣,٨	١٠٤,٥	٠,٧
حزيران	١٠٤,٢	١٠٤,٣	٠,١
تموز	١٠٤,٢	١٠٤,١	٠,١
اب	١٠٤,٥	١٠٤,٥	-
أيلول	١٠٤,٢	١٠٤,٧	٠,٥
تشرين الأول	١٠٤,٨	١٠٥,٥	٠,٧
تشرين الثاني	١٠٤,٨	١٠٤,٥	٠,٣
كانون الأول	١٠٤,٦	١٠٧,٩	٣,٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية .

اما على صعيد المحافظات والتي توضحها بيانات الجدول (٣٥) فقد شهدت معدلات التضخم خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ تفاوتاً بين المحافظات العراقية وكالاتي :-

١. سجلت محافظة (**نينوى**) أعلى معدل تضخم بلغ (٢,٤%) خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث وصل الرقم القياسي العام إلى (٩٦,٦) نقطة عام٢٠٢٠ بعد ان سجل (٩٤,٣) نقطة عام ٢٠١٩، وهذا نتيجة للارتفاعات الحاصلة في اسعار أغلب مكونات سلة المستهلك العراقي .
٢. سجلت العاصمة (**بغداد**) ومحافظة (**بابل**) معدلات تضخم متشابهة اذ بلغ (٠,٤%) خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، فضلا عن كل من محافظات (واسط، ذي قار) وبمعدل تضخم سنوي بلغ (١,٣%) على التوالي ومحافظة (المثنى، صلاح الدين) وبعدل تضخم بلغ (٠,٧%).
٣. سجلت محافظات (البصرة، القادسية، دهوك) معدلات تضخم تراوحت (٠,٨%) و (٠,٣%) و (٠,٢%) على التوالي خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ .
٤. سجلت كل من محافظة (اربيل, ديالى, كركوك) معدلات تضخم تراوحت ما بين (١,٧%) و (١,٦%) و(١,٥%) على التوالي .
٥. سجلت بقية المحافظات معدلات تضخم منخفضة اذ لم تشهد معدلات تغير عن العام السابق كما في محافظة (**السليمانية**) او معدلات سالبة كما في كل من محافظات (الانبار، ميسان، كربلاء، النجف).

جدول (٣٥)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ومعدلات التغير السنوية (٢٠١٢=١٠٠)

محافظات	الرقم القياسي العام		معدل التغير السنوي %
	٢٠١٩	٢٠٢٠	
بغداد	١١٤,٢	١١٤,٦	٠,٤
البصرة	١٠٥,٣	١٠٦,١	٠,٨
بابل	١٠٠,٤	١٠٠,٨	٠,٤
القادسية	١٠٦,٣	١٠٦,٦	٠,٣
واسط	١٠٦,٠	١٠٧,٤	١,٣
كربلاء	١٠٨,٩	١٠٧,٩	(٠,٩)
السليمانية	٩٥,٣	٩٥,٣	٠,٠
كركوك	١٠٥,٣	١٠٦,٩	١,٥
ديالى	١٠٤,٠	١٠٥,٧	١,٦
المثنى	١١٠,٨	١١١,٦	٠,٧
النجف	١٠٦,١	١٠٥,٩	(٠,٢)
ميسان	١٠١,٥	١٠٠,٣	(١,٢)
دهوك	٩٩,٩	١٠٠,١	٠,٢
ذي قار	١٠٥,٧	١٠٧,١	١,٣
أربيل	٩٣,٣	٩٤,٩	١,٧
الانبار	١١١,٩	١٠٦,٨	(٤,٦)
نينوى	٩٤,٣	٩٦,٦	٢,٤
صلاح الدين	١٠١,٦	١٠٢,٣	٠,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.
- المعدلات بين الاقواس قيم سالبية

شكل (٢٩)
معدلات التضخم في المحافظات خلال عام ٢٠٢٠

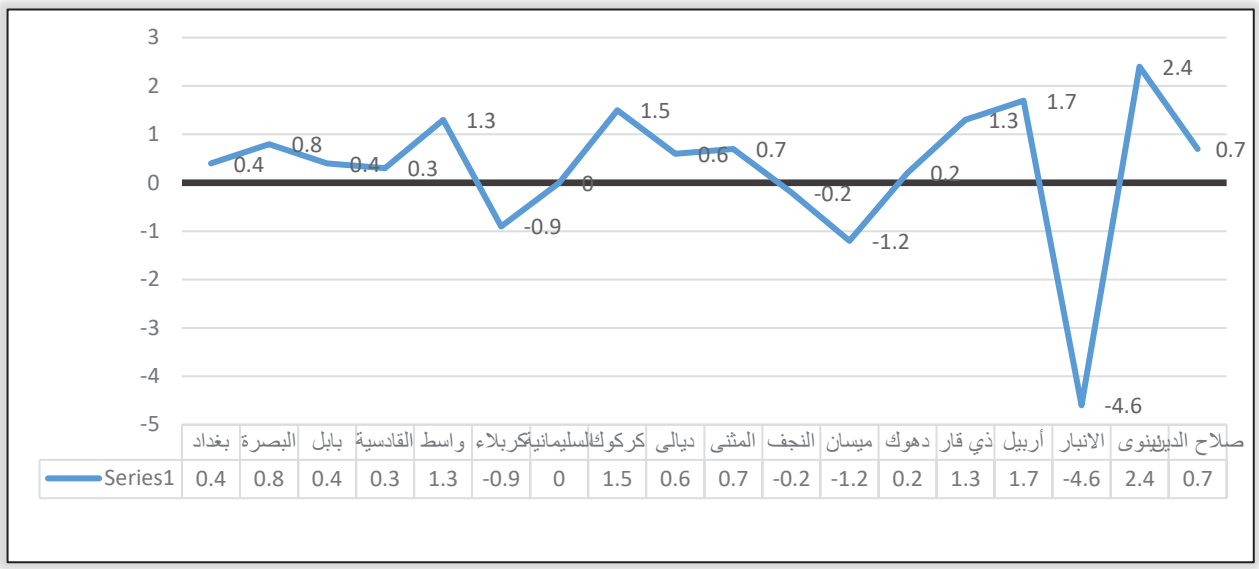

اما بخصوص معدلات التضخم لعام ٢٠٢١ وحسب الاشهر بالمقارنة مع التغير الحاصل لنفس الشهر من عام ٢٠٢٠ والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (٣٦) يتضح بان معدلات التضخم قد اخذت بالتزايد وبنسق تصاعدي مقارنة بالعام السابق، اذ ارتفعت من (٣,٢%) في شهر كانون الثاني ٢٠٢١ لتصل الى (٨,٢%) وذلك في شهر ايلول, وهذا الارتفاع في معدلات التضخم ينعكس سلبا على معظم المؤشرات الاقتصادية وتراجع القيمة الحقيقة للدخول ومن ثم تزايد معدلات الفقر، وكما موضح في الجدول (٣٦) .

جدول(٣٦)
الرقم القياسي لاسعار المستهلك حسب الاشهر
ومعدلات التضخم الشهرية لعام ٢٠٢١ومعدل التضخم السنوي

الشهر	الرقم القياسي العام	معدل التضخم الشهري (%)	معدل التضخم السنوي (%)
كانون الثاني	١٠٨,٨	٠,٨	٣,٢
شباط	١٠٩,٦	٠,٧	٤
اذار	١١٠,٣	٠,٦	٤,٣
نيسان	١١٠,٣٥	١٠٤,٦	٥,٥
ايار	١١٠,٣٩	٠,٠٤	٥,٦
حزيران	١١١,١	٠,٠٤	٥,٦
تموز	١١١,٨	٠,٧	٦,٥
اب	١١٣,١	٠,٦	٧,٤
ايلول	١١٢,٣	١,٢	٨,٢
تشرين اول	١١٢,٧	٠,٤	٧,٣

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية.

رابعاً: سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق تبني نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي والذي يعد واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي، فضلاً عن تحقيق تجانس آلية سوق الصرف من خلال تهيئة متطلبات السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنيه، ولغرض تتبع تطورات سعر الصرف خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) وعبر نافذة بيع العملة والتي تعد من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة في الموازنة العامة، إذ أصدر البنك المركزي تعليمات تقتضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانونا لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى، والذي انعكس باستقرار سعر الصرف الرسمي والمحافظة على معدلاته والبالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار، بالمقابل فقد شهد معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي) تغيرات ملحوظة فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ (١٢٥٨) دينار لكل دولار استمر في الانخفاض خلال عامي ٢٠١٨و ٢٠١٩ ليسجل (١٢٠٨) و(١١٩٦) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (-٤%) و (-٠,٩ %) على التوالي ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الايرادات من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس بزيادة الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي, اما في عام ٢٠٢٠ ولتحقيق نمو مستدام في ظل الازمات الخارجية التي يتعرض لها المورد النفطي لجأ البنك المركزي وبالاشتراك مع الحكومة الى تخفيض قيمة العملة العراقية من خلال رفع سعر الصرف للدولار الى (١٤٥٠) دينار لكل دولار بدلاً من السعر القديم والبالغ (١١٩٠) دينار لكل دولار مما انعكس بارتفاع سعر الصرف في السوق المحلية ليصل الى (١٢٣٤) دينار لكل دولار ويعزى هذا الاجراء الى تعويض التراجع في الايرادات النفطية وسد فجوة العجز في موازنة عام ٢٠٢١ بعد انهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية، والجدول (٣٧) والشكل (٣٠) يوضحان هذه المؤشرات .

جدول (٣٧)
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(دينار / دولار)

العام	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %
٢٠١٧	١١٩٠	١٢٥٨	-
٢٠١٨	١١٩٠	١٢٠٨	(٤)
٢٠١٩	١١٩٠	١١٩٦	(٠,٩)
٢٠٢٠	١١٩٠	١٢٣٤	٣,٢

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية
- **الارقام بين الاقواس قيم سالبية.**

مما تقدم يتضح بان سعر الصرف وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية قد حافظ على قيمتة البالغة (١١٩٠) دينار لكل دولار، الا انه واعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ فقد تم اعتماد سعر الصرف جديد ليبلغ (١٤٥٠) دينار للدولار لمعالجة الاوضاع الاقتصادية نتيجة للازمة المزدوجة التي مر بها اقتصاد العراق والمتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام، والتراجع في معظم مؤشرات النمو الاقتصادي مما انعكس بارتفاع سعر الصرف في الاسواق المحلية وليتناسب ذلك مع عملية الإصلاح الاقتصادي والواردة ضمن الورقة البيضاء.

شكل (٣٠)
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

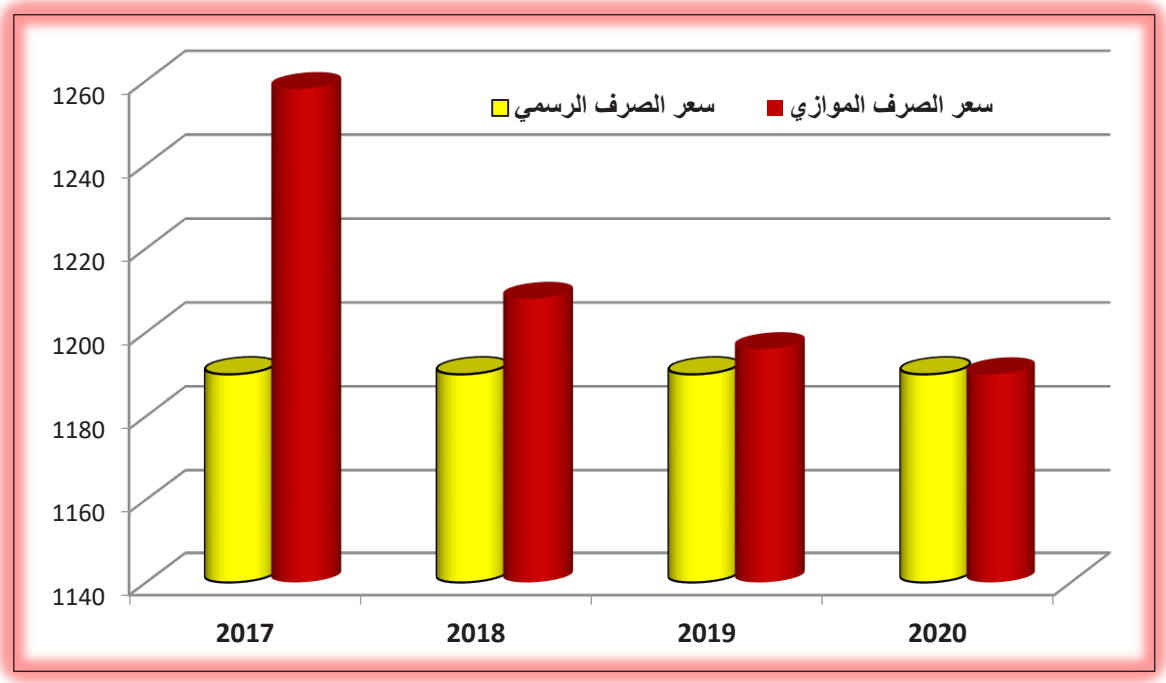

خامساً: سعر الفائدة

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي باعتماد تسهيلات الاقراض القائمة بهدف اتاحة الائتمان للمصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع، لاسيما وان لسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن أثره في الاستثمار، إذ يمتد هذا ألاثر ليصل الى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الائتمان والذي يؤثر في الاستثمار والإنتاج سلباً مما يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبيها الاستيرادات والصادرات، ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد، فمن بيانات الجدول (٣٨) والشكل (٣١) يتضح بان اسعار الفائدة قد حافظت على مستوياتها خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) اذ بلغ سعر السياسة (٤%) سنوياً بهدف تعزيز رصيد المصارف التجارية من رؤوس الأموال واتاحة الحيز المالي المناسب لغرض التوسع في عمليات الاقراض لأنشطة القطاع الخاص وبما يسهم في تحسين النمو الاقتصادي، وبلغت الفائدة على الائتمان الاولي (٦%) والفائدة على الائتمان الثانوي بلغت (٧%) وفائدة الملجأ الاخير(٧,٥%) .

جدول (٣٨)
معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) (%)

العام / المؤشرات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
سعر السياسة	٤	٤	٤	٤
الفائدة على الائتمان الأولي	٦	٦	٦	٦
الفائدة على الائتمان الثانوي	٧	٧	٧	٧
فائدة مقرض الملجأ الأخير	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥

المصدر :البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٣١)
معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

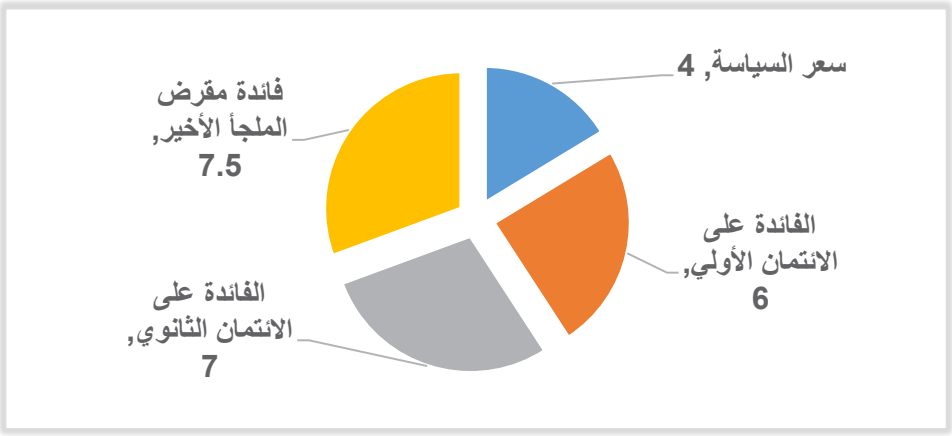

سادساً: الجهاز المصرفي

يعود العمل المصرفي في العراق إلى القرن السادس عشر قبل الميلاد إذ كان منح القروض وتعاطي الودائع تتم في هياكل بابل إلا إن الصيرفة الحديثة تأخر ظهورها في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي من جهة أخرى شجع الانكليز على فتح مصرف لهم في بغداد عام ١٨٩٠ وكان فرعاً للمصرف العثماني، وبعدها تم فتح المصرف الشرقي البريطاني فرعاً له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى في عدة مدن عراقية غير إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي بدأ بتأسيس مصرف الرافدين في ١٩ مارس ١٩٤١،ثم تلاه تأسيس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ (البنك المركزي حالياً) والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد. وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون رقم (١٠٠) والذي بموجبة أممت المصارف الحكومية ومنها فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادي الأمر ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة في ظل مصرف الرافدين نفسه مما جعل الجهاز المصرف التجاري العراقي مكون من مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام١٩٨٨، إذ صدر قانون رقم (٥٢) لعام ١٩٨٨ والذي بموجبة تم تأسيس مصرف الرشيد برأسمال قدره (١٠٠) مليون دينار دفع بالكامل, وبعد حرب الخليج الثانية صدر القانون رقم (١٢) لعام ١٩٩١الذي بموجبة عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لعام ١٩٧٦ وبمقتضاه أجيزت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة لدعم النشاط المصرفي في العراق وتزامن ذلك مع الحصار المفروض على العراق عام ١٩٩٠ لكي تكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية واستمرت في عملها حتى عام ٢٠٠٣ ، إذ بلغ عدد المصارف التجارية (١٦) مصرفاً ، الا انه بعد ذلك كانت التوقعات تشير إلى إغلاق المصارف الضعيفة وخلق اندماجيات اكبر بين المصارف لزيادة قدرتها على المنافسة لاسيما بعد صدور قانون (٥٦) لعام ٢٠٠٤ غير إن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ اقتصر الاستثمار المصرفي على بعض مصارف ولم يحصل اندماج فيما بينها واستمرت الزيادة حتى وصل العدد (٧٣) مصرفاً عام٢٠١٩ منها (٧) مصارف حكومية تتوزع بين (٣) مصارف تجارية و(٣) متخصصة ومصرف إسلامي و(٦٦) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (٢٤) مصرفاً تجارياً محلياً و (٢٦) مصرف إسلامي منها (٢٤) مصرف إسلامي محلي و(٢) مصارف إسلامية أجنبية و(١٦) مصرف تجاري أجنبي والتي توزعت فروعها بنسبة (٣٨%) في بغداد و(٦٢%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية, اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (٧٦) مصرفا موزعة ما بين **مصارف حكومية** بلغ عددها (٧) مصارف مقسمة الى (٣) مصارف تجارية و(٣) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد ، **ومصارف خاصة** بلغ عددها (٦٩) مصرف تتضمن (٢٧) مصرف إسلامي محلي و(٢٤) مصرف تجاري محلي (١٦) مصرف اجنبي و(٢) مصارف إسلامية اجنبية ، وسجل **إجمالي رأس**

المال للمصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام ٢٠٢٠ ارتفاعا وبنسبة (٩%) بالمقارنة مع العام السابق ليبلغ (١٦٩٠٠) مليار دينار وهي موزعة ما بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة اذ بلغت للمصارف الحكومية بحدود (٤٣٠٠) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (٢٥,٤%) من إجمالي رؤوس الأموال، في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (١٢٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٧٤,٦%) من إجمالي رؤوس الأموال، وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليصل الحد الأدنى إلى (٢٥٠) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات ابتداء من٢٠١٠/٦/٣٠، إذ استجابة أكثر من (٦٠ %) من المصارف التجارية الخاصة لقرار البنك المركزي والسماح لشركات التحويل المالي بالتحول إلى مصارف إسلامية خاصة، الى جانب رغبة المصارف التجارية الخاصة في توسيع إعمالها للحصول على تصنيف ائتماني عالي، فضلاً عن تحقيق المصارف أرباحا انعكست ايجابياً على حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقوف الزيادة المقررة والبالغة (٤٠٠) مليار دينار لمصرف الرافدين و (٣٠٠) مليار دينار لمصرف الرشيد و (٢٠٠) مليار دينار للمصارف المتخصصة .

جدول (٣٩)
تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية لسنة ٢٠٢٠(%)
مجموع رؤوس أموال المصارف	١٤٤٧٤,٥	١٥١٥١,٣	١٥٥٠٠,١	١٦٩٠٠	١٠٠
مصارف حكومية	٣٣٧٦,٦	٣٤٠١,٦	٣٥٠٠,١	٤٣٠٠	٢٥,٤
مصارف خاصة	١١٠٩٧,٩	١١٧٤٩,٧	١٢٠٠٠	١٢٦٠٠	٧٤,٦

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٣٢)
مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

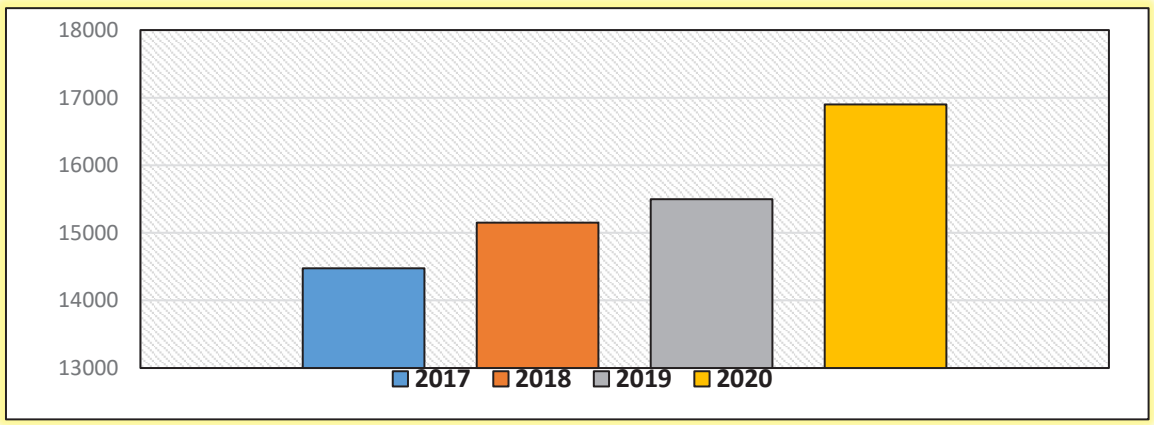

شكل (٣٣)
الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص لعام ٢٠٢٠

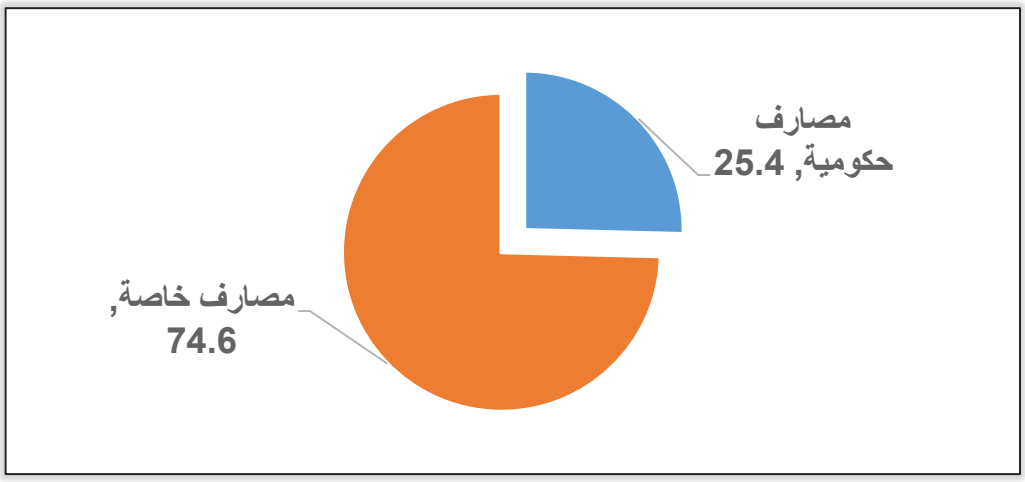

إما **جانب الموجودات** في ميزانية المصارف التجارية العاملة والتي توضح كيفية استثمار الأموال لتنفيذ عمليات المصرف والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخداماتها وطبيعتها، ويلاحظ من الجدول (٤٠) والشكل (٣٤) إن إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق قد ارتفعت في عام ٢٠١٩ لتبلغ (١٣٣٠٨٩,٨) مليار دينار بعد إن كانت(١٢٣١٧١,٢) مليار دينار عام ٢٠١٨ وبنسبة تغير (١١,١%) بالمقارنة مع العام السابق ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على مركز الصدارة ليسجل (١٠٨٦٦٥,٢) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٧٨,٥%) من إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق وبنسبة تغير بلغت (١٠,١%) بالمقارنة مع العام السابق، في حين بلغت موجودات المصارف الخاصة (٢٩٨٠٣,٧) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٢١,٥ %) من إجمالي الموجودات، ليحقق نسبة تغير عن العام السابق بحدود (١%) وهذا ما يعكس رغبة المصارف في استثمار أموالها في بيئة آمنة كالاستثمار في أدوات السياسة النقدية او المضاربة في مزاد العملة .

جدول (٤٠)
تطور موجودات المصارف التجارية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية ٢٠٢٠	نسبة التغير ٢٠٢٠
موجودات المصارف الحكومية	١٣١٣٥٤,٩	٩٥٠٦١,٦	١٠٤٧٠٩,٩	١٠٨٦٦٥,٢	٧٨,٥	٣,٨
موجودات المصارف الخاصة	٢٥٣٣٦,٣	٢٨١٠٩,٦	٢٨٣٧٩,٩	٢٩٨٠٣,٧	٢١,٥	٥,٠٢
إجمالي الموجودات	١٥٦٦٩١,١	١٢٣١٧١,٢	١٣٣٠٨٩,٨	١٣٨٤٦٨,٩	١٠٠	٤,٠٤

المصدر :البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٣٤)
اجمالي موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

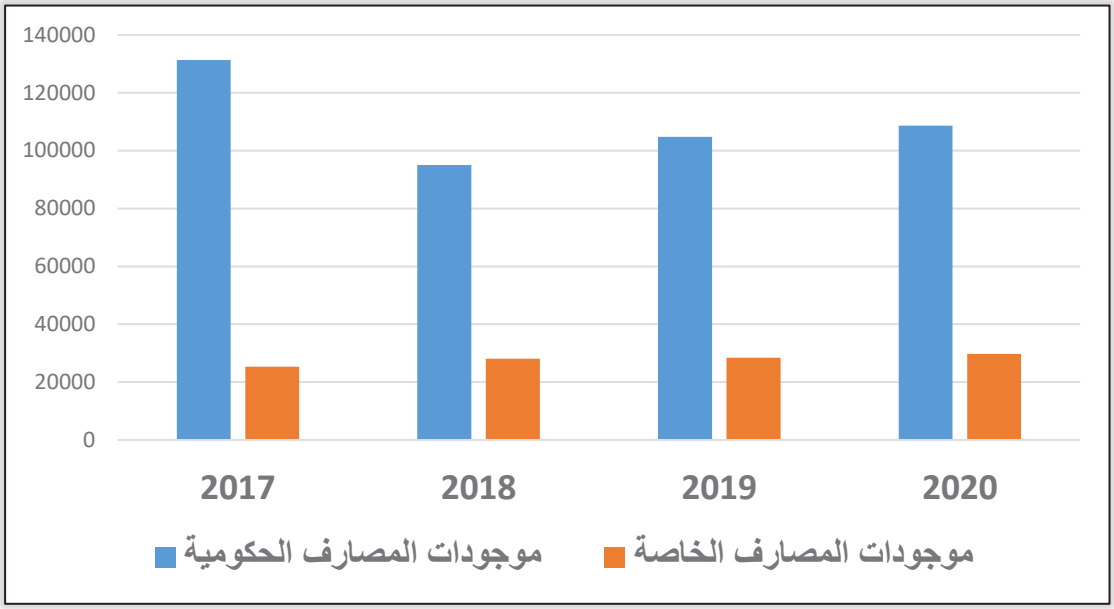

إما جانب المطلوبات إذ تمثل الودائع الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف كونه يتعامل بأموال الغير ويلاحظ من الجدول (٤١) والشكل (٣٥) إن هناك تذبذب واضح في إجمالي الودائع خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧بحدود (٦٧٠٤٨,٦) مليار دينار، اخذت بالارتفاع خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لتصل الى (٧٦٨٩٣,٩) و(٨٢١٠٦,٤) مليار دينار على التوالي ، ويعزى هذا الارتفاع إلى وعودة فروع المصارف إلى مزاولة العمل في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة في المحافظات التي تعرضت للاعمال الاجرامية من قبل العصابات الإرهابية وزيادة الكتلة النقدية ، فضلاً عن قيام الحكومة بتوطين رواتب موظفيها لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ واستحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي إذ بلغت كمتوسط (٨٦,٩%) من إجمالي الودائع للمدة ذاتها على الرغم من قلت عدد المصارف الحكومية إذ لم يتجاوز(٧) مصارف، كون المصارف الحكومية مضمونه من قبل الحكومة، فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف ، بالمقابل نجد إن نصيب المصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع لم يتجاوز كمتوسط (١٣,١%) بالرغم من كونها تشكل أكثر من (٨٩%) من الجهاز المصرفي التجاري في العراق, وهذا يدل على ضعف ثقة الإفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية بالمصارف التجارية الخاصة, اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ اجمالي الودائع (٨٤٩٢٤,٢) مليار دينار ، اذ سجل كل من الودائع لدى المصارف الحكومية (٧٤٢٢١,٧) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٨٧,٤%) والمصارف الخاصة (١٠٧٠٢,٥) مليار دينار وباهمية نسبية (١٢,٦%) .

جدول (٤١)
إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠١٧ـ ٢٠٢٠)
(مليار دينار)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٠(%)
الودائع لدى المصارف الحكومية	٥٨٤٩٢,٥	٦٦٠٩٥,١	٧١٣٨٣,٤	٧٤٢٢١,٧	٨٧,٤
الودائع لدى المصارف الخاصة	٨٥٥٦,٢	١٠٧٩٨,٨	١٠٧٢٣	١٠٧٠٢,٥	١٢,٦
إجمالي الودائع	٦٧٠٤٨,٦	٧٦٨٩٣,٩	٨٢١٠٦,٤	٨٤٩٢٤,٢	١٠٠

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (٣٥)
إجمالي الودائع للمصارف الحكومية والخاصة في العراق للمدة (٢٠١٧ـ٢٠٢٠)

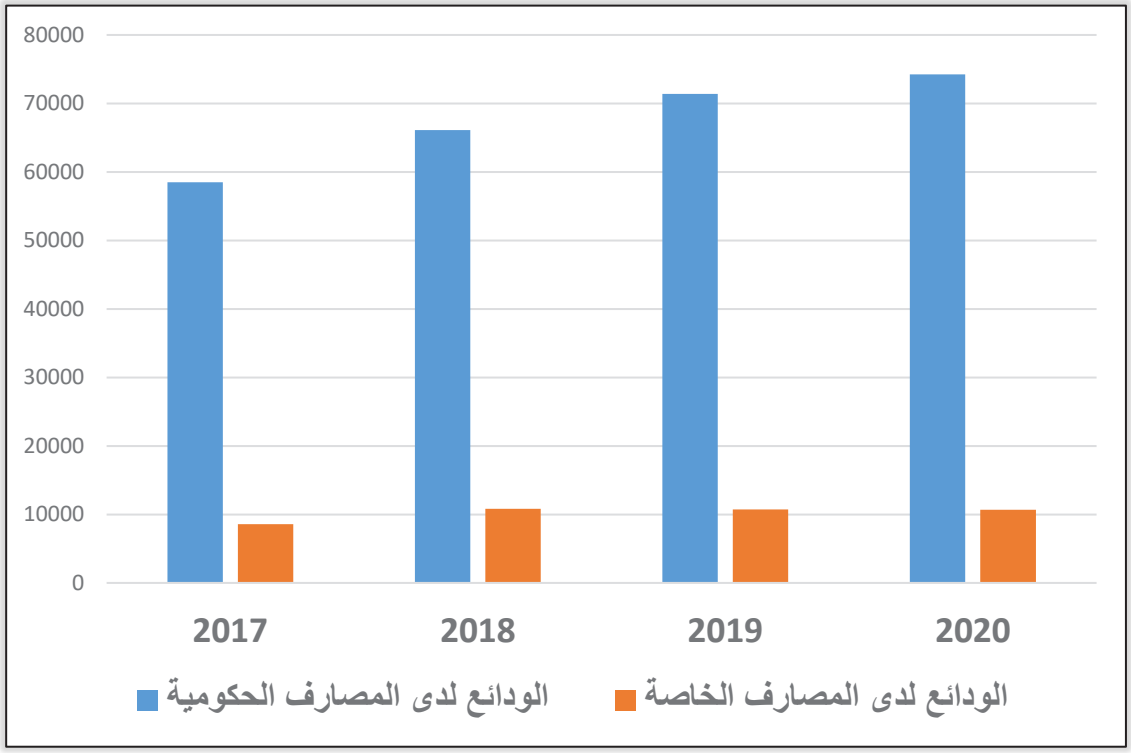

سابعاً: مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

١. مؤشرات القطاع النقدي

يبين الجدول (٤٢) والشكل (٣٦) المؤشرات النقدية للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١ والربع الثاني لعام ٢٠٢٠ ، اذ يتضح من المؤشرات اعلاه ارتفاع رصيد العملة المصدرة للتداول والذي ادى الى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع في حين ارتفع الدين العام الداخلي بسبب ارتفاع رصيد حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية والناجم عن قانون الاقتراض رقم (٥) لعام ٢٠٢٠، وبالمقابل لازالت الفجوة مرتفعة بين الفوائد المصرفية المقبوضة عن القروض والفوائد المصرفية المدفوعة عن الودائع (معامل الانتشار) اذ بلغت في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ بحدود (٧,١٣ %) وبنسبة تغير عن الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ بحدود (-١٦,٣%) في حين ان النسبة المعيارية المعتمدة ينبغي ان لاتتجاوز (٤%) .

جدول (٤٢)
المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

المؤشرات	وحدة القياس	الربع الثاني ٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني ٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
سعر الفائدة على القروض	%	١١,٨٠	١١,٩	١٠,٢	(١٣,٥)	(١٤,٣)
سعر الفائدة على الودائع الثابتة	%	٥,١٨	٤,٧٦	٤,٣٤	(١٦,٢)	(٨,٨)
الفائدة على التوفير	%	٣,٦	٣,٤	٣,٠٨	(١٣,٧)	(٩,٤)
سعر الفائدة الحقيقي	%	-			-	-
معامل الانتشار	%	٨,٢٣	٨,٥٢	٧,١٣	(١٣,٤)	(١٦,٣)
العملة المصدرة	مليار دينار	٦٠٣٩٦,٧	٧٤٥٧٦,٢	٧٤٦٤٨,٤	٢٣,٦	(٠,١)
عرض النقد (M١)	مليار دينار	٩٤٤٧٥,٦	١١١٦٢٧,٩٥	١١٥٣٧٩,٤٥	٢٢,١	٣,٤
عرض النقد (M٢)	مليار دينار	١١٠٢٥٤,١	١٢٨٧٠٧,٩٧	١٣٣١٩٢,٥٧	٢٠,٨	٣,٥
الاحتياطي النقدي	مليار دينار	٨١٧٤٣,٤	٩٩٤٣٦,٣٢	١٠٠٤٤٩,١٥	٢٢,٩	١
الدين العام الداخلي	مليار دينار	٣٧٨٧٤,٢	٦٣٥٤٧,١٨	٦٥٢١٠,١٢	٧٢,٢	٢,٦
معدل سعر الصرف	دينار	١١٩٠	١٤٥٠	١٤٦٠	٢٢,٧	٠,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام ٢٠٢١.

شكل (٣٦)
عرض النقد والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

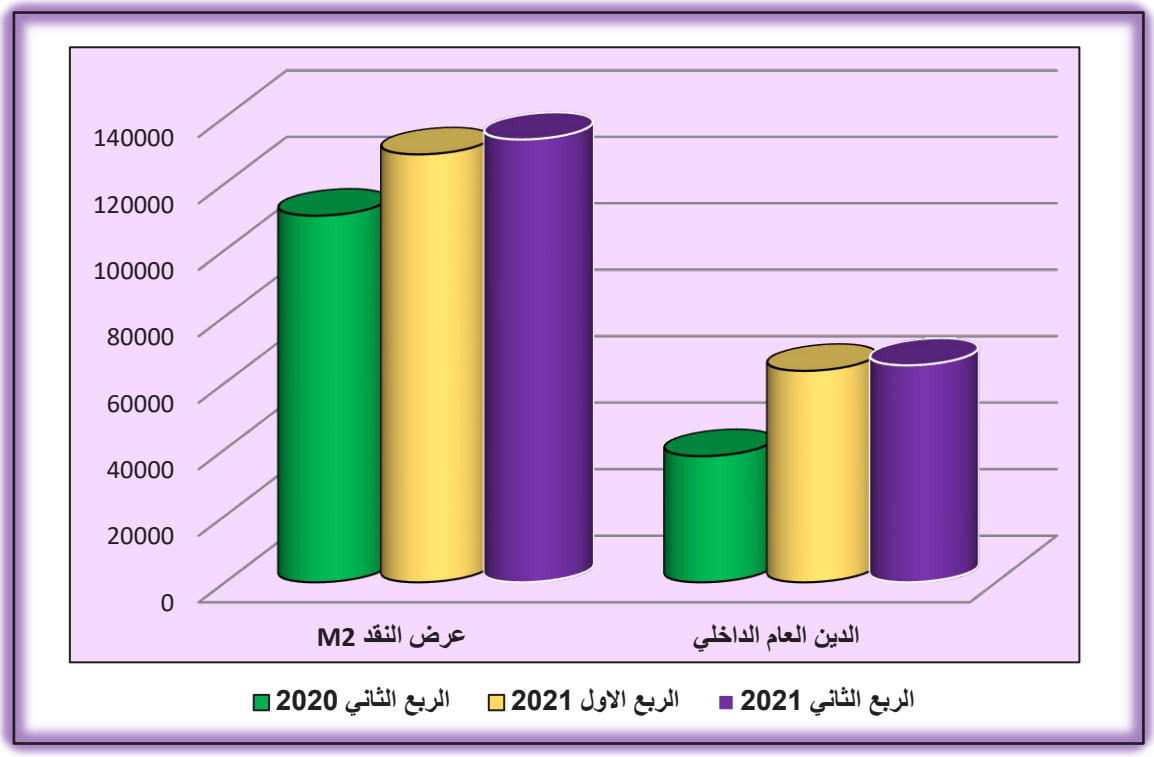

٢. مؤشرات القطاع المصرفي

يبين جدول (٤٣) اهم مؤشرات القطاع المصرفي بشكل عام ، اذ تشير تلك المؤشرات الى تحسن في اداء المصارف خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة مع الربع الثاني للعام السابق والربع الاول لنفس العام ، اذ زادت ودائع الجمهور لدى المصارف في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ وبنسبة (١١,٥%) مقارنة بنفس المدة من العام السابق, في حين بلغت نسبة التغير بحدود (٧,٧%) مقارنة مع الربع الاول من نفس العام، مما ادى الى زيادة الائتمان وزيادة العائد على الموجودات وحقوق الملكية، الى جانب انخفاض في نسبة الديون المشكوك في تحصيلها خلال الربعين الاول والثاني من عام ٢٠٢١ وبنسبة تغير (- ٢,٤%) واذا ما استمر هذا التحسن فان اداء القطاع المصرفي فسيكون له اثر كبير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير السيولة النقدية، وبالرغم من ذلك فان المصارف لم تستغل السيولة النقدية الناتجة عن زيادة رؤوس الاموال في تقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين، ما يتطلب تخفيض الفوائد على القروض الممنوحة لتشجيع المستثمرين على الاقتراض والحصول على الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية .

جدول (٤٣)
مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

المؤشرات	وحدة القياس	الربع الثاني٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني ٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
اجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية	مليار دينار	١٢٧٤٠٨,٨	١٤٠٨٢٥,٩	١٤٥٠٩٢,٩	١٣,٩	٣
معدل العائد على الموجودات	%	٠,٤٢	٠,١٩	٠,٤٣	٢,٤	١٢٦,٣
حقوق الملكية	مليار دينار	١٦٤٩٨,٢	١٧١٢٠,٩	١٧٠٤٧,١	٣,٣	(٠,٤)
معدل العائد على حقوق الملكية	%	٣,٢	١,٦	٣,٧	١٤,٩	١٣٨,٧
نسبة القروض الى الموجودات	%	٢٩,٤	٣٠,٥	٢٩,٩	١,٨	(٢)
نسبة حقوق الملكية الى الموجودات	%	١٢,٩	١٢,٢	١١,٨	(٩,٣)	(٣,٤)
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض المصرفية	%	١٠,٦	١١,٠٤	١٠,٨	١,٨	(٢,٤)
نسبة السيولة	%	٢٤١	٤٣٨	-	-	-
اجمالي الائتمان	مليار دينار	٤٣٧٣٤,٦	٤٩٨٥١,٢	٥٠٢٥٨,٠٣	١٤,٩	٠,٨
ودائع الجمهور لدى المصارف	مليار دينار	٣٣٦٧١,٨	٣٤٨٤٤,٨	٣٧٥٢٩,١	١١,٥	٧,٧
عدد المصارف	عدد	٧٢	٧٥	٧٥	٣	٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام ٢٠٢١.

الفصل الخامس
ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس كونه السجل الذي تندرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من خلال علاقات تبادلية مزدوجة تندرج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، ويتبوأ ميزان المدفوعات أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي لأية بلد، فضلاً عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية توضح درجة تداخل بين الاقتصاد المحلي والخارجي من حيث المحتوى لهيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.

وهناك عدة تعاريف تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا إن جميع هذه التعاريف لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يتضمنها التعريف بأنه (**سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة**) ، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين البلدان ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول والخدمات بمختلف أشكالها، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقية من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود البلد يتم تسجيلها لتظهر في ميزان المدفوعات.

ويضم ميزان المدفوعات ثلاثة عناصر رئيسة: الأول المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات (الميزان التجاري) وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء أكانت نقدية أم على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها عام واحدة.

ومن جانب أخر يبين ميزان المدفوعات العرض والطلب على العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، ومن ثم يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز بوصفة كأداة لكبح أو التخفيف من حدة التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

مما تقدم يتضح بان سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن ذلك فهو يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان واللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لاعطاء التصورات عن الموقف المالي للبلد لمساعدتها

في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من جهة، ومسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى.

وفي ضوء ما متوفر من بيانات أولية، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠١٩ (على اساس فوب) فائض بلغ (٨٧٢٤,٦) مليون دولار، بعد ان سجل في عام ٢٠١٨ (٦٥٩٥,٨) مليون دولار , والذي انعكس بالتغيرات الحاصلة في الاصول الاحتياطية خلال هذه المدة ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد ميزان المدفوعات تراجعاً ليسجل عجزاً بلغ بحدود(٨٢٧٢,٢) مليون دولار ولقد أسهمت عدة عوامل في هذا التذبذب والتي يستدل عليها من خلال استعراض مكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي .

أولاً: الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية والتي تمت بين العراق والعالم الخارجي، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل فضلاً عن ذلك فالحساب يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد المؤشرات الرئيسية في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها .

فمن بيانات الجدول (٤٤) يلاحظ إن صافي الحساب الجاري للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) قد سجل تغيرات ملحوظة فبعد ان سجل في عام ٢٠١٧ (١٣٩٥٤,٥) مليون دولار ارتفع في عام ٢٠١٨ليصل إلى (٣٤٣٦٩,٥) مليون دولار ، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري, اما في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقد شهد الحساب التجاري تراجعا كبيراً فبعد ان سجل في عام ٢٠١٩ ما قيمته (١٥٧٦٢,٦) مليون دولار، تراجع ليسجل في عام ٢٠٢٠ قيمة سالبة بلغت (٦٢٣١,٦) مليون دولار ويعود ذلك الى اجراءات الاغلاق وانقطاع سلسلة الامدادات التجارية على الصعيد العالمي للحد من تفشي وباء كورونا .

جدول (٤٤)
مكونات ميزان المدفوعات للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
(مليون دولار)

الفقرات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اولاً: الحساب الجاري	١٣٩٥٤,٥	٣٤٣٦٩,٥	١٥٧٦٢,٦	(٦٢٣١,٦)
١. الميزان التجاري	٢٤٦٠٨,٣	٤٧٤٨٤,٢	٣٢١٦٧,٦	٥٩٠١,٧
أ. الصادرات	٥٧٥٥٩,١	٨٦٣٥٩,٩	٨١٥٨٥,٢	٤٦٨٢٩,٠
ب. الاستيرادات	٣٢٩٥٠,٨	٣٨٨٧٥,٧	٤٩٤١٧,٦	٤٠٩٢٧,٣
٢. صافي الخدمات	(١٠٣٩٦,٤)	(١٢٤٢٩,٥)	(١٥٥٤٧,٢)	(٩٩٩٤,٨)
٣. الدخل الاولي	(١٤٤٠,٧)	(١٧٥٤,٠)	(١١٦٦,٠)	(١٨٣٨,٠)
٤. الدخل الثانوي	١١٨٣,٣	١٠٦٨,٨	٣٠٨,٢	(٣٠٠,٥)
ثانياً: الحساب الرأسمالي	(٠,٩)	(٥,٨)	(١١,١)	(٨,١)
ثالثاً: الحساب المالي	٥٨٣٧,٨	٢٢٣٠٢,٥	١٣١٢٠,٧	(٩٥٥٢,٧)
رابعاً: صافي السهو والخطأ	(٨١١٥,٨)	(١٢٠٦١,٢)	(٢٦٣٠,٨)	(٣٣١٣,٠)
الفائض او العجز في الميزان	٢٧٠١,٢	٦٥٩٥,٨	٨٧٢٤,٦	(٨٢٧٢,٢)

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي
- الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

١- الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز، فهو سجل يوثق صافي تجارة السلع (التجارة المنظورة) إي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال المدة محل الحساب، وفي العراق فيكتسب الميزان التجاري اهمية كبيرة مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يعد المكون الرئيسي في صادرات البلد وتوفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وقد سجل الميزان التجاري انخفاضاً واضحاً في عام ٢٠١٩ إذ بلغ (٣٢١٦٧,٦) مليون دولار بعد ان سجل (٤٧٤٨٤,٢) مليون دولار وذلك في عام ٢٠١٨ وهذا يعود إلى انخفاض الصادرات الكلية من (٨٦٣٥٩,٩) مليون دولار لتصل الى (٨١٥٨٥,٢) مليون دولار التي تحققت أغلبها من عوائد تصدير النفط الخام، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات الكلية في عام ٢٠١٩ لتصل الى (٤٩٤١٧,٦) مليون دولار، بعد ان سجلت في عام ٢٠١٨ ما قيمته (٣٨٨٧٥,٧) مليون دولار، ويعود سبب ارتفاع الاستيرادات إلى عجز الناتج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن إعادة أعمار المناطق المحررة وما تتطلبه من تهيئة المستلزمات اللازمة لذلك، وفي عام ٢٠٢٠ فقد شهد سجل الميزان التجاري تراجعا كبيراً ليصل الى (٥٩٠١,٧) مليون دولار والناجم عن تراجع مكوناته اذ بلغت قيمة الصادرات بحدود (٤٦٨٢٩) مليون دولار في حين بلغت قيمة الاستيرادات (٤٠٩٢٧,٣) مليون دولار.

شكل (٣٧)
تطور الحساب الجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

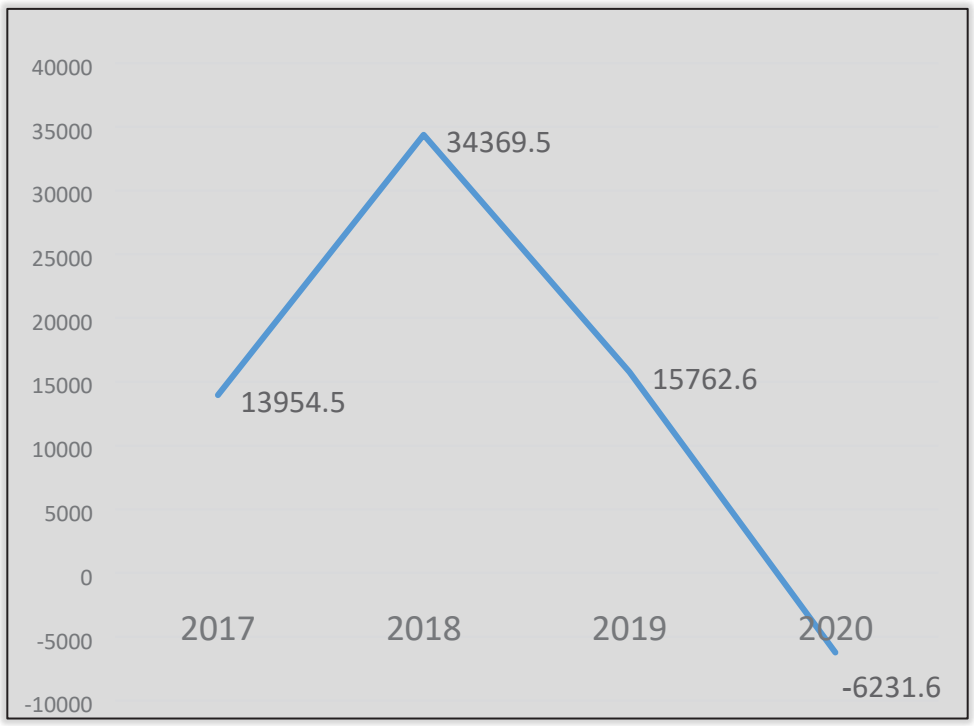

٢- صافي الخدمات

يسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وغيرها ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة، وتشير البيانات الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى تسجيل عجز بقيمة (-١٥٥٤٧,٢) مليون دولار لعام ٢٠١٩ بعدما كان العجز في عام ٢٠١٨ (-١٢٤٢٩,٥) مليون دولار وبزيادة في العجز مقداره (٣١١٧,٧) مليون دولار، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (٢٢٨٦٤,٩) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتامين على الاستيرادات على أساس تحويلها من (CIF) إلى (FOB)، فضلاً عن زيادة عدد المسافرين إلى الخارج للحصول على الخدمات الطبية والسياحية، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذا الحساب (٧٣١٧,٧) مليون دولار تحقق اغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والاجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد استمر سجل صافي الخدمات بالتراجع ليسجل ما قيمته (-٩٩٩٤,٨) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (١٣٧٩٧,٥) مليون دولار.

٣- **الدخل الأولي (حساب الدخل)**

تم استحداث مصطلح الدخل الأولي استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ وحسب المنهجية المتبعة دولياً، إذ يشير الدخل الذي يقوم على أساس امتلاك مستثمر لأصل مالي، ويتضمن توزيعات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها والفائدة ودخل الاستثمار. سجل هذا الحساب في عام ٢٠١٩ عجز بلغ (-١١٦٦) مليون دولار بعدما كان (-١٧٥٤) مليون دولار في عام ٢٠١٨ استمر العجز في عام ٢٠٢٠ ليسجل ما قيمته (١٨٣٨) مليون دولار والناجم عن زيادة صافي تعويضات العاملين الذين يعملون خارج مواطنهم الاصلي لأقل من عام إذ بلغت (١٨,٦) مليون دولار ، فيما سجل صافي دخل الاستثمار عجزاً بلغ (١٨٥٦,٦) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات والتي تتضمن مدفوعات متعلقة بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمحولة إلى الخارج ، اضافة الى مدفوعات وزارة المالية الى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

٤- **حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية بدون مقابل)**

تم استحداث هذا الحساب استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ وحسب المنهجية المتبعة دولياً، ويدرج فيه تصنيف أكثر تفصيل لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي، ويبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

وسجلت نتائج هذه التحويلات فائضا مقداره (٣٠٨,٢) مليون دولار لعام ٢٠١٩ بعد ان سجل في عام ٢٠١٨ (١٠٦٨,٨) مليون دولار اما في عام ٢٠٢٠ فقد سجل حساب الدخل الثانوي تراجعا وبقيمة سالبة بلغة (٣٠٠,٥) مليون دولار، نتيجة لزيادة المدفوعات البالغة (١١٣٠,٤) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتعويضات حرب الخليج البالغة (١١٢٢) مليون دولار والتي تشكل نسبة (٣%) من قيمة النفط الخام المصدر. اما جانب المقبوضات فقد سجل مبلغاً قدره (٧٩١,٢) مليون دولار اغلبها منح مقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات انسانية الى النازحين في حين حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بلغ (٣٨,٧) مليون دولار عن المساعدات العائلية مقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الاصلي لاكثر من عام.

شكل (٣٨)
مكونات الحساب الجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

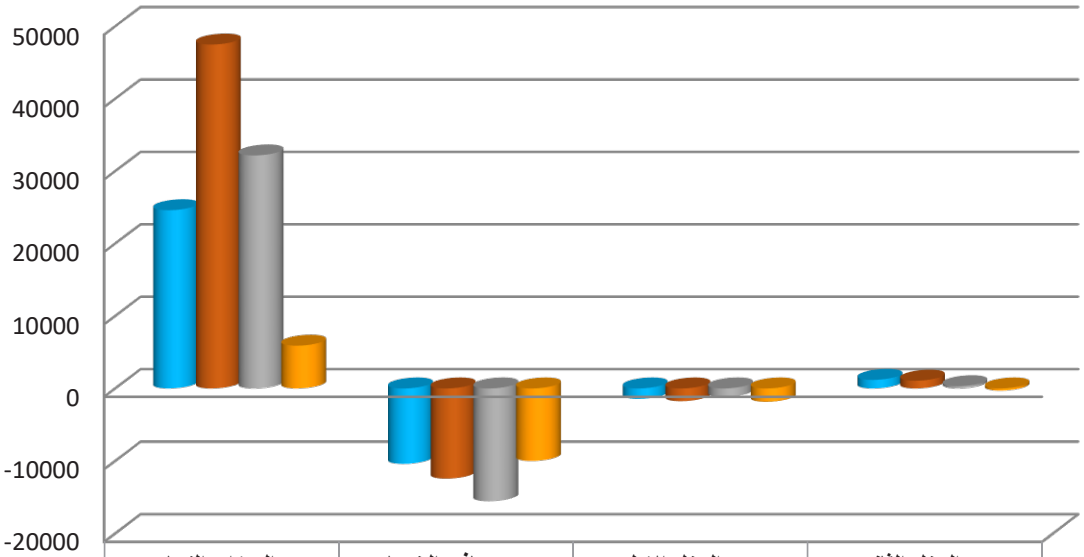

	الميزان التجاري	صافي الخدمات	الدخل الاولي	الدخل الثانوي
2017	24608.3	-10396.4	-1440.7	1183.3
2018	47484.2	-12429.5	-1754	1068.8
2019	32167.6	-15547.2	-1166	308.2
2020	5901.7	-9994.8	-1838	-300.5

ثانياً: الحساب الرأسمالي

أشارت الطبعة السادسة حسب منهجية صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين .

أظهرت نتائج هذا الحساب عجزاً بقيمة (-١١,١) مليون دولار لعام ٢٠١٩ مقابل (-٥,٨) مليون دولار عام ٢٠١٨ ، بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد ، إذ يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج ، أما الجانب المدين من هذا الحساب فيمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد حقق هذا الحساب عجزاً وبقيمة (٨,١) مليون دولار ، وكما موضح في الشكل (٣٩) .

شكل (٣٩)
تطور الحساب الرأسمالي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

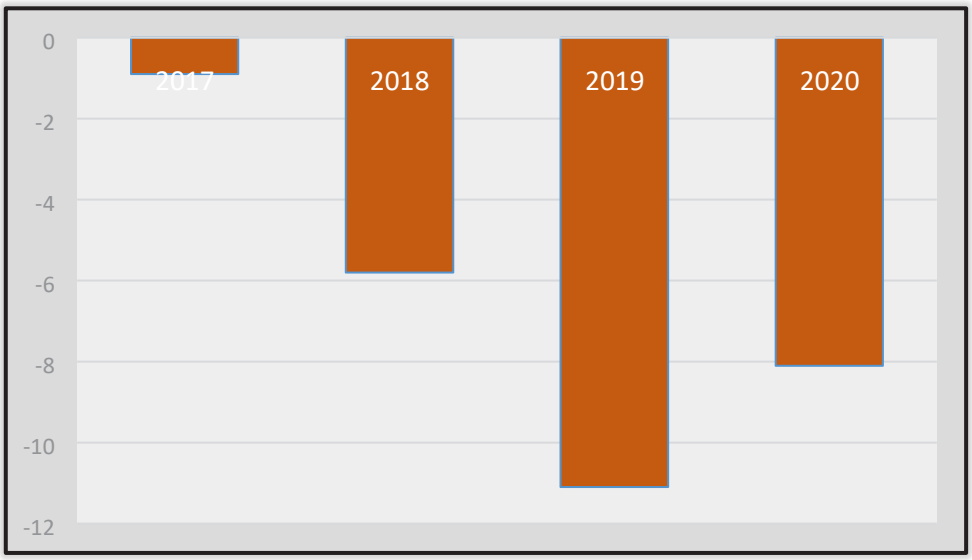

ثالثاً: الحساب المالي

يضم هذا الحساب صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، وسجل هذا الحساب فائضاً بلغ (١٣١٢٠,٧) مليون دولار لعام ٢٠١٩ إذ إن فائض الحساب المالي جاء نتيجة فائض في صافي الاستثمار المباشر إذ بلغ (٣٢٦٩,٨) مليون دولار نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجل تراجعا بلغت قيمته (٩٥٥٢,٧) مليون دولار، وفيما يلي استعراض أ لمكونات هذا الحساب:-

١- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام ٢٠٢٠ ما قيمته (٣٠٤٤) مليون دولار نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية وبقيمة (١٤٨,٥) مليون دولار ، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (٢٨٩٥,٥) مليون دولار عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق .

٢- صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام ٢٠٢٠ مبلغاً مقداره (٢٥١١,٢) مليون دولار نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (٢٥١٩,٤) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات زيادة في الخصوم المالية للقطاعات الأخرى الغير مقيمة في العراق بقيمة (٨,٢) مليون دولار.

٣- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام ٢٠٢٠ عجزاً مقداره (٦٨٣٥,٧) مليون دولار، نتيجة انخفاض الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وشركات الايداع الأخرى والقطاعات الأخرى بقيمة (٥٥٣٠,٦) و(٦٣٥,٧) و(١٠٥,٨) مليون دولار على التوالي، وحقق جانب المطلوبات لهذا الحساب زيادة في الخصوم المالية بقيمة (٧٥٦,٩) مليون دولار نتيجة زيادة التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (٢٧٣,٩) مليون دولار مع زيادة في الخصوم المالية عن المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق بلغت (٢٠٥٤) مليون دولار، في حين سجلت الاقساط عن هذه القروض انخفاضاً في الخصوم المالية بلغت (١٥٧١) مليون دولار وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى انخفاضاً مقداره (١٩٣,٣) مليون دولار.

٤- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام ٢٠٢٠ عجزاً بلغ (٨٢٧٢,٢) مليون دولار نتيجة انخفاض استثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية خلال هذه الفترة .

رابعاً: صافي السهو والخطأ

بعد تسجيل قيود الميزان التجاري بطريقة القيد المزدوج ينبغي إن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً ، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما تضاف فقرة أخيرة على الميزان لمعادلة الجانبين تسمى فقرة صافي السهو والخطأ، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية من صافي الحساب المالي مطروحاً من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

ومن بيانات الجدول (٤٤) فقد سجل صافي السهو والخطأ انخفاضاً بلغ (-٢٦٣٠,٨) مليون دولار لعام ٢٠١٩ بعدما كان (-١٢٠٦١,٢) مليون دولار في عام ٢٠١٨، إن سبب هذا الانخفاض يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات الحكومية أو القطاع الخاص لم تغطى بالكامل لعدم توافرها من المصدر وربما إن هناك قيود دائنة قدرت أكثر من قيمتها، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجلت هذه الفقرة ما قيمته (٣٣١٣) مليون دولار، والشكل (٤٠) يوضح تطور هذه الفقرة خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠).

شكل (٤٠)
صافي السهو والخطأ للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

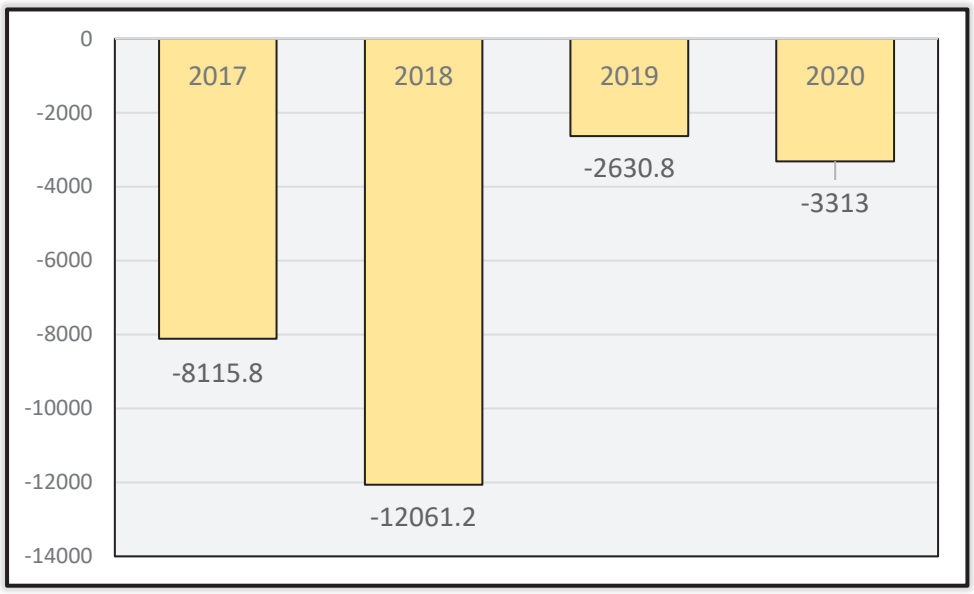

الفصل السادس
التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مؤشراً للقدرة الإنتاجية التنافسية ومعياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين أو أكثر سواء كان إقليمي أم دولي، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات وما لذلك من اثأر على الميزان التجاري، اذ تركز غالبية البلدان على دراسة وتحليل التجارة الخارجية بغية الاستدلال على مدى فاعليتها في النشاط التجاري الدولي من خلال مساهمة مكوناتها والمتمثلة بالصادرات والاستيرادات مع البلدان الأخرى، وما يمكن ان تضطلع به في تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق تصريف فائض السلع القابلة للتصدير واستيراد مجموعة من السلع لسد حاجة السوق المحلي والناجم عن النقص في الإنتاج أو لان تكلفة إنتاجها عالية، الأمر الذي انعكس في حجم وتركيب اتجاهات التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها خلال سنوات الماضية وذلك تماشياً مع تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والانفتاح على البلدان المجاورة.

ولرصد تطورات التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) والتي يستدل عليها من خلال حركة الاستيرادات والصادرات وكالاتي: -

أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، إما لأنها تنتج بكميات غير كافية لاتسد حاجة السوق المحلية أو انها تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل يكمن في استيرادها، ومن خلال بيانات الجدول (٤٥) الذي يرصد حركة الاستيرادات خلال المدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) يتضح بان إجمالي استيرادات العراق قد شهدت تغيرات ملحوظة فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٣٧٣٦١,٢) مليار دينار، ارتفعت لتصل في عام ٢٠١٨ بحدود (٤٣٨٠٤,٥) مليار دينار، اما في عام ٢٠١٩ فقد تراجع اجمالي الاستيرادات في العراق ليصل الى (٢٤٨٠٣,٢) مليار دينار، واستمر اجمالي الاستيرادات بالتراجع ليسجل في عام ٢٠٢٠ ما قيمته (١٨٣٩٠,٧) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (-٢٥,٩%) بالمقارنة مع العام السابق، وبغية تتبع هيكل الاستيرادات وتحليلها حسب مكوناتها للوقوف على مدى عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي، فهي تقسم إلى: -

١- الاستيرادات السلعية غير النفطية

تشمل جميع السلع التي يقوم العراق باستيرادها لسد حاجة السوق المحلي، فمن بيانات الجدول (٤٥) يتضح بان الاستيرادات السلعية غير النفطية تساهم بالجزء الأكبر في تكوين إجمالي

الاستيرادات فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٣٤٤٨٢,٤) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٩٢,٣%) من إجمالي الاستيرادات، ارتفعت في عام ٢٠١٨ لتسجل ما قيمته (٤٠٤٧٩,١) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٩٢,٤%) من اجمالي الاستيرادات، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت الاستيرادات السلعية غير النفطية (٢١٥٢٤) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٨٦,٨%)، وفي عام ٢٠٢٠ فقد بلغت بحدود (١٦٥٣٢,٣) مليار دينار وبنسبة مساهمة (٨٩,٩%) وبمعدل تغير سنوي عن العام السابق بلغ بحدود (-٢٣,٢%)، ومع هذا التراجع في قيمتها الاجمالية الا انها لاتزال مرتفعة اذ لم تقل عن نسبة (٩٠%) ويعزى ذلك إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص، والناجم عن عدم وجود بيئة اعمال تشجع على استثمار الفرص المتاحة والذي اثر بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن إقامة المشاريع الإنتاجية من جهة وغياب الدعم الحكومي للمشاريع الإنتاجية من جهة أخرى، فضلاً عن عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار مما أدى إلى ضعف الاستثمار المحلي لاسيما إن زيادة الطلب المحلي لم يشكل حافز للولوج في مثل هذه المجالات الأمر الذي انعكس في بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي وكما موضح في الشكل (٤١).

شكل (٤١)
الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

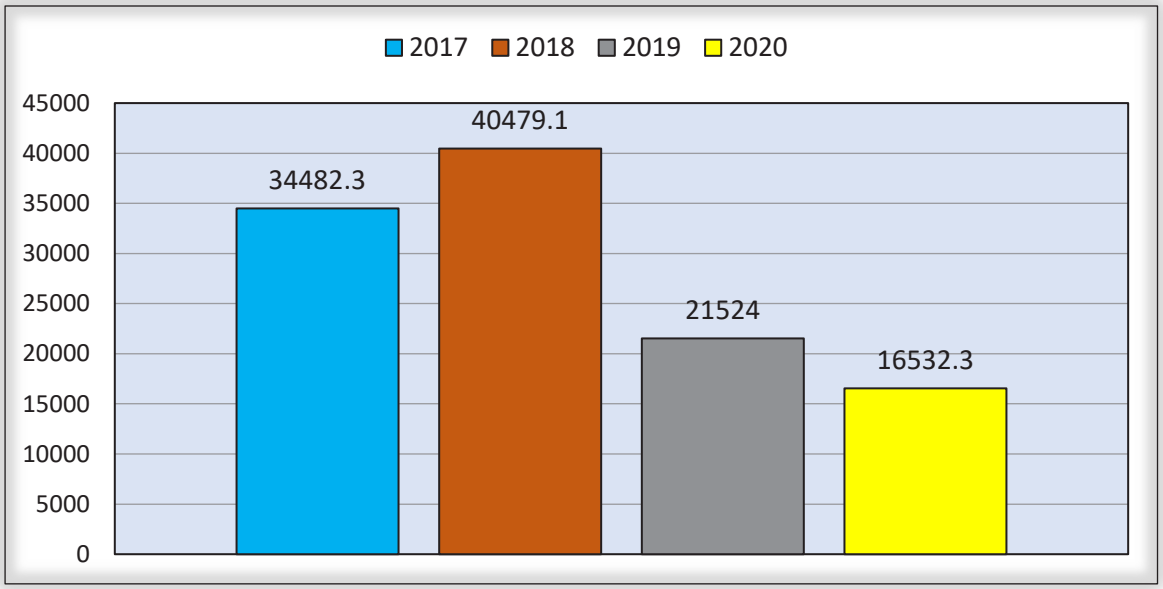

٢- الاستيرادات المنتجات النفطية

شكلت الاستيرادات من المنتجات النفطية في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٢٨٧٨,٨) مليار دينار لتساهم بنسبة (٧,٧%) من إجمالي الاستيرادات، وفي عام ٢٠١٨ فقد ارتفعت استيرادات المنتجات النفطية لتصل إلى (٣٣٢٥,٤) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٧,٦%) ، اما في عام ٢٠١٩ فقد انخفضت استيرادات المنتجات النفطية إلى (٣٢٧٩,٨) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (١٣,٢%)، اما في عام ٢٠٢٠ فقد استمرت بالتراجع لتسجل ما قيمته (١٨٥٨,٤) مليار دينارو بنسبة مساهمة بلغت (١٠,١ %) وبمعدل تغير سنوي سالب بالمقارنة مع العام السابق بلغ (-٤٣,٣%).

شكل (٤٢)
استيرادات المنتجات النفطية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

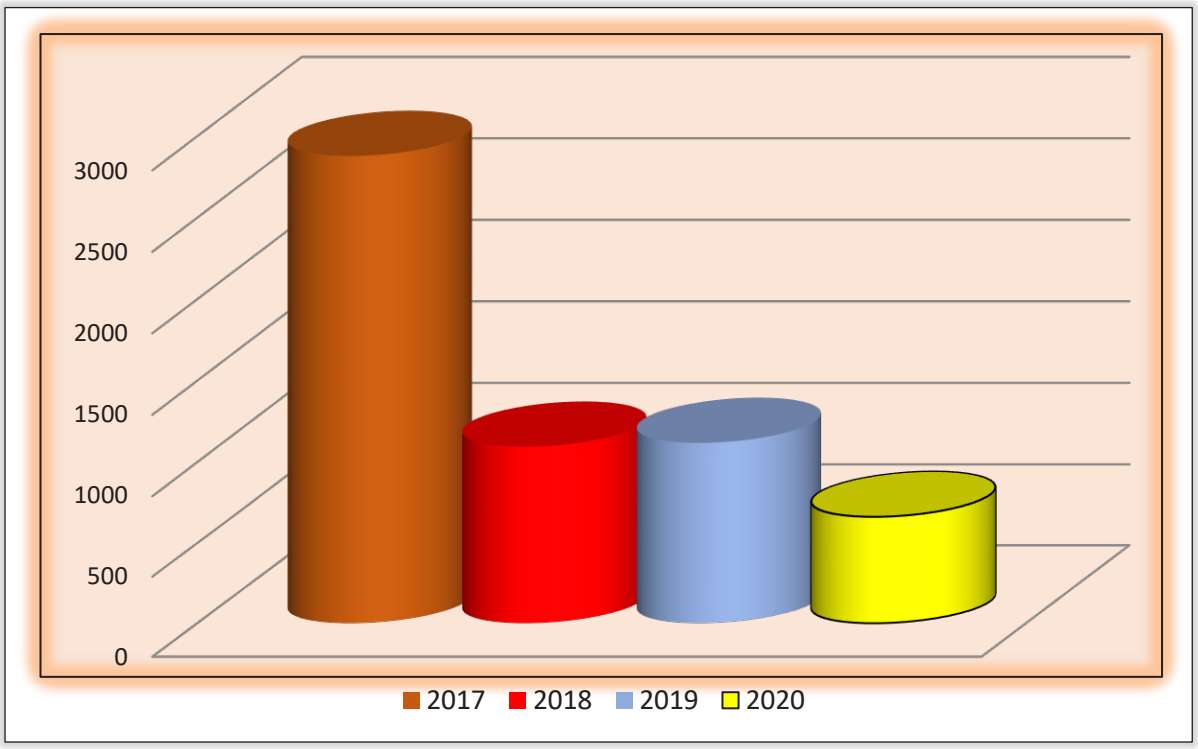

جدول (٤٥)
الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

اسم السلعة		٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩			٢٠٢٠			معدل التغير %
		مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	
الاستيرادات السلعية غير النفطية		٢٩١٣٧,٣	٣٤٤٨٢,٣	٩٢,٣	٣٤١٣٩,٣	٤٠٤٧٩,١	٩٢,٤	١٨١٢٨,٦	٢١٥٢٤,٠	٨٦,٨	١٣٨٣٦,٣	١٦٥٣٢,٣	٨٩,٩	٢٣,٢-
استيرادات المنتجات النفطية	الغاز السائل	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	البنزين	١٤٤٤,٤	١٧٠٧,٣	٤,٦	١٨١٩,٦	٢١٥٠,٧	٤,٩	١٧٦٢,٨	٢٠٨٣,٦	٨,٤	٩١٩,٤	١٠٩٤,١	٥,٩	٤٧,٥-
	النفط الأبيض	١٢٢,٥	١٤٤,٧	٠,٤	٦٧,٧	٧٩,٩	٠,٢	٦٦,٢	٧٨,٢	٠,٣	٨٤,٤	١٠٠,٤	٠,٦	٢٨,٤
	زيت الغاز	٨٦٨,٧	١٠٢٦,٧	٢,٧	٩٢٦,١	١٠٩٤,٧	٢,٥	٩٤٥,٧	١١١٨	٤,٥	٥٥٧,٩	٦٦٣,٩	٣,٦	٤٠,٦-
مجموع استيرادات المنتجات النفطية		٢٤٣٥,٦	٢٨٧٨,٨	٧,٧	٢٨١٣,٤	٣٣٢٥,٤	٧,٦	٢٧٧٤,٧	٣٢٧٩,٨	١٣,٢	١٥٦١,٧	١٨٥٨,٤	١٠,١	٤٣,٣-
إجمالي الاستيرادات		٣١٥٧٢,٩	٣٧٣٦١,٢	١٠٠	٣٦٩٥٢,٧	٤٣٨٠٤,٥	١٠٠	٢٠٩٠٣,٣	٢٤٨٠٣,٢	١٠٠	١٥٣٩٨	١٨٣٩٠,٧	١٠٠	٢٥,٩-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات .

شكل (٤٣)
إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

وفيما يتعلق بحركة الاستيرادات وحسب الأشهر لعام ٢٠٢٠ والتي يستدل عليها من خلال بيانات الجدول (٤٦) يتضح بانها قد سجلت في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠ أعلى قيمة من إجمالي الاستيرادات إذ بلغت (٢٩٩٨,٢) مليار دينار، وبنسبة إسهام (١٦,٣%) لتسجل استيراد المنتجات النفطية في شهر كانون الثاني أعلى قيمة لتصل الى (٣٥٨,٣) مليار دينار وبنسبة مساهمة (١٩,٣%)، إما بالنسبة للاستيرادات السلعية فقد شهدت في شهر تشرين الثاني أعلى قيمة وبحدود(٢٨٣٨,٥) مليار دينار وبنسبة اسهام بلغت (١٧,٢%).

جدول (٤٦)
اجمالي الاستيرادات حسب الاشهر لعام ٢٠٢٠

الشهر		السلعية		الاهمية النسبية %	المنتجات النفطية		الاهمية النسبية %	اجمالي الاستيرادات		الاهمية النسبية %
		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار	
النصف الاول	الربع الاول كانون الثاني	٩٢٤,٣	١١٠٠	٦,٧	٣٠١,١	٣٥٨,٣	١٩,٣	١٢٢٥,٤	١٤٥٨,٣	٧,٩
	شباط	٩٩١,٧	١١٨٠,١	٧,١	١٣٧	١٦٣	٨,٨	١١٢٨,٧	١٣٤٣,٢	٧,٣
	اذار	٦٠٧,٨	٧٢٣,٣	٤,٤	١٢١,٧	١٤٤,٨	٧,٨	٧٢٩,٥	٨٦٨,١	٤,٧
	مجموع الفصل الأول	٢٥٢٣,٨	٣٠٠٣,٤	١٨,٢	٥٥٩,٨	٦٦٦,٢	٣٥,٩	٣٠٨٣,٦	٣٦٦٩,٦	١٩,٩
	الربع الثاني نيسان	٣٣٤,٩	٣٩٨,٥	٢,٤	٢١,٧	٢٥,٨	١,٤	٣٥٦,٦	٤٢٤,٣	٢,٣
	ايار	٣٣١,٩	٣٩٤,٩	٢,٤	٢٦,٧	٣١,٨	١,٧	٣٥٨,٦	٤٢٦,٧	٢,٣
	حزيران	٧٩٨,٥	٩٥٠,٣	٥,٧	١٢٦,٧	١٥٠,٨	٨,١	٩٢٥,٢	١١٠١,١	٦
	مجموع الفصل الثاني	١٤٦٥,٣	١٧٤٣,٧	١٠,٥	١٧٥,١	٢٠٨,٤	١١,٢	١٦٤٠,٤	١٩٥٢,١	١٠,٦
النصف الأول		٣٩٨٩,١	٤٧٤٧,١	٢٨,٧	٧٣٤,٩	٨٧٤,٥	٤٧,١	٤٧٢٤	٥٦٢١,٦	٣٠,٥
النصف الثاني	الربع الثالث تموز	٢١٦٤,٣	٢٥٧٥,٥	١٥,٦	١٣٧	١٦٣	٨,٨	٢٣٠١,٣	٢٧٣٨,٥	١٤,٩
	أب	٨٨٨,٣	١٠٥٧	٦,٤	١٥٧	١٨٦,٨	١٠	١٠٤٥,٣	١٢٤٣,٩	٦,٨
	ايلول	١٠٢١,٥	١٢١٥,٦	٧,٣	١٣٤,٨	١٦٠,٤	٨,٦	١١٥٦,٣	١٣٧٦	٧,٥
	مجموع الفصل الثالث	٤٠٧٤,١	٤٨٤٨,١	٢٩,٣	٤٢٨,٨	٥١٠,٣	٢٧,٤	٤٥٠٢,٩	٥٣٥٨,٤	٢٩,٢
	الربع الرابع تشرين الاول	١٥٨٨,٧	١٨٩٠,٥	١١,٤	١٤٠,٦	١٦٧,٣	٩	١٧٢٩,٣	٢٠٥٧,٩	١١,٢
	تشرين الثاني	٢٣٨٥,٣	٢٨٣٨,٥	١٧,٢	١٣٤,٢	١٥٩,٧	٨,٦	٢٥١٩,٥	٢٩٩٨,٢	١٦,٣
	كانون الاول	١٧٩٩,١	٢٢٠٨	١٣,٤	١٢٣,٢	١٤٦,٦	٧,٩	١٩٢٢,٣	٢٣٥٤,٦	١٢,٨
	مجموع الفصل الرابع	٥٧٧٣,١	٦٩٣٧	٤٢	٣٩٨	٤٧٣,٦	٢٥,٥	٦١٧١,١	٧٤١٠,٧	٤٠,٣
النصف الثاني		٩٨٤٧,٢	١١٧٨٥١٨١,٨	٧١,٣	٨٢٦,٨	٩٨٣٨٩٢	٥٢,٩	١٠٦٧٤	١٢٧٦٩,١	٦٩,٥
المجموع العام		١٣٨٣٦,٣	١٦٥٣٢٢٩٩,٩	١٠٠	١٥٦١,٧	١٨٥٨٤٢٣	١٠٠	١٥٣٩٨	١٨٣٩٠,٧	١٠٠

المصدر :الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات التجارة .

➢ **الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لأهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠**

يتطلع العراق إلى تطوير وتعزيز علاقاته مع جميع بلدان العالم ، من خلال توسيع أفاق التبادل التجاري وحسب المزايا النسبية التي تمتلكها البلدان ، فهناك مجموعة من الشركاء التجاريين يرتبطون بعلاقات تجارية واسعة مع العراق ويحظون بالأولوية في التعامل وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال بيانات الجدول (٤٧) إذ تبوئت الصين المرتبة الأولى عام ٢٠٢٠ لتشكل قيمة ما تم استيراده منها (٢١٨٧,٩) مليون دولار بما يعادل (٢٦١٤,٥) مليار دينار وبنسبة (١٥,٨%) من إجمالي الاستيرادات السلعية لتحافظ على ترتيبها كما في عام ٢٠١٩ وبنسبة إسهام بلغت (٢٧,١%) تلتها كوريا الجنوبية بالمرتبة الثانية وبقيمة (١٩٧٥,١) مليون دولار وبما يعادل (٢٣٥٦,٥) مليار دينار لتشكل نسبة إسهام (١٤,٣%) من إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية بعد إن سجلت نسبة إسهام (١٠,٢%) وذلك في عام ٢٠١٩ ، ومن ثم تلتها اوكرانيا لتسجل ما قيمه (١٥٤٢,٥) مليون دولار أي ما يعادل (١٨٣٩,٤) مليار دينار وبنسبة (١١,١%) من إجمالي الاستيرادات السلعية (غير النفطية) وهكذا بالنسبة الى بقية البلدان وكما موضح في الجدول (٤٧) والشكل (٤٤) .

جدول (٤٧)
الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

البلد	٢٠١٩			٢٠٢٠		
	قيمة الاستيرادات		الأهمية النسبية %	البلد	قيمة الاستيرادات		الأهمية النسبية %
	مليون دولار	مليار دينار			مليون دولار	مليار دينار	
الصين	٤٩١٢,٤	٥٨٢٣,٤	٢٧,١	الصين	٢١٨٧,٩	٢٦١٤,٥	١٥,٨
ايران	٢٥٩٣,٧	٣٠٧٥,٩	١٤,٣	كوريا الجنوبية	١٩٧٥,١	٢٣٥٦,٥	١٤,٣
كوريا الجنوبية	١٨٥٠,٣	٢١٩٩,٩	١٠,٢	اوكرانيا	١٥٤٢,٥	١٨٣٩,٤	١١,١
امريكا	١٤٠٨,٢	١٦٧٤,٧	٧,٨	إيران	١٢٧٨,٣	١٥٢٦,٢	٩,٢
اليابان	٦٠٧,٤	٧٢٢,٨	٣,٤	امريكا	٩٧٩,٣	١١٦٩,١	٧,١
السعودية	٥٨٠,٢	٦٩٠	٣,٢	الارجنتين	٧٦٧,٤	٩١٣,٢	٥,٥
الهند	٥١٢,٦	٦٠٨,٦	٢,٨	الهند	٦٣٦,٥	٧٦٠,٦	٤,٦
الاردن	٤٧٧,٩	٥٦٥,٤	٢,٦	تركيا	٤٣٣,٧	٥١٩,٢	٣,١
ايطاليا	٤١٣,٩	٤٩٢,٤	٢,٣	الاتحاد الاوربي	٣٩٩,٣	٤٧٦,٥	٢,٩
الامارات	٣٧٣,٧	٤٤٤	٢,١	المانيا	٣٥٨,٣	٤٢٧,٣	٢,٦
دول اخرى	٤٣٩٨,٣	٥٢٢٦,٩	٢٤,٢	دول اخرى	٣٢٧٨	٣٩٢٩,٧	٢٣,٨
المجموع العام	١٨١٢٨,٦	٢١٥٢٤	١٠٠	المجموع العام	١٣٨٣٦,٣	١٦٥٣٢,٣	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات .

شكل (٤٤)
نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام ٢٠٢٠ (%)

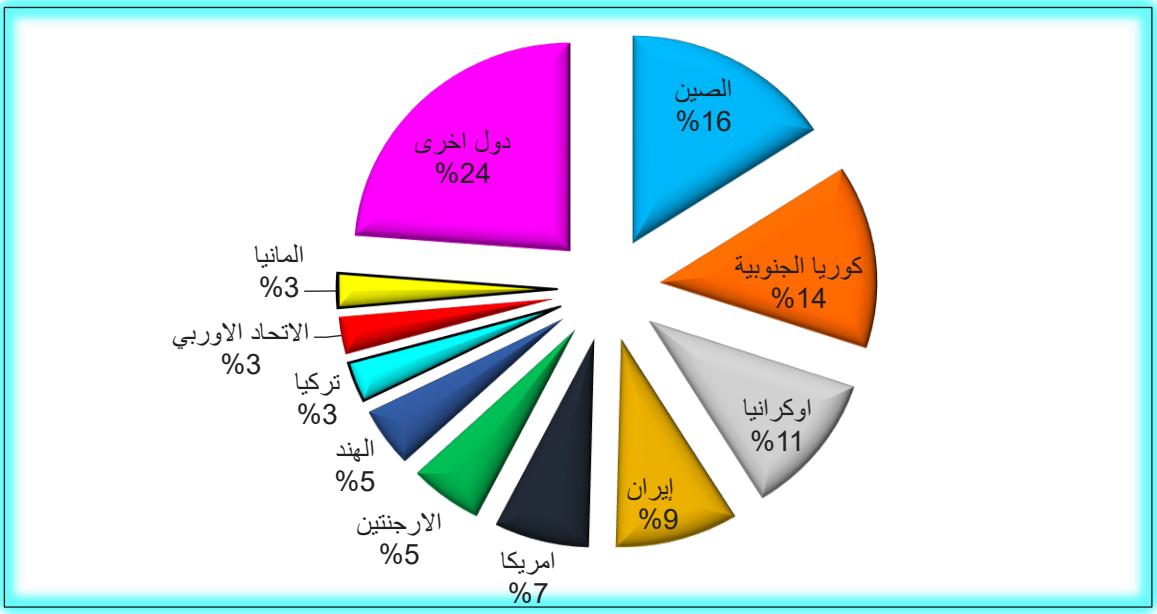

ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)

تعد الصادرات المنظورة المحور الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية، ومن أهم مصادر الحصول على النقد الأجنبي التي تخفف من قيود الضغط على ميزان المدفوعات ، إذ تهدف استراتيجية تطوير الصادرات لأي بلد ومن خلال السياسة الاقتصادية المرسومة إلى إمكانية زيادة إنتاج السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في الاسوق العالمية ، ومن ثم فان دراسة تطور الصادرات الوطنية له أهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية لاسيما إن تحليل البيانات الخاصة بها يمكن من خلالها الوقوف على درجة النمو الاقتصادي ، الأمر الذي دفع العديد من البلدان على تشجيع الصادرات وتوظيف سياسات النمو المقاد بالصادرات كونها ستسهم في تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال وتعزيز قدراته الإنتاجية ، فمن خلال بيانات الجدول (٤٨) الذي يجسد هيكل الصادرات العراقية والتي تتألف من (النفط الخام ، المنتجات النفطية ، صادرات سلعية) يتضح بان إجمالي الصادرات قد شهدت تغيرات ملحوظة فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٧٠٩٥٠,١) مليار دينار، ارتفعت لتصل الى (١٠٠٦٨٤,٩) مليار دينار وذلك في عام ٢٠١٨ نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، اما في عامي ٢٠١٩و ٢٠٢٠ فقد شهدت قيمة اجمالي الصادرات انخفاضاً لتسجل ما قيمته (٩٨٢٢٥,٣) مليار دينار و(٥٧١٤١,٥) مليار دينار على التوالي ويعود ذلك الى الازمة الصحية التي اجتاحت اغلب دول العالم على اثر تفشي جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية ومنها الصادرات ، هذه التذبذبات في قيمة الصادرات تعكس

عدم التنوع الاقتصادي وان المكون الرئيسي للصادرات هي النفط الخام إذ يشكل اكثر من (٩٥%) من إجمالي الصادرات والجزء المتبقي هي من الصادرات السلعية والمنتجات النفطية.

وتجدر الإشارة الى انه عند مقارنة قيمة الصادرات بعملة الدولار الأمريكي مع قيمتها بالدينار العراقي فقد تم الاعتماد على سعر الصرف (١١٩٠) دينار مقابل الدولار الأمريكي وحسب السعر المعلن .

من قبل البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بأسعار النفط الخام والمنتجات النفطية اما بخصوص البيانات المتعلقة بالصادرات السلعية الأخرى فقد تم الاعتماد على أسعار الصرف المبينة في التصريحات الكمركية .

شكل (٤٥)
إجمالي قيمة الصادرات للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

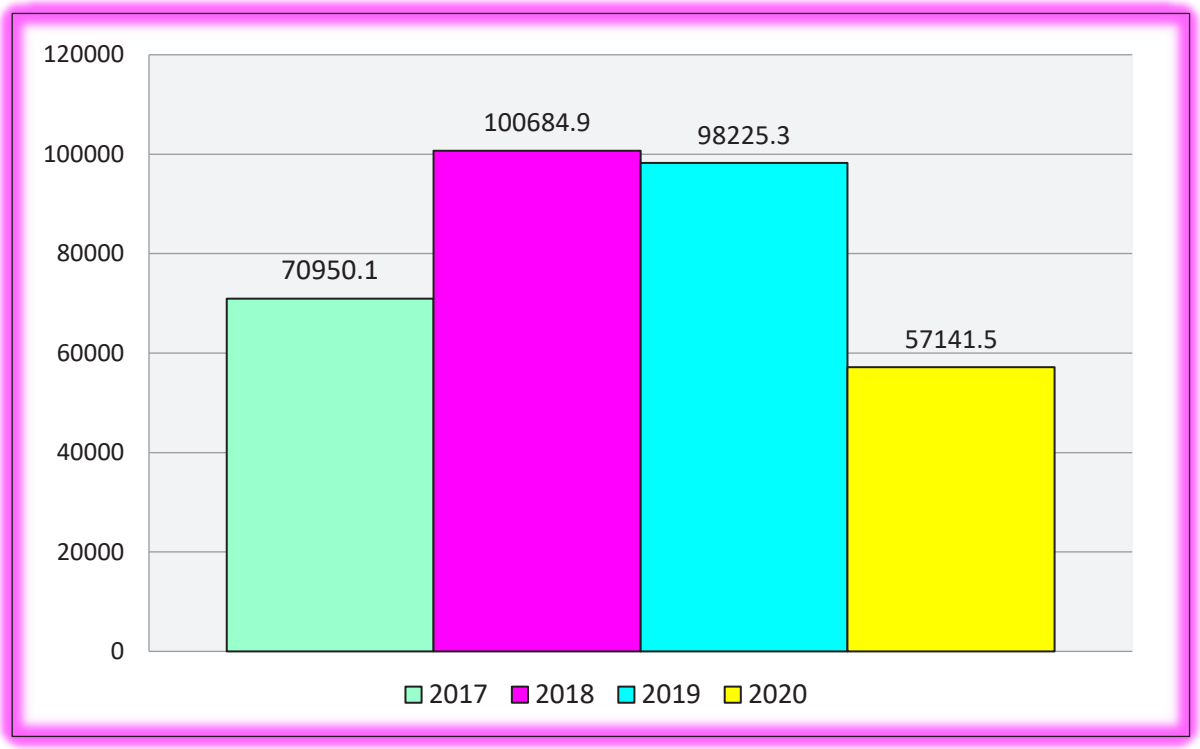

جدول (٤٨)
إجمالي قيمة الصادرات للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩			٢٠٢٠		
اسم السلعة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة
النفط الخام	٥٩٥٦٠,٣	٧٠٤٠٠,٣	٩٩,٢	٨٣٨١٤,٩	٩٩٠٦٩,٢	٩٨,٤	٧٨٥٢٧,٠	٩٢٨١٨,٩	٩٤,٤	٤١٧٥٦	٤٩٦٨٩,٦	٨٦,٩
المنتجات النفطية												
زيت الوقود الاعتيادي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٢٦,٨	٨٥٩,٠	٠,٨	١٩١١,١	٢٢٧٤,٢	٣,٩
نفثا	١٧٠,٢	٢٠١,١	٠,٣	٣٣٧,١	٣٩٨,٥	٠,٤	٥١٩,٠	٦١٣,٣	٠,٦	٤٢٥,٨	٥٠٦,٧	٠,٨٨
بنزين طبيعي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٢,٩	٥٠,٧	٠,٠٥	١٦,١	١٩,٢	٠,٠٣
تقطير فراغي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠,٤	٢٤,١	٠,٠٢	١٩,٢	٢٢,٨	٠,٠٤
اسفلت	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤	٥,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠	٠	
مجموع المنتجات النفطية	١٧٠,٢	٢٠١,١	٠,٣	٣٤١,٥	٤٠٣,٧	٠,٤	١٣٠٩,٠	١٥٤٧,٢	١,٥	٢٣٧٢,٢	٢٨٢٢,٩	٤,٩
صادرات سلعية	٢٩١,٩	٣٤٨,٧	٠,٥	١٠٢٥,٤	١٢١٢	١,٢	٣٢٦٥,٠	٣٨٥٩,١	٣,٩	٣٧٦٥,٣	٤٦٢٩,٠	٨,١
المجموع	٦٠٠٢٢,٤	٧٠٩٥٠,١	١٠٠,٠	٨٥١٨١,٨	١٠٠٦٨٤,٩	١٠٠,٠	٨٣١٠١,٠	٩٨٢٢٥,٣	١٠٠,٠	٤٧٨٩٣,٥	٥٧١٤١,٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات.
تم اعتماد قيمة الصادرات بالدينار العراقي في احتساب نسبة المساهمة.

ولرصد تطور هيكل الصادرات العراقية من خلال تتبع حركة مكوناتها والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي:

١- صادرات النفط الخام

شهدت قيمة صادرات النفط الخام تطورات ملموسة فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٧٠٤٠٠,٣) مليار دينار وباهمية نسبية (٩٩,٢%) ارتفعت في عام ٢٠١٨ لتسجل ما قيمته (٩٩٠٦٩,٢) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٩٨,٤%) نتيجة لتحسن اسعار النفط في الاسواق الدولية ، اما في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فقد تراجعت قيمة الصادرات النفطية لتسجل (٩٢٨١٩) و(٤٩٦٨٩,٦) مليار دينارعلى التوالي وبنسبة تغير سنوي سالب بلغت (-٤٦,٥%) مقارنة مع العام السابق ، ويعزى ذلك الى الازمة المزدوجة (صحية واقتصادية) التي اجتاحت العالم ، وعند تتبع اجمالي قيمة الصادرات النفطية وحسب الاشهر لعام ٢٠٢٠ وحسب ما موضح من من خلال بيانات الجدول (٤٩) فقد شهد شهر كانون الثاني اعلى قيمة لصادرات النفط الخام والتي بلغت (٧٣٣٤,٤) مليار دينار لتشكل نسبة مساهمة (١٤,٨%) ، اما ادنى قيمة لصادرات النفط الخام فقد سجلت في شهر نيسان لتصل الى (١٧٩٦,٩) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة بحدود (٣,٦ %) .

شكل (٤٦)

اجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

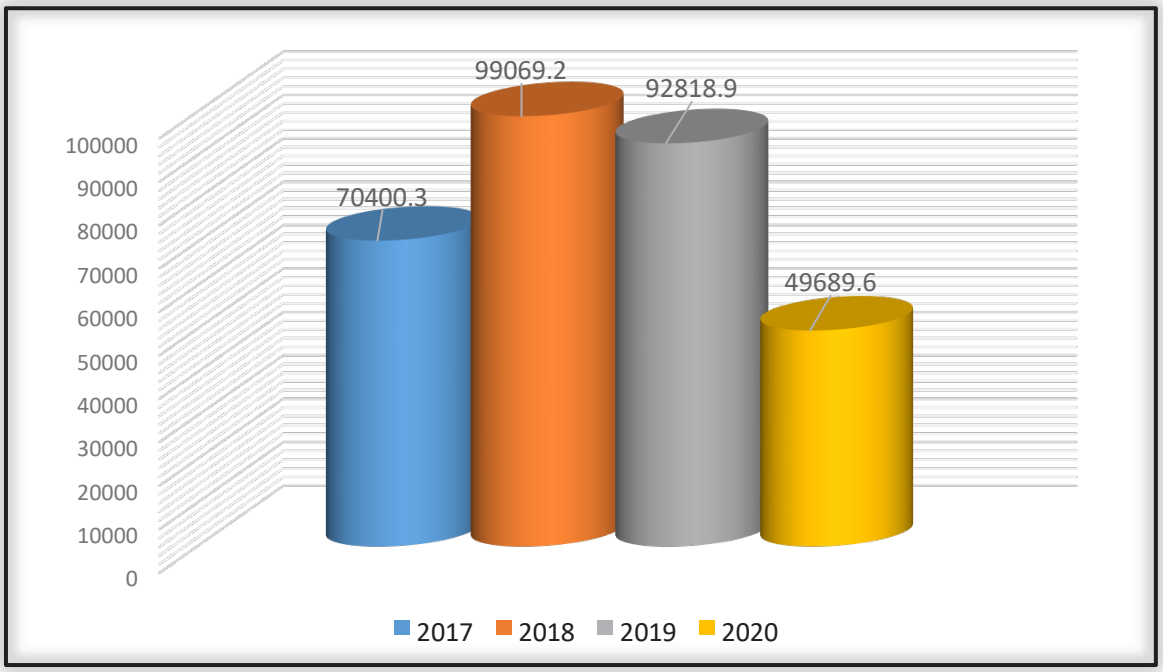

٢- صادرات المنتجات النفطية

تتكون المنتجات النفطية من (زيت الوقود الاعتيادي ، نفثاً ، بنزين طبيعي ، تقطير فراغي ، اسلفت) ، فمن بيانات الجدول (٤٩) يتضح بانها قد سجلت في عام ٢٠١٧ بحدود (٢٠١,١) مليار دينار والتي تعود إلى منتجات النفثا فقط ، إما في عام ٢٠١٨ فقد ارتفعت قيمة المنتجات النفطية لتسجل (٤٠٣,٧) مليار دينار، إذ سجل النفثا اعلى قيمة بلغ (٣٩٨,٥) مليار دينار ، فيما سجل الاسفلت (٥,٢) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٩ فقد سجلت قيمة المنتجات النفطية (١٥٤٧,٢) مليار دينار ، اذ سجل زيت الوقود الاعتيادي اعلى قيمة بلغ (٨٥٩,٠) مليار دينار ، وسجل النفثا (٦١٣,٣) مليار دينار ، فيما سجل البنزين الطبيعي وتقطير فراغي (٥٠,٧) و (٢٤,١) مليار دينار على التوالي لنفس العام ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية بحدود (٢٨٢٢,٩) مليار دينار ، ولتتبع **قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام ٢٠٢٠** فقد سجلت في شهر كانون الاول أعلى قيمة لصادرات المنتجات النفطية لتبلغ (٣٧٠,٤) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (١٣,١%) ، بينما سجل شهر نيسان اقل قيمة بلغت (١٤٥,٩) مليار دينار وباهمية نسبية (٥,٢%) .

جدول (٤٩)
أجمالي قيمة الصادرات حسب الاشهر لسنة ٢٠٢٠ (القيمة مليون دينار عراقي & دولار امريكي)

الشهر	صادرات النفط الخام		الاهمية النسبية %	صادرات المنتجات النفطية		الاهمية النسبية %	الصادرات السلعية		الاهمية النسبية %	المجموع		الاهمية النسبية %
	مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار	
كانون الثاني	٦١٦٣,٤	٧٣٣٤,٤	١٤,٨	٢٢٠,١	٢٦١,٩	٩,٣	٨٠,٩	٩٥,٧	٢,١	٦٤٦٤	٧٦٩٢	١٣,٥
شباط	٤٨٤١,٩	٥٧٦١,٨	١١,٦	١٧٠,٤	٢٠٢,٨	٧,٢	١٢٣١,٤	١٤٥٥,٥	٣١,٤	٦٢٤٤	٧٤٢٠,١	١٣
اذار	٢٩٨٠,٧	٣٥٤٧	٧,١	١٩٤	٢٣٠,٩	٨,٢	٢٤,٢	٢٨,٦	٠,٦	٣١٩٩	٣٨٠٦,٥	٦,٧
الفصل الأول	١٣٩٨٦	١٦٦٤٣,٣	٣٣,٥	٥٨٤,٥	٦٩٥,٥	٢٤,٧	١٣٣٦,٥	١٥٧٩,٧	٣٤,١	١٥٩٠٧	١٨٩١٨,٦	٣٣,١
نيسان	١٥١٠	١٧٩٦,٩	٣,٦	١٢٢,٦	١٤٥,٩	٥,٢	٥٠٧,٢	٥٩٩,٥	١٣	٢١٤٠	٢٥٤٢,٣	٤,٤
ايار	٢١٣٦,١	٢٥٤١,٩	٥,١	١٦٠,٨	١٩١,٤	٦,٨	١٨٥,٤	٢١٩,٢	٤,٧	٢٤٨٢	٢٩٥٢,٥	٥,٢
حزيران	٢٨٧١,٣	٣٤١٦,٨	٦,٩	١٩٩,٦	٢٣٧,٥	٨,٤	١,٩	٢٢٦٧,٧	٠,١	٣٠٧٣	٣٦٥٦,٦	٦,٤
الفصل الثاني	٦٥١٧,٤	٧٧٥٥,٧	١٥,٦	٤٨٣	٥٧٤,٨	٢٠,٤	٦٩٤,٥	٨٢٠,٩	١٧,٨	٧٦٩٤,٩	٩١٥١,٤	١٦
النصف الأول	٢٠٥٠٣,٤	٢٤٣٩٩	٤٩,١	١٠٦٧,٥	١٢٧٠,٣	٤٥,١	٢٠٣١	٢٤٠٠,٦	٥١,٩	٢٣٦٠١,٩	٢٨٠٧٠	٤٩,١
تموز	٣٤٩١,٨	٤١٥٥,٢	٨,٤	٢٠٨,١	٢٤٧,٦	٨,٨	٧,٦	٨,٩	٠,٢	٣٧٠٨	٤٤١١,٨	٧,٧
أب	٣٤٩٢,٢	٤١٥٥,٧	٨,٤	١٩٤,٢	٢٣١,١	٨,٢	٤٦٨,٤	٥٥٣,٧	١٢	٤١٥٥	٤٩٤٠,٥	٨,٦
ايلول	٣١٧٢,٩	٣٧٧٥,٧	٧,٦	١٧٧,٤	٢١١,١	٧,٥	١٧,٣	٢٠,٥	٠,٤	٣٣٦٨	٤٠٠٧,٣	٧
الفصل الثالث	١٠١٥٦,٩	١٢٠٨٦,٧	٢٤,٤	٥٧٩,٧	٦٨٩,٨	٢٤,٥	٤٩٣,٣	٥٨٣,١	١٢,٦	١١٢٢٩,٩	١٣٣٥٩,٧	٢٣,٤
تشرين الاول	٣٤٥٦,٧	٤١١٣,٥	٨,٣	٢٦٩,٨	٣٢١,١	١١,٣	٧,٣	٨,٧	٠,٢	٣٧٣٤	٤٤٤٣,٢	٧,٨
تشرين الثاني	٣٤٠٣,٧	٤٠٥٠,٤	٨,٢	١٤٣,٩	١٧١,٢	٦	٣٦٢,١	٤٢٨	٩,٢	٣٩١٠	٤٦٤٩,٦	٨,١
كانون الاول	٤٢٣٥,٣	٥٠٤٠	١٠,١	٣١١,٣	٣٧٠,٤	١٣,١	٨٧١,٦	١٢٠٨,٦	٢٦,١	٥٤١٨	٦٦١٩	١١,٦
الفصل الرابع	١١٠٩٥,٧	١٣٢٠٣,٩	٢٦,٦	٧٢٥	٨٦٢,٨	٣٠,٤	١٢٤١	١٦٤٥,٢	٣٥,٥	١٣٠٦١,٧	١٥٧١١,٩	٢٧,٥
النصف الثاني	٢١٢٥٢,٦	٢٥٢٩٠,٦	٥١	١٣٠٤,٧	١٥٥٢,٦	٥٤,٩	١٧٣٤,٣	٢٢٢٨,٣	٤٨,١	٢٤٢٩,٦	٢٩٠٧١,٥	٥٠,٨
المجموع العام	٤١٧٥٦	٤٩٦٨٩,٦	١٠٠	٢٣٧٢	٢٨٢٢,٩	١٠٠	٣٧٦٥	٤٦٢٩	١٠٠	٤٧٨٩٤	٥٧١٤١,٥	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات التجارة .

٣- الصادرات السلعية الأخرى

شهدت الصادرات السلعية الأخرى تطورات ايجابية فبعد ان سجلت في عام ٢٠١٧ ما قيمته (٣٤٨,٧) مليار دينار ، ارتفعت في عام ٢٠١٨ لتصل الى (١٢١٢) مليار دينار ، وقد استمرت في تحقيق الزيادات في قيمة صادراتها لتسجل في عام ٢٠١٩ بحدود (٣٨٥٩,١) مليار دينار، وفي عام ٢٠٢٠ فقد حققت ما قيمته (٤٦٢٩) مليار دينار ، لتسجل وحسب الأشهر لعام ٢٠٢٠ بحدود (١٤٥٥,٥) مليار دينار وذلك في شهر شباط والذي يمثل اعلى قيمة للصادرات السلعية وباهمية نسبية بلغت (٣١,٤ %) ، في حين سجلت اقل قيمة في شهر حزيران بلغت (٢٢٦٧.٧) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٠,١ %) ، وفيما يتعلق بحركة الصادرات السلعية الأخرى مع اهم الشركاء التجاريين للعراق خلال عام ٢٠٢٠ والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (٥٠) فقد احتلت الهند المرتبة الاولى ولتسجل ما قيمته (٢١٧١,١) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٤٦,٩%) تلتها دولة الامارات العربية وبقيمة (١٨٠٤,١) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٣٩%) ، ثم سنغافورة لتأتي بالمرتبة الثالثة وبقيمة (٣٢٥,٧) مليار دينار وباهمية نسبية بلغت (٧ %) وهكذا بالنسبية الى بقية الدول وحسب ما موضح في الجدول (٥٠) .

جدول (٥٠)
قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام ٢٠٢٠

البلد	٢٠٢٠		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليار دينار	
الهند	١٧٦١,٥	٢١٧١,١	٤٦,٩
الإمارات العربية المتحدة	١٤٥٠,٧	١٨٠٤,١	٣٩
سنغافورة	٢٧٥,٦	٣٢٥,٧	٧
ماليزيا	١٧١,٥	٢٠٢,٨	٤,٤
كوريا الجنوبية	٦٣,٣	٧٤,٨	١,٦
ايران	١٥,٥	١٨,٤	٠,٤
لبنان	١٠,١	١١,٩	٠,٣
الجمهورية العربية السورية	٧,٩	٩,٣	٠,٢
جمهورية مصر العربية	٢,٦	٣,٠٣	٠,١
جمهورية الاردن الهاشمية	٤,٤	٥,٢	٠,١
دول أخرى	٢,٣	٢,٨	٠,٢
المجموع العام	**٣٧٦٥,٣**	**٤٦٢٩**	**١٠٠**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للصادرات لعام ٢٠٢٠ .

ثالثاً : مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

لتتبع تطور مؤشرات التجارة الخارجية خلال الربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١ والربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (٥١) والشكل (٤٧) ، يتضح بان الصادرات السلعية قد حققت تطورات ايجابية ملموسة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ لتسجل ما قيمته (١٨٠٧٨) مليون دولار وبنسبة تغير (٢٦,٨ %) عن الربع الاول من نفس العام ، وبالمقارنة مع نفس المدة من العام السابق فقد حققت ما نسبته (١١٤,٩%) ، اما بخصوص الواردات السلعية فقد شهدت تطورات ايجابية لتبلغ في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بحدود (٩١٤٨) مليون دولار وبنسبة تغير بلغت (١١٨ %) عن الربع الاول من نفس العام ، وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ فقد حققت نسبة تغير بلغت (٤٤,٧ %) ، لينعكس بتحقيق الميزان التجاري تغيرات ايجابية بلغت (٣٢٦,٧%) بالمقارنة بين الربع الثاني لعام ٢٠٢١و عام ٢٠٢٠ ، الا انه سجل انخفاضاً وبنسبة (١١,٢%) بالمقارنة بين الربعين الاول والثاني من عام ٢٠٢١ .

جدول (٥١)

الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

(مليون دولار)

المؤشرات	الربع الثاني ٢٠٢٠	الربع الاول ٢٠٢١	الربع الثاني ٢٠٢١	نسبة التغير %	نسبة التغير %
الصادرات السلعية	٨٤١٣	١٤٢٥٨	١٨٠٧٨	١١٤,٩	٢٦,٨
الواردات السلعية	٦٣٢٠	٤١٩٧	٩١٤٨	٤٤,٧	١١٨
صافي الميزان التجاري	٢٠٩٣	١٠٠٦١	٨٩٣٠	٣٢٦,٧	١١,٢-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثاني لعام ٢٠٢١.

شكل (٤٧)

الصادرات والواردات السلعية للربع الثاني لعام ٢٠٢٠ والربعين الاول والثاني لعام ٢٠٢١

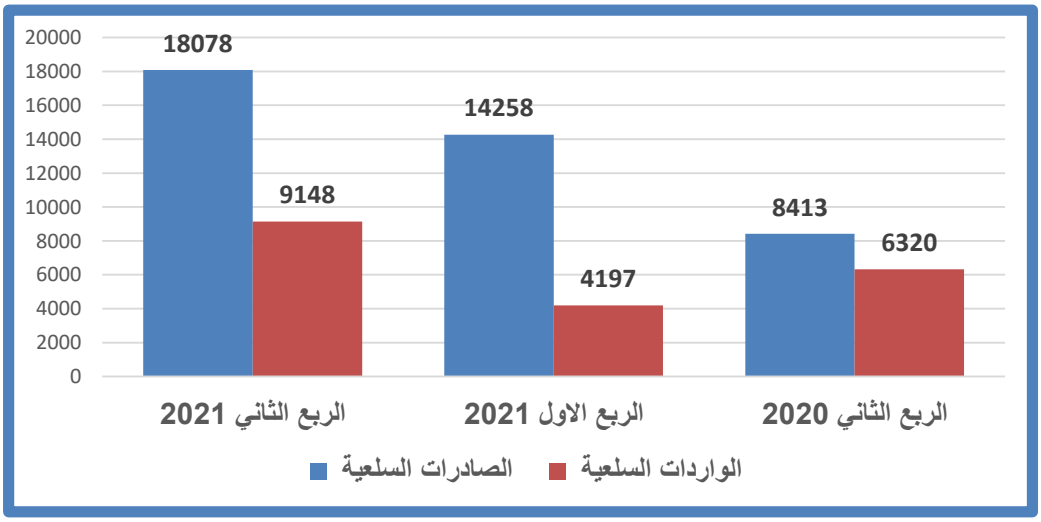

الفصل السابع
تنمية البنى التحتية

تعد كفاءة البنى التحتية أحد الأدلة المهمة على مستوى تقدم إي مجتمع إذ تعكس تلك الكفاءة المواصفات الفنية والهندسية المتطورة إلى جانب الإمكانات المتاحة للتمويل والتجديد ، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والممارسات السلوكية ذات الصلة بوظائف تلك البنى ، والممارسات التي تشكل ضغطاً على كفاءة الخدمة من حيث الاستمرار والوفرة .

وقد تعرضت اغلب البنى التحتية في العراق إلى دمار هائل إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للحكومة ، وهكذا تواصل الخلل والدمار على نحو تراكمي لينعكس بتراجع مستوى الخدمات المقدمة .ورافق هذا التراجع في كفاءة البنى التحتية زيادة في حجم السكان ، وإعادة توزيع ديموغرافي بسبب الظروف الأمنية التي أدت إلى الهجرة والنزوح ، مما انعكس أثره سلباً على أداء الوظائف الاقتصادية بسبب ضعف التجهيز للطاقة الكهربائية والمياه وانحسار فاعلية قطاع النقل ولهذا سيتناول هذا الفصل أهم أنشطة البنى التحتية والمتمثلة بنشاط الكهرباء ونشاط الماء والصرف الصحي ونشاط النقل.

أولا: نشاط الكهرباء

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الطاقة ، وقد أدت الحروب المستمرة والعقوبات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ التسعينات إلى تدهورها بصورة بالغة ، لاسيما وان العراق يمتلك اليوم احتياطات كبيرة من النفط والغاز تؤهله إلى بلوغ مراكز تنافسية مرموقة ، إلا انه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره ، كما إن الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ومن ثم العجز المزمن في نظم القوى الكهربائية المحلية لتلبية الطلب الكلي وبحكم كون الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولأنشطته المختلفة ومؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي فقد أولت الحكومة اهتماما بتأهيل هذه البنية الارتكازية الأساسية من خلال رصد المبالغ الاستثمارية اللازمة لها ، والطاقة الكهربائية بأنشطتها الثلاثة (الإنتاج ، النقل ، التوزيع) تعد من العوامل المساعدة لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينها وكالاتي: -

١. نشاط الإنتاج

يعد نشاط انتاج الطاقة الكهربائية من الحلقات المهمة في منظومة الطاقة الكهربائية فهو يمثل المرحلة الأولى منها ، وللوقوف على مراحل تطور الإنتاج فمن خلال بيانات الجدول (٥٢) الذي يوضح كمية انتاج الطاقة الكهربائية اذ بلغت في عام ٢٠١٧ (٨٥٥٠٨٠٤٦) ميكا واط /ساعة الا انها تراجعت في عام ٢٠١٨ لتسجل (٨٢١٣٠١٩٤) ميكا واط /ساعة ، وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغت (٨٧٨٩٩٩٣) ميكا واط /ساعة الا ان هذه الكميات من الإنتاج لاتغطي الحاجة الفعلية للطاقة

الكهربائية مما دفع الحكومة لتامين المتبقي من تلك الطاقه عن طريق الاستيراد والبالغ في عام ٢٠١٩ (٣٥٣٠٥٣١١) ميكا واط /ساعة .

جدول (٥٢)
كمية انتاج الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)
(ميكا واط /ساعة)

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
كمية الانتاج	٨٥٥٠٨٠٤٦	٨٢١٣٠١٩٤	٨٧٨٩٩٩٩٣

المصدر: وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الاحصائي السنوي .

ولرصد معدلات الإنتاج الفعلي حسب نوع المحطات فمن بيانات الجدول (٥٣) يتضح بان معدل الإنتاج الفعلي قد شهدت تحسناً ملحوظاً اذ بلغ معدل إنتاج الطاقة الكهربائية في عام ٢٠١٧ حوالي (١٠٨٣٠) ميكا واط /ساعة منها (٣٥١٨) ميكا واط منتج في المحطات البخارية و(٥٨١٠) ميكا واط انتاج المحطات الغازية ، و(١٨٥) ميكا واط انتاج محطات الديزل ، في حين بلغ إنتاج المحطات الكهرومائية (٢٤٨) ميكا واط ، إما الطاقة المستوردة مع البارجات فقد بلغت (١٠٦٩) ميكا واط ، ويعزى سبب زيادة الطاقة المستوردة مع البارجات إلى كون إن اغلب المحطات التي تعمل بالطاقة الحرارية والمائية والغازية تقع ضمن المحافظات الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية (داعش) في محافظات صلاح الدين ، نينوى ، الانبار ، وكركوك وقد اضطرت للإغلاق بسبب الظروف التي مرت بها ، وفي عام ٢٠١٨ فقد شهد معدل انتاج الطاقة تحسناً ليبلغ بحدود (١٣٠٠٢) ميكا واط/ ساعة وتعزى الزيادة في معدلات انتاج الطاقة الكهربائية الى زيادة الطاقة المستوردة فضلا عن المحطات الاستثمارية التي دخلت الى الخدمة على أثر انخفاض معدلات الإنتاج في المحطات الكهربائية العاملة ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ معدل انتاج الطاقة (١٤٠٦٤) ميكا واط/ساعة وهي موزعة على المحطات البخارية (٢٩٦٨) ميكا واط/ساعة ونسبة مشاركة (٢١%) والغازية (٥٧٤٥) ميكا واط/ساعة وبنسبة مشاركة (٤١%) ومحطات الديزل (٧٥٤) ونسبة مشاركة (٥%) ومحطات الكهرومائية (٥٦٧) ميكا واط/ساعة وبنسبة مشاركة (٤%) والطاقة المستوردة (٤٠٣٠) ميكا واط/ساعة وبنسبة مشاركة (٢٩ %) .

جدول (٥٣)
معدل الانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (٢٠١٧ ـ ٢٠١٩)
(ميكا واط/ساعة)

محطات الإنتاج	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	نسبة المشاركة %
محطات بخارية	٣٥١٨	٣٢٧٠	٢٩٦٨	٢١
محطات غازية	٥٨١٠	٥٥٢١	٥٧٤٥	٤١
محطات ديزل	١٨٥	٣٧٦	٧٥٤	٥
محطات كهرومائية	٢٤٨	٢٠٨	٥٦٧	٤
الطاقة المستوردة + البارجات	١٠٦٩	٣٦٢٧	٤٠٣٠	٢٩
الإجمالي	١٠٨٣٠	١٣٠٠٢	١٤٠٦٤	١٠٠

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التنقرير الاحصائي السنوي .

شكل (٤٨)
اجمالي معدل إلانتاج الفعلي للطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧ـ٢٠١٩)

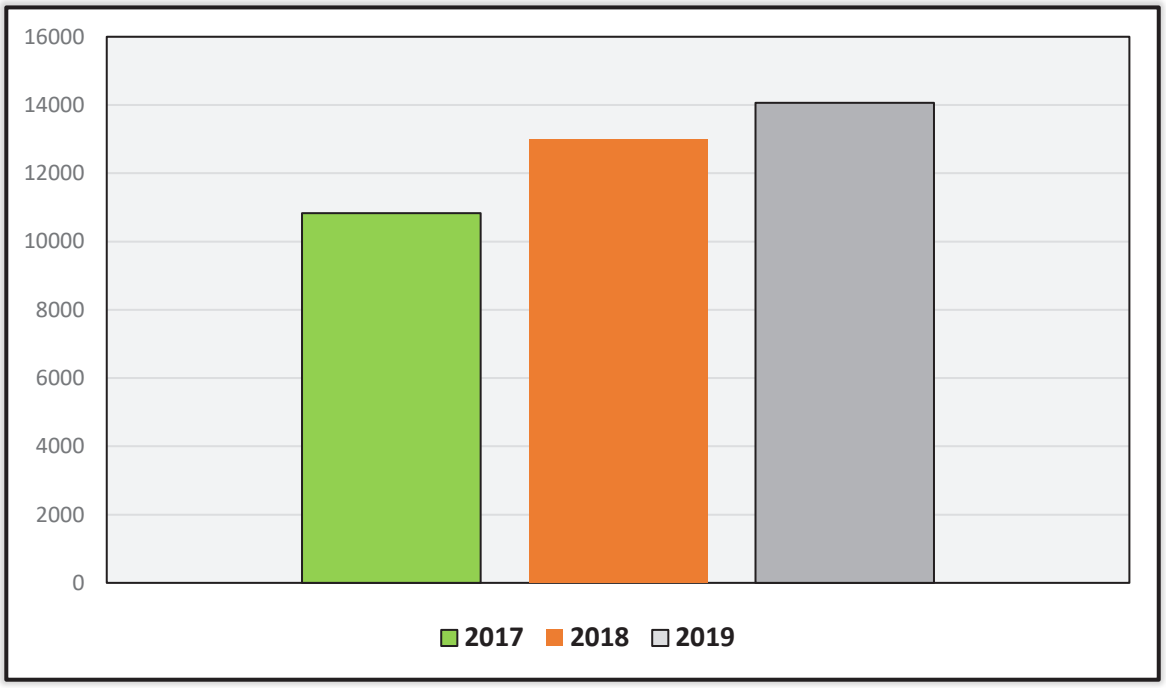

ومن الملاحظ إن تطور إنتاج الطاقة الكهربائية لم يتطور بشكل ملحوظ ليتناسب مع الدعم والأولوية الذي أعطته الحكومة ضمن برامجها الاستثمارية السنوية إذ لم تؤشر كميات إنتاج الطاقة إي تحسن بل يلاحظ التذبذب والاعتماد على الطاقة المستوردة بسبب عدم تنفيذ عقود التجهيز والتلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع لأسباب فنية أو تعاقدية ، فضلا عن تقادم معظم المحطات الكهربائية الأمر الذي انعكس في قصور إمدادات واستدامة الطاقة الكهربائية للأنشطة الاقتصادية والتي يمكن لكل من هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة إن تشكل أساسا لتطوير العديد من الصناعات الثانوية وشركات الخدمات المرتبطة بها ، فهي توفر حلقة وصل حيوية في تحويل مصادر الطاقة في العراق إلى قوة اقتصادية وطنية تصبح مصدر إنتاج ضخم ومربح للعراق وتلبي جميع احتياجاته بدلا من الاستيراد لسد الطلب المحلي .

٢. نشاط النقل: -

يمثل المرحلة الثانية من مراحل المنظومة الكهربائية حيث تستلم الطاقة من محطات التوليد وتحويلها من خلال محطات التحويل ذات الجهد (٤٠٠ K,V) و(١٣٢ K,V) وخطوط الضغط العالي والفائق لتحويلها الى (٣٣ K,V) و(١١ K,V) وتجهيزها الى مديريات توزيع الكهرباء من خلال خطوط نقل الطاقة ، اذ يوجد نوعان من هذه الخطوط احداهما ذات جهد (٤٠٠ K,V) والأخرى ذات جهد (١٣٢ K,V) ولتتبع تطور نشاط شبكات نقل الطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (٥٤) الذي يكشف عن إعداد الخطوط لنقل الطاقة ، اذ يشير الى انها بلغت في عام ٢٠١٧ ذات الجهد (K,V٤٠٠) بحدود (٦١) خط وبطول (٥٥٠٥) كم وفي محطات ذات الجهد (K,V١٣٢) بلغت (٤٩٥) خط وبطول (١١٨٨٢) كم ، وفي عام ٢٠١٨ فقد بلغت اعداد خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد (K,V٤٠٠) (٦٥) خط وبطول (٤٣٠٦) كم وفي محطات ذات الجهد (K,V١٣٢) بلغت (٤٢٥) خط وبطول (١١٥٦٧) كم ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت إعداد أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية في المحطات ذات الجهد (٤٠٠ ك,ف) حوالي (٦٨) وبطول حوالي (٤٤٢٤) كم والمحطات ذات الجهد (١٣٢ ك,ف) فقد بلغت بحدود (٤٩٥) وبطول حوالي (١٢٢٢٩) كم ، إما بالنسبة إلى عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (٥٦) الذي يوضح عدد محطات التحويل العاملة في شبكات نقل الطاقة الكهربائية ، يتضح بانها قد بلغت في عام ٢٠١٧ بالنسبة لمحطات ذات (٤٠٠) كيلو فولت بحدود(١٨) محطة وبسعة (M,V,A(١٧٥٠٠ وفي عام ٢٠١٨ فقد بلغت (١٩) محطة وبسعة (M,V,A(١٩٥٠٠ , وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغت (٢٠) محطة وبسعة تصميمية بلغت (٢٠٢٥٠) M,V,A ، اما بالنسبة الى محطات ذات الجهد (K,V١٣٢) فقد بلغت في عام ٢٠١٧ (٢٣٤)

محطة وبسعة (٣٢٧١٧) M,V,A ، لترتفع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ اذ بلغت (٢٣٧) محطة وبسعة (٣٥٠٩٨,٥) M,V,A ، و(٣٧٦٩١)M,V,A على التوالي .

جدول (٥٤)
إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧ ـ ٢٠١٩)

العام	الجهد /٤٠٠ ك,ف		الجهد /١٣٢ ك,ف	
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)
٢٠١٧	٦١	٥٥٠٥	٤٩٥	١١٨٨٢
٢٠١٨	٦٥	٤٣٠٦	٤٢٥	١١٥٦٧
٢٠١٩	٦٨	٤٤٢٤	٤٥٩	١٢٢٢٩

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (٤٩)
أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

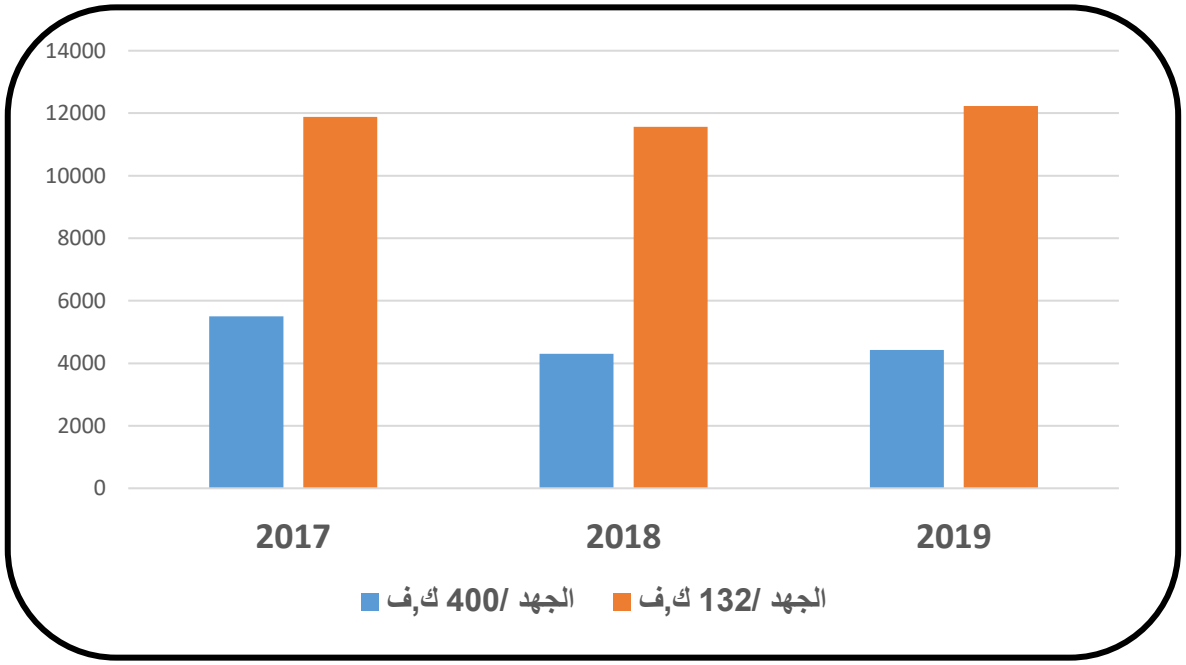

جدول (٥٥)
عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧ ـ ٢٠١٩)

العام	٤٠٠ ك ، ف		١٣٢ ك ، ف	
	العدد	السعة التصميمية	العدد	السعة التصميمية
٢٠١٧	١٨	١٧٥٠٠	٢٣٤	٣٢٧١٧
٢٠١٨	١٩	١٩٥٠٠	٢٣٧	٣٥٠٩٨,٥
٢٠١٩	٢٠	٢٠٢٥٠	٢٣٧	٣٧٦٩١

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (٥٠)
السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

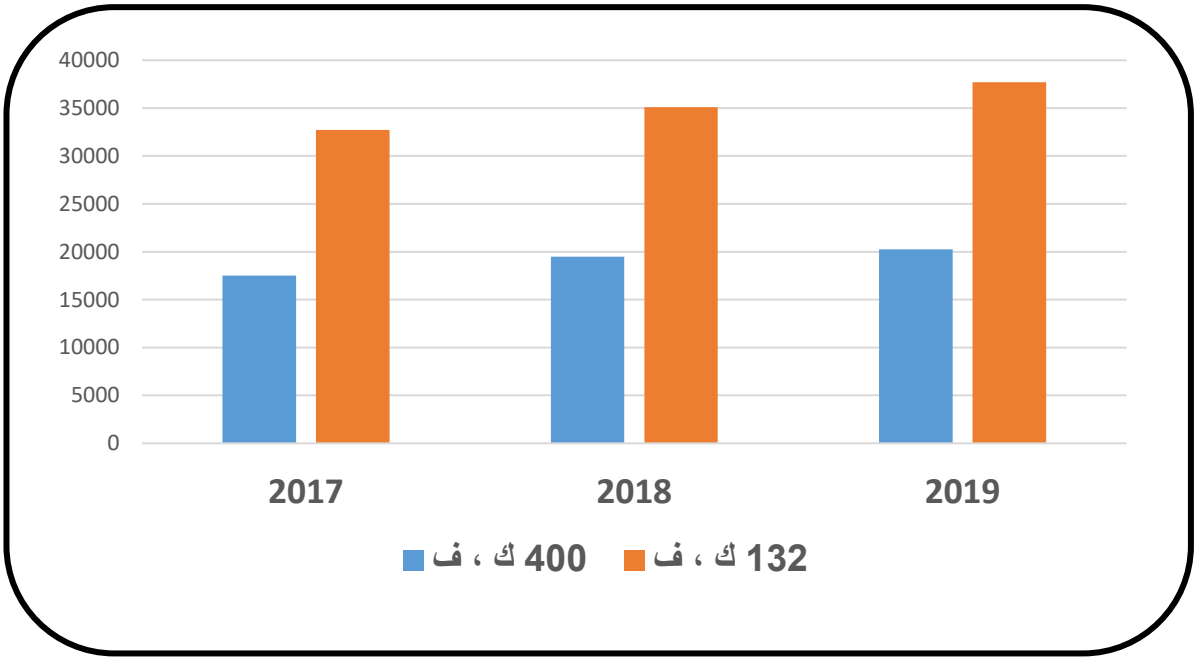

٣. نشاط التوزيع: -

تقوم الشركات المختصة باستلام الطاقة الكهربائية المجهزة من محطات التحويل على الجهدين (K,V٣٣) و(K,V١١) وتوزيعها على عموم المستخدمين للطاقة الكهربائية من خلال شبكات التوزيع (الهوائية والارضية) المنتشرة في كافة انحاء العراق ، وللوقوف على تطورات هذا التشكيل ضمن نشاط الكهرباء ، فمن بيانات الجدول (٥٦) يتضح إن إعداد وأطوال شبكات التوزيع متباينة وليست على نسق واحد ، وهناك تزايد ملحوظ في عدد الخطوط فبالنسبة الى خطوط (٣٣ ك,ف) فقد بلغت الخطوط الهوائية في عام ٢٠١٧ (٦٧٩) خط وبطول (٩٠١٦) كم ، وخطوط القابلو (٧٧٢) خط وبطول (٣٣٧٠) كم ، اما بالنسبة لخطوط (١١ ك,ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (٦٢٨٠) خط وبطول (٥٩٧٦٦) كم ، اما لخطوط القابلو فقد بلغت (١٣٤٩) خط وبطول (٣٧٤٥) كم ، اما فيما يخص محولات (٠,٤/١١ ك,ف) فقد بلغت اعدادها (١٥٠٤٨٩) خط وبسعة (M,V,A(٥١١١٦ ، اما في عام ٢٠١٨ فقد بلغت الخطوط الهوائية (٦٧١٧) خط وبطول (٦٤٢١٩) كم ، وخطوط القابلو (١٢٨٦) خط وبطول (٢٨٨٦) كم ، اما بالنسبة لخطوط (١١ ك,ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (٧٣٦) خط وبطول (٨٨٤٠) كم ، اما لخطوط القابلو فقد بلغت (٧٦٩) خط وبطول (٢٩٣٨) كم ، اما فيما يخص محولات (٠,٤/١١ ك,ف) فقد بلغت اعدادها (١٦٣١٤٦) خط وبسعة (M,V,A(٥٤٩٠٤ ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت اعدادها بالنسبة لخطوط (٣٣) كيلو فولت الهوائية بحدود (١٩٣٠) خط وبطول (٢٠٥٢٩) كم وبالنسبة للقابلو فقد بلغت (٩٣٤) خط وبطول (٧٣٤١٧) كم وبالنسبة لخطوط (١١) كيلو فولت فالهوائية

بلغت اعدادها (٥٣٥٣) خط وبطول (٤٤٠٩١) كم ، وخطوط القابلو فقد بلغت (١٩٦٨) خط وبطول (٦٠٩٩) كم ، اما محولات (٠,٤/١١) كيلو فولت فقد بلغت (١٢٠٨٤٨) خط وبسعة (٥٧٦١٨) M,V,A .

جدول (٥٦)
إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

العام	خطوط ٣٣ ك,ف				خطوط ١١ ك,ف				محولات ٠,٤/١١ ك,ف	
	هوائية		قابلو		هوائية		قابلو		العدد	السعة
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)		
٢٠١٧	٦٧٩	٩٠١٦	٧٧٢	٣٣٧٠	٦٢٨٠	٥٩٧٦٦	١٣٤٩	٣٧٤٥	١٥٠٤٨٩	٥١١١٦
٢٠١٨	٦٧١٧	٦٤٢١٩	١٢٨٦	٢٨٨٦	٧٣٦	٨٨٤٠	٧٦٩	٢٩٣٨	١٦٣١٤٦	٥٤٩٠٤
٢٠١٩	١٩٣٠	٢٠٥٢٩	٩٣٤	٧٣٤١٧	٥٣٥٣	٤٤٠٩١	١٩٦٨	٦٠٩٩	١٢٠٨٤٨	٥٧٦١٨

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

إما بالنسبة إلى توزيع الطاقة الكهربائية والمجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (٢٠١٧- ٢٠١٩) فمن بيانات الجدول (٥٧) يتضح بإن هناك تزايد نسبي في حجم الحصص الموزعة من الطاقة الكهربائية ، فقد سجلت حصة الصنف المنزلي عام ٢٠١٧ مانسبته (٦١%) وكذلك الحال بالنسبة إلى أصناف المستهلكين الآخرين فقد سجل كل من الصنف التجاري والزراعي والصناعي والحكومي بحدود (٦%) ، (٢%) ، (١٢%) ، (١٩%) على التوالي وباجمالي طاقة مجهزة (٤٠٧٧٠٦٢٢) م,و,س ، وفي عام ٢٠١٨ فقد تراجعت حصة الاستهلاك المنزلي لتسجل ما نسبته (٥٩%) وحصة القطاع الحكومي ما نسبته (١٥%) ونشاط الزراعة ما نسبته (١%) مع محافظة كل من النشاط التجاري والصناعي على حصته من الطاقة الكهربائية المجهزة والبالغة نسبتهما (٦%) و(١٢%) على التوالي وباجمالي الطاقة المجهزة والبالغة (٣٩٥٩٣٩٩٣) ميكا واط/ساعة ، اما في عام ٢٠١٩ فقد سجلت حصة الصنف المنزلي مانسبته (٦١,٤%) ، اما بقية الاصناف فقد سجلت كل من الحكومي والصناعي والتجاري والزراعي مانسبته (١٢,٣%) و(١١,٢%) و(٦,٢%) و(١,٤%) على التوالي وبطاقة اجمالية مجهزة بحدود (٤٢٨٦٦٢٠) ميكا واط /ساعة .

جدول (٥٧)

توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩) (م,و,س)

العام	اجمالي الطاقة	منزلي	%	تجاري	%	حكومي	%	زراعي	%	صناعي	%
٢٠١٧	٤٠٧٧٠٦٢٢	٢٤٩٩٣١٧٤	٦١	٢٤٨٣٩٦٥	٦	٧٥٥٣٧٩٠	١٩	٧٠٩٧٩٠	٢	٥٠٢٩٩٠٢	١٢
٢٠١٨	٣٩٥٩٣٩٩٣	٢٣٣٤٥٠٥٣	٥٩	٢٣١١٤٣٣	٦	٥٨٨٤٥٠٥	١٥	٥٠٤١٢١	١	٤٧٨٣٥٢٩	١٢
٢٠١٩	٤٢٠٨٦٦٢٠	٢٥٨٣٣٧٩٤	٦١,٤	٢٦٠٧١٤١	٦,٢	٥١٨١٦٥٤	١٢,٣	٥٩٩٠٧٣	١,٤	٤٧١٢٥٦٠	١١,٢

المصدر : وزارة الكهرباء ، مركز المعلوماتية والنظم ، التقرير الإحصائي السنوي .

شكل (٥١)

اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

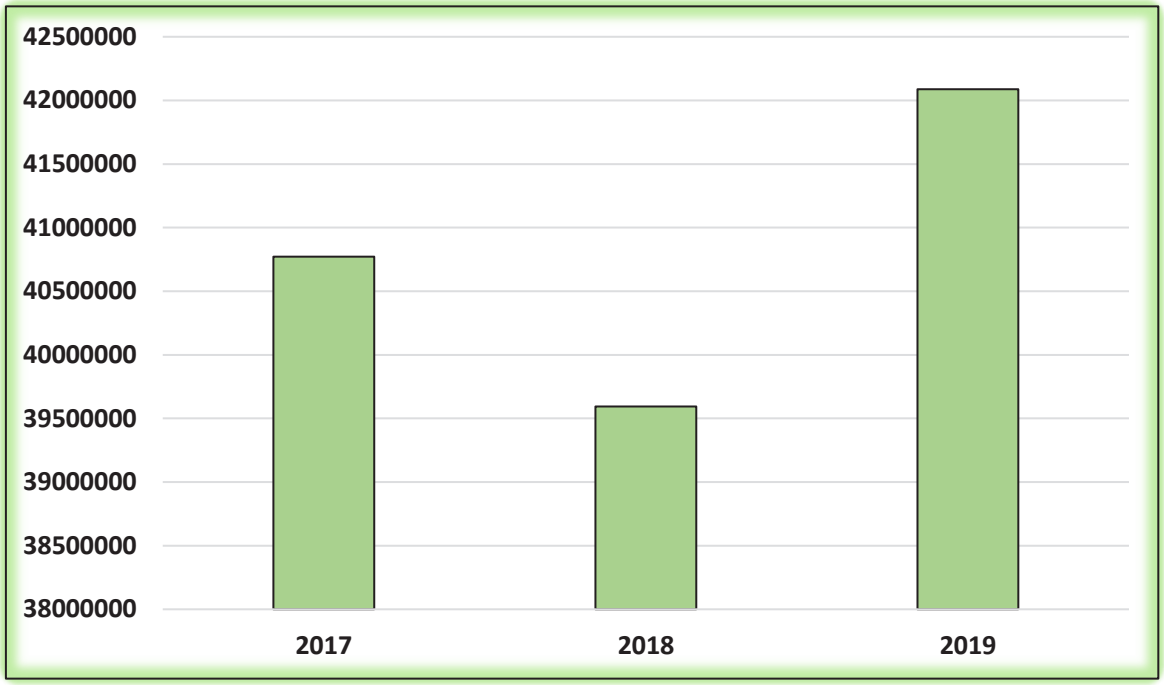

يتضح مما تقدم إن منظومة الكهرباء في العراق تدور في حلقة مفرغة بين ضعف قدرتها على التوصيل وعدم إمكانية الاعتماد عليها على النحو المطلوب على الرغم من التحسن الطفيف في الآونة الأخيرة ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات من شأنها ضمان سلامة المنظومة على المدى الطويل ، وتعد ابرز مشاكل نشاط الكهرباء هي التدابير المحدودة والتي تزيد من تدهورها ، وعدم القدرة على تنفيذ الإعمال التجارية العادية وفقا لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه ، وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وشدة حرارته في فصل الصيف ، فأن نقص الطاقة الكهربائية يشكل صعوبات

للإفراد ، وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية إلى انتشار تركيب المولدات الديزل الخاصة (المولدات الأهلية) والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف كبيرة تقع على كاهل المواطن ، وتلوث الهواء والاضرارالبيئية ، ويعزى هذا النقص إلى مجموعة متنوعة من أوجه القصور في منظومة الطاقة الكهربائية التي لا تعمل بكامل سعتها ، نظرا لظروف التشغيل غير القياسية وتقادم عمر محطات توليد الكهرباء مما اثر على قدرة التجهيز الفعلية للطاقة والتي لم تصل في احسن الأحوال الى (٦٠%) ، فضلا عن كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بتراجع اداء الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل وتسد حاجة الطلب المحلي المتنامي ، ومن جهة أخرى فأن المحطات الكهربائية الموجودة تعاني من اختناقات تيار الضغط العالي حيث تفوق الأحمال قدرة شبكة نقل الكهرباء الموفرة للخدمة لاسيما في منطقة الوسط وتحديدا في محافظة بغداد ، كما إن خطوط الكهرباء الحالية بحاجة إلى تعزيز من خلال مد خطوط إضافية لتخفيف الاختناقات وتحسين مستوى مرونة منظومة الكهرباء وزيادة قدرتها على توصيل التيار على النحو المطلوب وتقليل نسبة الضائعات و البالغة في عام ٢٠١٩ بحدود (٦١,٤%) ، إما شبكات توزيع الكهرباء فهي تعاني من مشاكل مماثلة كزيادة الحمل نتيجة للنمو العشوائي للسكن وكثرة التجاوزات على الشبكة والتي تبلغ في عام ٢٠١٩ بحدود (٣١٤١٦٧٥) ميكا واسط/ساعة لتشكل ما نسبته بحدود (٧,٥%) الى جانب الافتقار إلى ممارسات الصيانة القياسية والمنهجية لتنعكس بشكل تحديات عديدة تواجه نشاط الطاقة الكهربائية ، مما يتطلب تحديد مزيج تقنيات توليد الكهرباء وتحديد أكثر أساليب التوليد كفاءة والتي من شأنها تزويد العراق بالكهرباء وعلى نحو مستدام بيئياً ، ولاسيما الإمكانيات الطبيعية بفضل ما ينعم به من مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية) التي يملكها بما تمكنه من توليد طاقة كهربائية وفيرة ومستدامة .

ثانياً: قطاع الماء والصرف الصحي

١- خدمات الماء الصافي

الماء شريان الحياة وهو مورد ضروري من خلاله تستطيع الوحدات الاقتصادية من القيام بأعمالها الاعتيادية وان إي مشاكل في تجهيز المياه تؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية وتشكل خطراً على صحة الناس ، وفي العراق أولت السياسة التنموية للحكومة أهمية خاصة للنهوض بنشاط الماء الصافي والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية بهذه الخدمة الأساسية وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة لسد احتياجات كافة فئات وشرائح المجتمع .

ومن بيانات الجدول (٥٨) الذي يوضح المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي يتضح ان الكمية المنتجة في عام ٢٠١٧ قد بلغت (١٣,٨) مليون م٣/ يوم وهي موزعة على (٢٣٩) مشروع و(٣٣٨٥) مجمعاً ليبلغ نصيب الفرد اليومي حوالي (٣٢٧) لتر/ يوم ، وفي عام ٢٠١٨ فقد ارتفعت

كمية المـــاء الصـــافي المنتجــة لتصل (١٤,٨) مليون م٣/ يوم وهي موزعة على (٢٤٣) مشروع و(٣٥٤٣) مجمعاً للماء لينعكس في زيادة نصيب الفرد اليومي وليبلغ بحدود (٣٤٢) لتر/ يوم وهذه الزيادة جاءت نتيجة الإسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ ، فضلا عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع طاقات المشاريع القائمة والعمل على تخفيض نسبة الهدر من كميات الماء المنتجة .

وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغت كمية الماء الصافي المنتجة (١٤,٧) مليون م٣/ يوم وهي تنتج من خلال (٢٤٨) مشروع و (٣٦١٠) مجمعاً للماء ليبلغ نصيب الفرد (٣٤٠) لتر / يوم وهذا ناجم عن التوسع في تنفيذ شبكات جيدة للمناطق غير المخدومة سابقاُ ومد شبكات اخرى للمناطق المخدومة ، اما في عام ٢٠٢٠ فتشير المعطيات الى ان الحاجة التقديرية لكمية المياه الصالحة للشرب في العراق هي بحدود (١١) مليون م٣/يوم بينما كانت كمية المياه الصالحة للشرب المنتجة (١٥,٨) مليون م٣/يوم وهذا ناجم عن التوسع في تنفيذ شبكات جديدة ومد شبكات أخرى الا انه عند المقارنة مع كمية المياه الصالحة للشرب المجهزة للسكان فقد بلغت (١٢,٣) مليون م٣/يوم وذلك بسبب كمية الضائعات اثناء النقل بشبكات التوزيع والبالغة بحدود (٢٠,١%) وتجاوز المواطنين على الشبكة وان التوزيع النسبي للمياه المنتجة والموزعة حسب القطاعات يختلف من قطاع لاخر، اذ سجلت اعلى نسبة من المياه الموزعة كانت من حصة القطاع المنزلي وبنسة (٨٦,١%) تليها القطاعات الأخرى بنسبة (٢,٧%) ثم القطاع الحكومي بنسبة (٦,٧%) ومع كل هذا التطور في انتاج الماء الصالح للشرب الا انه لايزال يعاني من مشاكل عديدة تتجلى بتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل وقد تم معالجة هذه التاثيرات من خلال شراء المولدات ونصبها في مواقع العمل فضلاً عن ضعف الوعي لدى المواطنين لترشيد الاستهلاك والتجاوز على الانابيب الناقلة الرئيسية والفرعية من قبل البعض منهم ، الى جانب قلة التخصيصات السنوية المرصودة لتنفيذ مشاريع الماء سواء في الموازنة الاستثمارية لانشاء المشاريع جديدة او الموازنة التشغيلية لتامين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للادامة والصيانة ، الى جانب وجود الكثير من المناطق العشوائية وتجاوزها على الكميات المجهزة مما يؤثر على حصة المناطق المخدومة بشبكات الماء وينعكس بضغوط متزايدة تعيق التجهيز بشكل سلس ويلبي الحاجة إلى امدادات المياه ولمختلف الاستعمالات والناجمة عن النمو السكاني والتطور الحضري ، ومن جانب أخر فان أسعار وحدات الماء (الجباية) لازالت منخفضة في الوقت الذي تزداد فيه الكلف التشغيلية بشكل سريع إذ لا تغطي هذه الإيرادات الا الجزء اليسير من كلف التشغيل والصيانة وهذه الأسعار المنخفضة لا تقدم حافزا لترشيد الاستهلاك وتجرد قطاع تجهيز الماء من الأموال الضرورية لتحديث وتحسين أداء الشبكات ، لذا يواجه العراق صعوبات في تحقيق هدف الوصول إلى تأمين ماء صالح للشرب بنوعية عالية وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات وحسب ما ما تبنته خطط التنمية من اهداف .

جدول (٥٨)
المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
كمية الماء الصافي المنتج مليون م^3 / يوم	١٣,٨	١٤,٨	١٤,٧	١٥,٨
عدد المشاريع (العاملة, العاملة جزئيا, متوقفة)	٢٣٩	٢٤٣	٢٤٨	٢٥١
عدد المجمعات المائية	٣٣٨٥	٣٥٤٣	٣٦١٠	٣٦٠٠
نصيب الفرد اليومي لتر / يوم	٣٢٧	٣٤٢	٣٤٠	٣٦٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم إحصاء البيئة .

شكل (٥٢)
كمية الماء الصافي المنتج للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

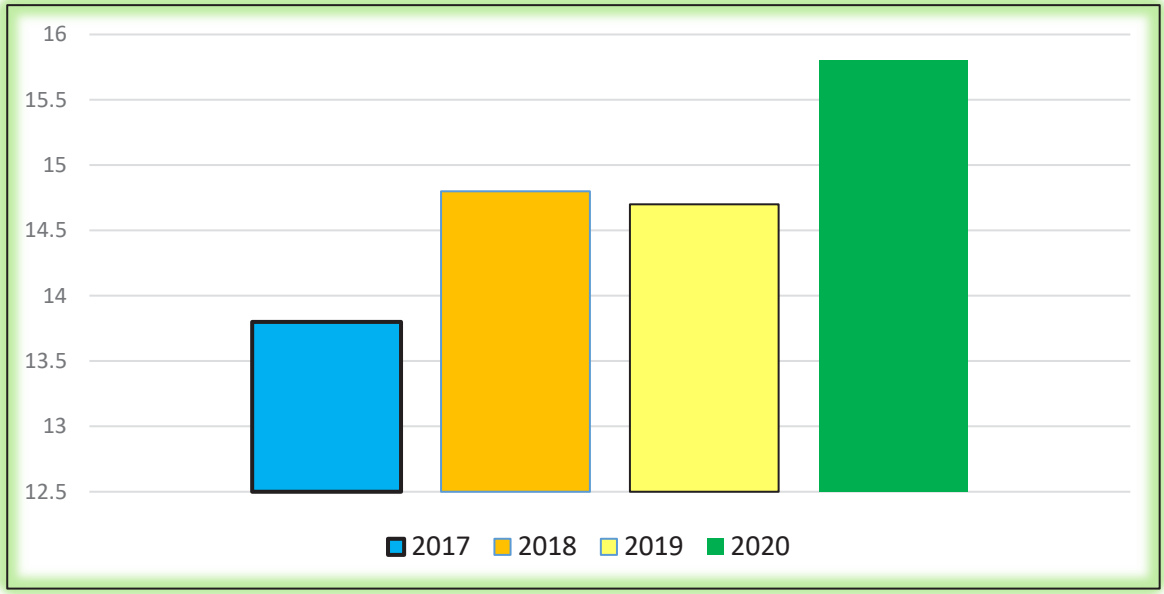

٢- خدمات الصرف الصحي

من اجل الحفاظ على بيئة صحية سليمة للإنسان لابد من توفر الظروف الملائمة للمعيشة وتمده بالمقومات الأساسية للحياة إلى جانب اعمال أخرى تأخذ بنظر الاعتبار توفر البنى التحتية الجيدة والتي من أهم شروطها هو توفر الصرف الصحي لضمان تلبية احتياجات السكان ولإعطاء صورة عن خدمات هذا النشاط ، فمن خلال تحليل بيانات الجدول (٥٩) الذي يرصد المؤشرات الرئيسة لنشاط الصرف الصحي في العراق عدا إقليم كردستان يتضح بان عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات قد بلغت في عام ٢٠١٧ (٥٤) محطة ، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) بحدود (٣٤,٦%) وبلغت كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات والوحدات (١٢١٢,٩) مليون م^3/ سنة وبلغ عدد محطات الضخ (١٢٨٢) محطة ومع ذلك فان الخدمة المقدمة لم تكن

بالمستوى المطلوب إلى جانب المشاكل الأخرى من تقادم المحطات لتبلغ نسبة المياه العادمة المعالجة حوالي (٤٥%) .

وفي عام ٢٠١٨ فقد بلغت عدد محطات المعالجة (٥٩) محطة لتعالج كمية من المياه العادمة المتولدة اليها بحدود (١٠٢٩,٣) مليون م^{3}/ سنة إلى جانب محطات الضخ التي بلغت بحدود (١٢٧١) محطة ، وعلى الرغم من زيادة عدد المحطات الا ان الزيادة السكانية كانت تفوق هذه الزيادة مما انعكس على تدني نسبة التغطية للسكان المخدومين بشبكات المجاري لتصل إلى (٣٤%) ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت عدد محطات المعالجة (٦٤) محطة لتعالج كمية من المياه العادمة المتولدة اليها بحدود (١١١١,٩) مليون م^{3}/ سنة إلى جانب محطات الضخ التي بلغت بحدود (١٢٨٧) محطة ولتصل نسبة التغطية للسكان المخدومين (٣٤,٥ %) .

جدول (٥٩)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (٢٠١٧ـ ٢٠٢٠)

التفاصيل	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد محطات ووحدات معالجة المياه العادمة	٥٤	٥٩	٦٤	٦٦
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) (%)	٣٤,٦	٣٤	٣٤,٥	٣٤
كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة (مليون م^{3}/ سنة)	١٢١٢,٩	١٠٢٩,٣	١١١١,٩	١١٨٥,١
مجموع محطات الضخ العاملة	١٢٨٢	١٢٧١	١٢٨٧	١٢٩٣

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم إحصاء البيئة ، البيانات عدا اقليم كردستان .

شكل (٥٣)

نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (٢٠١٧ـ٢٠٢٠)

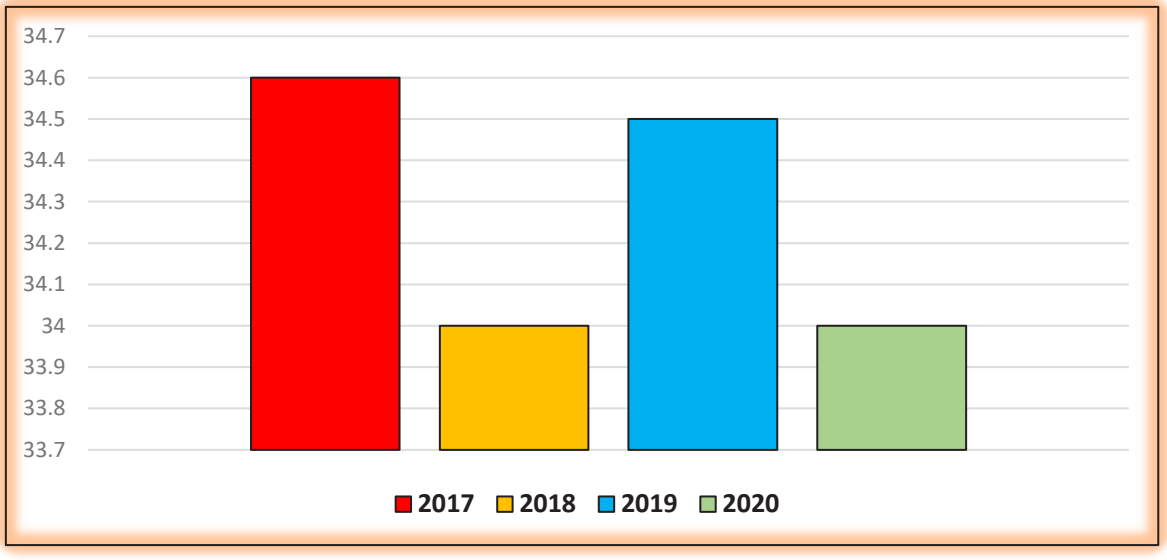

اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت محطات ووحدات معالجة المياه العادمة بحدود (٦٦) محطة ولتخدم نسبة من السكان بحدود (٣٤%) ، الى جانب محطات الضخ العاملة بحدود (١٢٩٣) محطة لتقوم بمعالجة كميات من المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة بحدود (١١٨٥,١) مليون م^{٣} / سنة.

إن مشاريع الصرف الصحي لا تزال خدماتها دون المستوى المطلوب والتي تتمثل بوجود عجز كبير في نسبة التغطية لسكان الحضر وانعدام التغطية في اغلب المناطق الريفية مما يؤشر إلى زيادة حجم المعاناة وضعف الإمكانات المتاحة لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر مما يتطلب إلى موارد مالية ضخمة جدا لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمات ناهيك عن تقادم أعمار شبكات الصرف الصحي القائمة حاليا وعدم استيعابها لجميع كميات المياه العادمة المتولدة وحاجتها إلى الإدامة والتطوير ، فضلا عن التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مشاريع مياه الشرب ، الامر الذي يعيق تحقيق الرؤية الهادفة إلى تأمين الصرف الصحي مستجيب لغايات وأهداف اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وإذا لم يتم التصدي لتلك المسائل سيستمر التدهور في هذا النشاط ومن ثم إلحاق الضرر بصحة المواطنين وإعاقة تحقيق التنمية الشاملة في البلاد .

ثالثاً: قطاع النقل

يعد النقل من الانشطة الاقتصادية المهمة التي تساهم في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي السريع وبما يسمح بربط الانشطة المختلفة إذ يتحقق من خلال خدماته تحرك قوى الانتاج المادية والبشرية بفعاليتها المختلفة نحو الاماكن الاكثر ملائمة والقضاء على عدم المنفعة التي يفرضها بعد المسافة ومن ثم فهو صناعة تنتج خدمات ، وفي العراق فأن هذا القطاع يتصف بوجود شركات مملوكة للحكومة ومرتبطة بها حسب القوانين الصادرة والتعليمات والأنظمة الفرعية ذات الصلة والتي بموجبها تمنح وزارة النقل وتشكيلاتها التنظيم والسيطرة والتـوجيـه في مـجـال النقل سواء كان للاشخاص ام البضائع ويضم هذا القـطـاع التشكيلات الآتية: -

١. النقل البري

يعد وسيلة مهمة من وسائط النقل سواء كان لنقل الأشخاص ام البضائع ويزداد الاعتماد عليه لما يمتاز به من المرونة والاستجابة العالية لتلبية مختلف الحاجات والمتطلبات ما بين المناطق الجغرافية لذا اتجهت البلدان الى تطوير وتحديث شبكات ووسائل النقل البري وفي العراق يقوم النقل البري بواجبات تواكب تطورات العمل فهو مقسم بين كل من : -

أ. النقل بواسطة السكك الحديد .

ب. النقل على الطرق ويشمل: -

- الشركة العامة للنقل البري .
- الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود .

ولتوضيح المؤشرات الرئيسية لتطورات كل تشكيل من خلال الآتي: -

أ. السكك الحديد

يمثل النقل بسكك الحديد أحد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة ، ويعد العراق من البلدان الرائدة في مجال استخدام السكك إذ تم تسيير أول قطار في حزيران عام ١٩١٤، ويمتلك شبكة سكك حديدية تغطي أجزاء واسعة منه وكما موضحة في الجدول (٦٠) ، فمن خلال المؤشرات الرئيسية لنشاط السكك الحديدية في العراق للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠) يتضح أن هناك تحسن في بعض المؤشرات والبعض الاخر بقى على حاله او شهد تراجعاً .

جدول (٦٠)
المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
أطوال محاور سكك الحديد	كم	٢٨٩٣	٢٨٩٣	٢٨٩٣	٢٨٩٣
عدد القاطرات	قاطرة	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥
عدد المسافرين بأجر	إلف مسافر	٤٣٥	٥٢٩	٤٣٥	٧٧
عدد الكيلومترات السفرية بأجر	مليون مسافر/كم	١٦٩	١٧٨	١٦٤	٣١
متوسط أجرة نقل المسافر	إلف دينار	٩,٩	٨,٥	٩,٢	٩,٦
البضائع المنقولة باجر	إلف طن	١٠٤	٣٥٦	٣٧٢	١٢٩٣
الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين	مليون دينار	٤٣١٣	٤٤٧٠	٤٠١٣	٧٣٧
الإيرادات المتحققة من نقل البضائع	مليون دينار	١٥٦٠	٤٦٤٤	٥٢٠٦	٤٢٢١

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (٥٤)
الإيرادات المتحققة من نقل البضائع للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

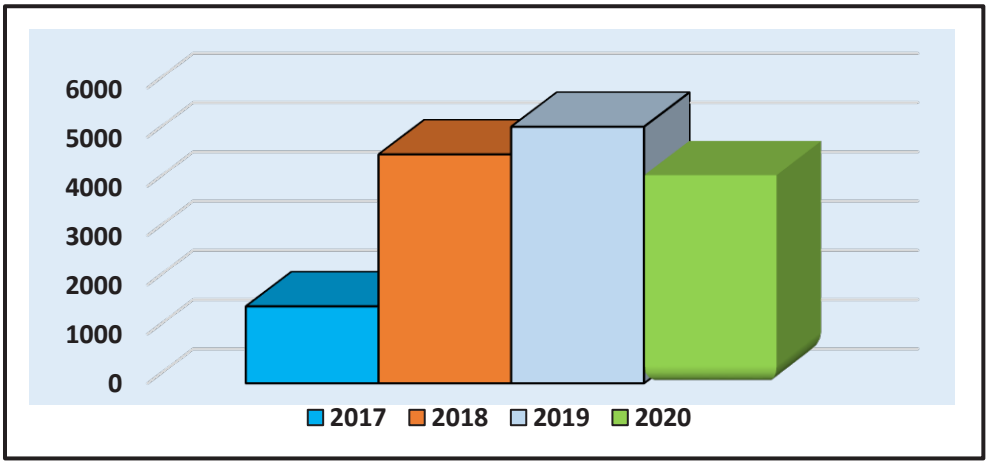

فخلال المدة المدروسة بقيت كل من اطوال السكك الحديدية وعدد القاطرات كما هي علية اذ بلغت (٢٨٩٣) كم و(٣٧٥) قاطرة على التوالي مضافا اليها (١٢) سيت صيني خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ، إما عدد المسافرين فقد بلغ في عام ٢٠١٧ (٤٣٥) الف مسافر وبمتوسط اجرة نقل بلغت (٩,٩) الف دينار لتحقق إيرادات من نقل المسافرين بلغت (٤٣١٣) مليون دينار وبطاقة متحققة من عملية نقل المسافرين واللتي تعكس عدد الكيلومترات السفرية بأجر بلغت (١٦٩) مليون مسافر / كم إلى جانب نقل البضائع التي بلغت (١٠٤) الف طن لتحقق إيرادات بلغت (١٥٦٠) مليون دينار ، ويعود سبب الارتفاع لتسير قطارات جديدة لنقل البضائع وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإيرادات المتحققة سواء من نقل المسافرين ام البضائع ، وفي عام ٢٠١٨ فقد شهد نشاط سكك الحديد تطوراً ملموساً والذي تظهره بعض مؤشراته لا سيما زيادة عدد المسافرين ليصل إلى (٥٢٩) ألف مسافر وبمتوسط اجرة نقل (٨,٥) الف دينار لتحقق إيرادات بحدود (٤٤٧٠) وبطاقة نقل متحققة من الكيلو مترات السفرية بحدود (١٧٨) مليون مسافر / كم ، اما البضائع المنقولة فقد بلغت (٣٥٦) الف طن لتحقق إيرادات بحدود (٤٦٤٤) مليون دينار وهذه الزيادة في عدد المسافرين والبضائع تعود إلى تسيير قطارات جديدة لنقل البضائع والأشخاص إذ تم دعم الشركة بإدخال القطار الصيني المتكامل (DMU) إلى الخدمة ، اما في عام ٢٠١٩ فقد شهد انخفاضاً في بعض المؤشرات لا سيما مؤشرات نقل المسافرين اذ بلغ (٤٣٥) الف مسافر وبطاقة نقل متحققة من جراء هذه العملية بلغت (١٦٤) مليون مسافر / كم ، ويعزى ذلك إلى تقادم العمر الافتراضي لتشغيل القاطرات الموجودة في الشركة مما اثر على صلاحية استمرارها في العمل والذي انعكس بانخفاض الايرادات المتحققة من جراء تلك العملية ليبلغ (٤٠١٣) مليون دينار ، اما متوسط اجرة النقل فقد ارتفعت إلى (٩,٢) الف دينار ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط طول السفرة لنقل المسافرين ، اما الايرادات المتحققة من نقل البضائع فقد ارتفعت لتصل إلى (٥٢٠٦) مليون دينار وذلك لتسير قطارات جديدة لنقل البضائع ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد سجل نشاط السكك الحديدية تراجعا في معظم مؤشراته اذ بلغ عدد المسافرين باجر بحدود(٧٧) الف مسافر وبنسبة انخفاض بلغت (٨٢,٣%) بالمقارنة مع العام السابق وبمتوسط اجرة بلغت (٩,٦) الف دينار لينعكس بانخفاض الإيرادات المتحققة سواء كانت للمسافرين ام البضائع وبنسبة انخفاض عن العام السابق بلغت (٨١,٦%) و(١٨,٩%) على التوالي ، ويعزى ذلك لعدم وجود نشاط للشركة بسبب انتشار جائحة كورونا وما رافقتها من اجراءات احترازية تمثلت بانخفاض النشاط الاقتصادي وقلة الحركة بالنسبة للمسافرين .

مما تقدم يتضح بان النقل بواسطة سكك الحديد في العراق غير فعال نسبيا وهذا يعود إلى جملة أسباب منها قدم الشبكة إذ إن عمر معظم هذه السكك هو ما بين (٦٠–٨٠) عام ، فضلا عن عدم وجود صيانة دورية يعول عليها وبشكل مستمر من قبل شركات رصينة في هذا المجال وان كانت هناك صيانة فهي قليلة وبطيئة لا ترتقي مع حجم واحتياجات الشبكة ، ناهيك عن عدم وجود خطوط مزدوجة ، مما

ينعكس بطول مدة الرحلة وارتفاع زمن الانتظار في المحطات ومن ثم انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد والتي لا تتجاوز (٥٠%) بسبب عدم تحديث شبكة الإشارات والاتصالات بأساليب الإدارة الحديثة للنقل وعدم توفر شروط السلامة الواجبة لتلافي الحوادث ونقل الحمولات بأمان مما يتطلب التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديدية وتحسين مواصفاتها لزيادة طاقاتها الاستيعابية وبشكل متكامل ومنسجم ليعزز موقع العراق الجغرافي في مجال النقل بواسطة السكك الحديد والذي من شأنه المســـاهمة في تخفيف الضغط على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك بالحد من الإضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة .

ب. النقل على الطرق

- **الشركة العامة للنقل البري**

تعكس مؤشرات النشاط النوعي والمالي لشركة النقل البري قدرتها على تبني منهجاً مستجيباً للواقع الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن نجاحها في تحقيق الاهداف التنموية ، فمن خلال بيانات الجدول (٦١) الذي يعكس اهم المؤشرات الرئيسة لشركة النقل البري يتضح بان عدد الشاحنات العاملة المملوكة للشركة في عام ٢٠١٧ قد بلغت (٤٩٣) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بحدود (٣٣٤) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (١١,٢) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد الشاحنات (٤٢٩) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (٧٥٠) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (٢٥,٩) مليار دينار ، ويعود ذلك الى زيادة عدد النقلات للشاحنة الواحدة على الرغم من انخفاض اعدادها بسبب نهاية عمرها الإنتاجي وعدم تعويضها بشاحنات جديدة مما تضطر الشركة إلى التعاقد مع سائقي الشاحنات من القطاع الخاص لتلبية متطلبات الشحن الخاصة بها ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد الشاحنات (٤٢٠) شاحنة وبنسبة انخفاض عن العام السابقة بحدود (٢%) لتنقل كمية من البضائع بلغت (٤٨٥) الف طن وبنسبة انخفاض بلغت (٣٥,٣%) عن العام السابق بسبب انخفاض عدد النقلات للشاحنة الواحدة وهذا بدورة ما انعكس بانخفاض الايرادات المتحققة من نقل البضائع اذ بلغت الايرادات (١٨,٩٩) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٢٦,٨%) عن العام السابق ويعزى ذلك إلى توقف بعض الخطوط والناجم عن سوء الأوضاع الأمنية مما يتطلب تشجيع إقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع لتلبية الطلب المتنامي وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد شهد نشاط الشركة تراجعاً ملحوظاً في معظم مؤشراته اذ بلغ عدد الشاحنات (٤٠١) شاحنة وبنسبة انخفاض بلغت (٤,٥%) عن العام السابق بسبب وجود شاحنات عاطلة ومتوقفة عن العمل وعدم توفر الشاحنات التخصصية لدى الشركة لنقل البضائع التي تحتاج لمثل هذه الشاحنات مقارنة بما هو متوفر لدى الشركات الخاصة (الاهلية) الامر

الذي انعكس بانخفاض كمية البضائع لتبلغ (٤٢٩) الف طن وبنسبة انخفاض عن العام السابق بلغت (١١,٥%) وهو ما تسبب بانخفاض الإيرادات المتحققة من نقل البضائع بالشاحنات المملوكة وبنسبة انخفاض بلغت (١٣,١%) بالمقارنة مع ما حققته في العام السابق اذ حققت ايرادات بلغت (١٦,٥) مليار دينار ، ويعزى ذلك الى انخفاض عدد النقلات للشاحنة الواحدة وتأخر زمن الرحلة بسبب التوقفات في الطرق عند السيطرات الأمنية الى جانب تأخر تفريغ البضاعة المحملة فضلا عن سوء الأوضاع الصحية التي رافقت انتشار جائحة كورونا .

إما بخصوص عدد العاملين فقد شهد انخفاض ملحوظ وبشكل تدريجي ليبلغ في الاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (٢٧٠٧) و (٢٣١٣) و (٢١٤٣) (١٩٠٥) عامل على التوالي وبنسبة انخفاض بلغت (١١,١%) مقارنة بعام ٢٠١٩ ، ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة .

جدول (٦١)
المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير%
عدد الشاحنات العاملة	**عدد**	٤٩٣	٤٢٩	٤٢٠	٤٠١	(٤,٥)
كمية البضائع المنقولة	**الف طن**	٣٣٤	٧٥٠	٤٨٥	٤٢٩	(١١,٥)
الإيرادات المتحققة	**مليار دينار**	١١,٢	٢٥,٩	١٨,٩٩	١٦,٥	(١٣,١)
عدد المشتغلين	**عدد**	٢٧٠٧	٢٣١٣	٢١٤٣	١٩٠٥	(١١,١)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (٥٥)
الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليار دينار)

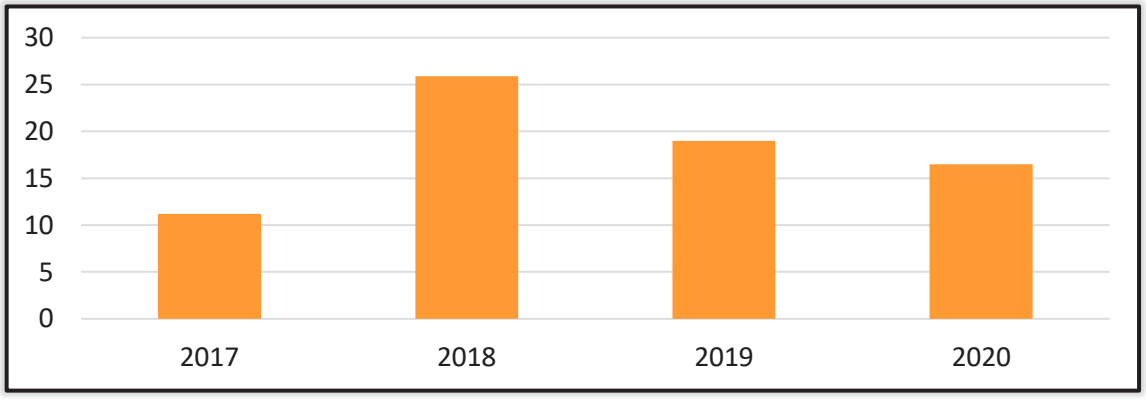

➢ **الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود**

تضطلع الشركة بمهمة نقل المسافرين والوفود في الداخل ما بين المحافظات بواسطة حافلاتها العاملة والتي بلغت في عام ٢٠١٧ بحدود (٦٣٤) حافلة لتنقل (١٩,٣) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (٢٦,٢) مليار دينار ، وفي عام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد الحافلات (٦٣٦) حافلة لتنقل (٢١,٥) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (٣٤,٩) مليار دينار ، ويعود ذلك إلى امتلاك الشركة لحافلات حديثة الصنع ومكيفة وآمنة ، فضلا عن ذلك مازالت الشركة تعمل بأسعار اقل من أسعار القطاع الخاص مما شجع المسافرين بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص ، اما في عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد الحافلات (٦٦٨) حافلة وبنسبة ارتفاع (٥%) بالمقارنة مع العام السابق ويعود ذلك إلى صيانة وتشغيل الحافلات العاطلة لدى الشركة الا ان عدد المسافرين قد انخفض وبنسبة (١٠,٧%) عن العام السابق اذ تم نقل بحدود (١٩,٢) مليون راكب بسبب التوترات الاجتماعية التي تعرض لها البلد ولينعكس ذلك بتراجع الايرادات المتحققة والتي بلغت (٢٤,٧) مليار دينار وبنسبة انخفاض (٢٩,١%) ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد الحافلات (٨٤٦) حافلة وبنسبة تغير بلغت (٢٦,٦%) عن العام السابق بسبب صيانة الحافلات العاطلة لدى الشركة ودخولها الخدمة لتنقل (٥) مليون راكب وبنسبة انخفاض (٧٤%) مقارنة بالعام السابق ، ويعزى ذلك الى الظروف الاجتماعية والصحية التي رافقت انتشار جائحة كورونا الامر الذي انعكس بانخفاض الإيرادات المتحققة من خدمات النقل والتي بلغت بحدود (٩,٢) مليار دينار وبنسبة انخفاض(٦٢,٨%) عن العام السابق بسبب تراجع عدد المسافرين والركاب والناجم عن الظروف الصحية والأمنية الى جانب توقف معظم خطوط النقل بسبب الزخم المروري ، وفيما يتعلق بمؤشر عدد العاملين في الشركة فقد شهد تراجع تدريجي ليبلغ في للاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (٢٧٦٢) و (٢٥٥٤) و (٢٢٩٧) و(٢١١٠) عامل على التوالي وبنسبة انخفاض(٨,١%) عن العام السابق ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة .

جدول (٦٢)
المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغيير%
عدد الحافلات العاملة	**عدد**	٦٣٤	٦٣٦	٦٦٨	٨٤٦	٢٦,٦
عدد الركاب	**مليون راكب**	١٩,٣	٢١,٥	١٩,٢	٥	(٧٤)
الإيرادات المتحققة	**مليار دينار**	٢٦,٢	٣٤,٩	٢٤,٧	٩,٢	(٦٢,٨)
عدد العاملين	**عدد**	٢٧٦٢	٢٥٥٤	٢٢٩٧	٢١١٠	(٨,١)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

شكل (٥٦)
الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

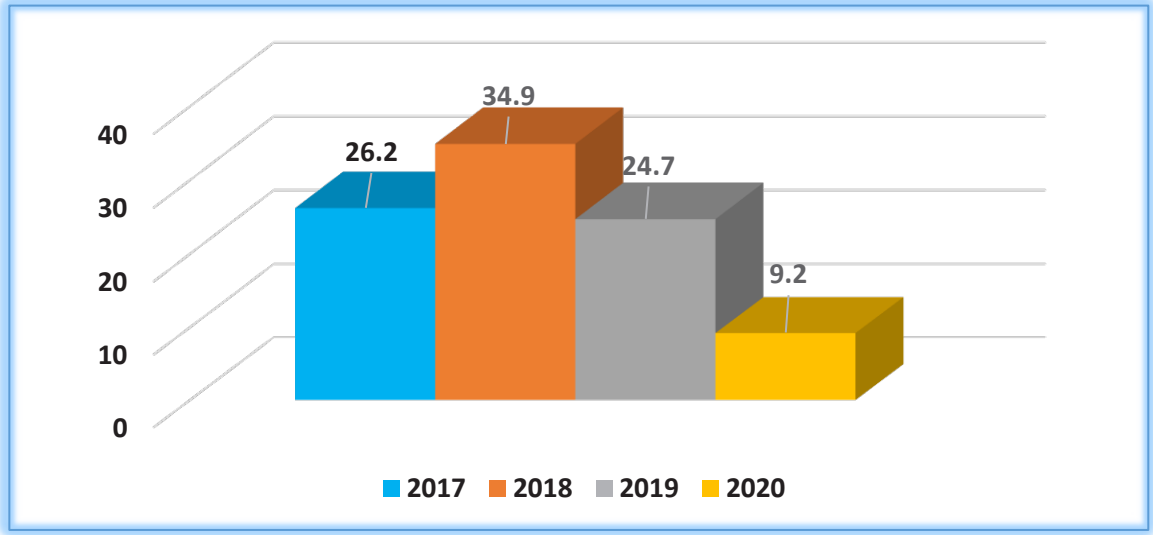

٢. النقل المائي

يضطلع النقل المائي سواء كان بحريا أم نهريا بدور مهم في عملية النقل وذلك لما يمتلكه من مقومات تميزه عن باقي وسائط النقل ، لاسيما نقله لكميات البضائع الضخمة ورخص التكاليف قياسا بتشكيلات النقل الأخرى والعراق لديه أربع موانئ رئيسة خاصة بالحمولات كميناء المعقل وام قصر وخور الزبير وأبو فلوس ، وموانئ متخصصه لشحن وتفريغ النفط هما ميناء (البصرة ، العميق) تقع على امتداد الخط الساحلي الضيق والذي يصل بحدود (٥٠) كم والممتد من راس الفاو الى مدخل خور عبد الله والميناء الرحوي ، فضلاً عن موانئ الصيد البحري التي تمتاز بمخازنها المبردة كميناء العشار الى جانب توفر اليات ومعدات وفقاً لنوعية الحمولة كتفريغ الحاويات والحمولات السائبة (الحبوب والسكر) والجدول (٦٣) يوضح تصنيف الموانئ من حيث العمر والطاقة الإنتاجية حسب الميناء لعام ٢٠١٨.

جدول (٦٣)
مواصفات الموانئ العراقية والارصفه والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام ٢٠١٨

اسم الميناء	تاريخ الانجاز	الطول	الأرصفة	الطاقة الإنتاجية
المعقل	١٩١٩	١,٩ كم	٩	٦١٧,١ ألف طن
أم قصر	١٩٦٥	٥,١ كم	٢٤	١٨,٣ مليون طن
أبو فلوس	١٩٧٤	٠,٥٢٥ كم	٣	٦٧,٣ إلف طن
خور الزبير	١٩٨٩	٢,٧ كم	١٢	٩,٤ مليون طن
المجموع	ـــ	ـــ	٤٨	٢٨,٤ مليون طن

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

ولتتبع تطورات تشكيل النقل المائي من خلال التعرف على المؤشرات الإحصائية عن الشركات التابعة له وهي: -

أ. الشركة العامة لموانئ العراق

تأسست إدارة الموانئ العراقية عام ١٩٠٩ ويقع على عاتقها إدارة الموانئ العراقية والملاحة داخل المياه الإقليمية ، فضلاً عن القيام بأعمال الصيانة والحفر في القنوات الملاحية وتضطلع الشركة بتقديم الخدمات البحرية للسفن التجارية والنفطية ، وللوقوف على اهم المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة فمن خلال بيانات الجدول (٦٤) الذي يعكس تلك المؤشرات يتضح بان عدد السفن القادمة الى موانئ العراق قد بلغت في عام ٢٠١٧ (٢٠٤٩) سفينة وهي تحمل بضائع مستوردة بلغت كمياتها (١٧٠٢٩) ألف طن، اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (٥٣٧) سفينة وهي تحمل بضائع مصدرة بلغت كمياتها (٥٢٠٠) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (٤٢٠,٢) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٨ فقد بلغت عدد السفن القادمة الى موانئ العراق (٢٠٤٤) سفينة وهي تحمل بضائع مستوردة بلغت كمياتها (١٧٨٩٨) ألف طن ، اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (٩٩٥) سفينة وهي تحمل بضائع مصدرة بلغت كمياتها (١٠٤٥٦) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (٤٥٣,٣) مليار دينار .

جدول (٦٤)
المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير%
عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (لنقل البضائع)	عدد	٢٠٤٩	٢٠٤٤	١٨٣٦	٢٠٦٠	١٢,٢
كمية البضائع المستوردة	ألف طن	١٧٠٢٩	١٧٨٩٨	١٦٧٠٨	١٩٥٦٩	١٧,١
عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية	عدد	٥٣٧	٩٩٥	١٢٨٤	٨٠٨	(٣٧,١)
كمية البضائع المصدرة	ألف طن	٥٢٠٠	١٠٤٥٦	١٢٩٣٠	١٠٢١٣	(٢١)
مجموع الإيرادات	مليار دينار	٤٢٠,٢	٤٥٣,٣	٤٨٦,٣	٤٢٤,١	(١٢,٨)

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.
- النسبة بين الاقواس قيمة سالبة

وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد السفن القادمة (١٨٣٦) سفينة وبنسبة انخفاض (١٠,٢%) عن العام السابق ويعزى ذلك إلى تراجع الخطة الاستيرادية للمؤسسات الدولة وانهاء بعض العقود المبرمة والتي على اثرها انخفضت كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية لتبلغ (١٦٧٠٨) الف طن وبنسبة انخفاض (٦,٦%) بسبب انخفاض السفن القادمة إلى الموانئ ، اما بالنسبة إلى السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (١٢٨٤) سفينة وبزيادة بلغت نسبتها (٢٩%) بسبب زيادة تصدير المنتجات النفطية من الموانئ العراقية كميناء خور الزبير وام قصور الجنوبي لتبلغ كمية البضائع المصدرة (١٢٩٣٠) الف طن وبزيادة بلغت نسبتها (٢٣,٧%) حيث تم تسليم (٤٢٧٠) الف طن من تلك البضائع

عن طريق ميناء ام قصر و(٨٦٦٠) الف طن عن طريق ميناء خور الزبير لتحقق ايرادات بلغت (٤٨٦,٣) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (٧,٣%) بسبب زيادة الحمولات النفطية من ميناء خور الزبير باتفاق مع شركة النفط البريطانية ، وفي عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد السفن (٢٠٦٠) سفينة وبنسبة ارتفاع بلغت (١٢,٢%) ويعزى ذلك الى الخطة الاستيرادية لمؤسسات الدولة والتي انعكست بارتفاع كمية البضائع المستوردة وبنسبة (١٧,١%) لتصل الى (١٩٥٦٩) الف طن ، اما عدد السفن المغادرة والمحملة بالبضائع من الموانيء العراقية فقد انخفضت مقارنة بالعام السابق لتصل (٨٠٨) سفينة وبنسبة انخفاض بلغت (٣٧,١%) ، وهو ما انعكس بانخفاض كمية البضائع المصدرة لتصل الى (١٠٢١٣) الف طن وبنسبة انخفاض بلغت (٢١%) بسبب انخفاض التصدير المنتجات النفطية عبر ميناء خور الزبير وام قصر الجنوبي لاسيما وان ميناء خور الزبير بدأ يتحول الى ميناء صناعي بعد ان كان ميناء تجاري حيث تم تسليم (٢٦٠٢) الف طن من تلك البضائع المصدرة عن طريق ميناء ام قصر و(٧٦٠٩) الف طن عن طريق ميناء خور الزبير و(١) الف طن عن طريق ميناء أبو فلوس لتحقق الشركة ايرادات بلغت (٤٢٤,١) مليار دينار وبنسبة انخفاض (١٢,٨%) بالمقارنة مع العام السابق بسبب انخفاض حمولات ميناء خور الزبير المتخصص بالمنتجات النفطية والذي سبق ان تم الاتفاق مع شركة النفط البريطانية على التصدير من خلال الميناء .

شكل (٥٧)
عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

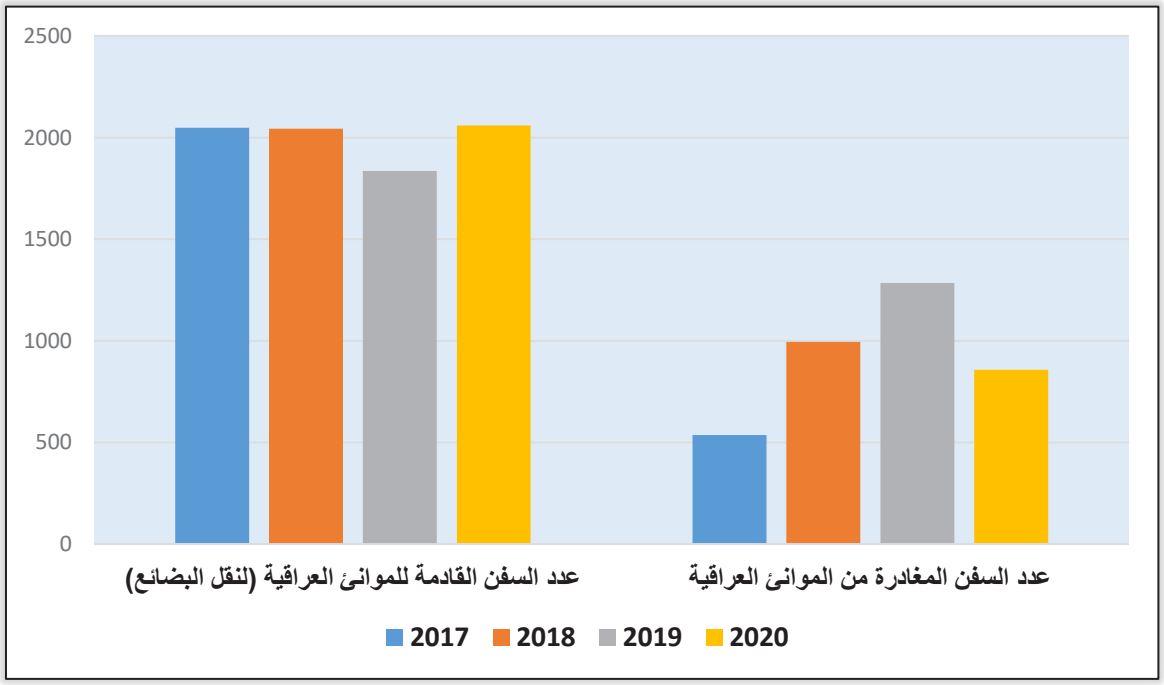

ب. الشركة العامة للنقل البحري

تأسست الشركة العامة للنقل البحري عام ١٩٥٢ لتتولى القيام بعمليات النقل البحري بواسطة بواخرها المملوكة او المؤجرة وقبول الوكالات عن الشركات الملاحية وتقوم بتسيير خطوط ملاحية منتظمة الى جميع موانئ العالم لتنقل الشحنات السائلة كالبترول ومشتقاته الى جانب الشحنات الجافة كخامات الحديد والحبوب والاخشاب بواسطة السفن المتخصصة لهذا الغرض ، فمن خلال الجدول (٦٥) الذي يتناول اهم المؤشرات التحليلية للشركة العامة للنقل البحري يتضح بان عدد السفن التي تمتلكها الشركة قد بلغ في عام ٢٠١٧ (٨) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (٤٠٦) ألف طن لتحقق إيرادات (٦٦,٨) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٨ فقد بقى عدد السفن على حاله والبالغ (٨) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (٧٨٩) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (٨٧,١) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٩ بلغ عدد السفن (٨) سفينة لتنقل حمولة اجمالية بلغت (٣٧٤) الف طن لتحقق ايرادات بحدود (٨٣,٤) مليار دينار ، اما في عام ٢٠٢٠ فقد بلغ عدد السفن (٧) ونسبة انخفاض (١٢,٥%) عن العام السابق بسبب بيع احدى السفن المملوكة للشركة لانتفاء الحاجة اليها كونها مستهلكة وغير صالحة للعمل لتبلغ الحمولة الاجمالية بحدود (٥٣٦) الف طن وبنسبة زيادة عن العام السابق بلغت (٤٣,٣%) بسبب العرض والطلب حسب الأسواق العالمية وتزايد العقود لدى الشركة والذي انعكس بتحقيق إيرادات بلغت (١٨٤) مليار دينار وبنسبة ارتفاع (١٢٠,٦%) بسبب تزايد الحمولات المنقولة الى الدول الاوربية ، وفيما يتعلق بعدد العاملين في الشركة فقد شهد تراجعا خلال المدة فبعد ان بلغ في عام ٢٠١٧ (١٦٨٣) عامل وتراجع في الاعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ليصل الى (١٦١٠) و (١٥٣٩) و(١٢٦٤)عامل على التوالي وبنسبة انخفاض بلغت (١٧,٩%) عن العام السابق بسبب الإحالة على التقاعد .

جدول (٦٥)
المؤشرات الرئيسية لنشاط الشركة العامة للنقل البحري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد السفن الموجودة التي تمتلكها الشركة	عدد	٨	٨	٨	٧
الحمولة الاجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة	ألف طن	٤٠٦	٧٨٩	٣٧٤	٥٣٦
مجموع ايرادات الشركة	مليار دينار	٦٦,٨	٨٧,١	٨٣,٤	١٨٤
عدد العاملين في الشركة	عدد	١٦٨٣	١٦١٠	١٥٣٩	١٢٦٤

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات .

مما تقدم يتضح بان النقل المائي لا يزال يعاني من معوقات حقيقية تحد من فاعلية نموه والمتجسدة بالممرات المائية الضيقة إذ تشكل الرواسب الطينية والسفن الغارقة في القنوات الرئيسة تحديا إضافيا لحجم حركة المرور الحالية بسبب محدودية الأعماق للممرات الملاحية وضيق واجهات الأرصفة والتي تتراوح ما بين (٧,٥–١٢) متر مما يحد من إمكانية استقبالها للبواخر العملاقة بانسيابية إلى جانب شحة المعدات الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع والخدمات السائدة ، فضلا عن مشاكل إدارية رئيسية مرتبطة بعمليات إدارة الموانئ من حيث تنسيق الوقت لزمن الشحنات مما يؤدي إلى حدوث اختناقات تستلزم مدة طويلة لأنهاء عمليات التحميل والتفريغ ، وإن سلطات الكمارك تحتاج إلى عدة أيام لإنجاز وتخليص المعاملات ، كما ان الحاجة إلى أسطول بحري يضم بواخر متخصصة لنقل الحاويات وبواخر لنقل الحمولات المتنوعة يعد امراً في غاية الاهمية لا سيما وان عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية لهذا النشاط انعكس بعدم تطويره ، أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب شحة المياه وقلة الغواطس في الأنهار وحاجتها إلى الكري ، فضلا عن وجود عوائق في مجرى الأنهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وكذلك أنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة .

٣. النقل الجوي

يتمتع النقل الجوي بالسرعة الفائقة التي تمكنه من الوصول إلى أبعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه وسائل النقل الأخرى ، وتنبثق هذه الأهمية من الخدمات التي يقدمها في مجال نقل الركاب والبضائع والأمتعة والبريد من بلد إلى أخر والتي أدت إلى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية ، وانطلاقاً من هذا الدور الذي يضطلع به النقل الجوي فقد سعت جميع البلدان الى الاهتمام به وفي العراق فان الجهة المخولة في تنظيم عمل هذا التشكيل هي سلطة الطيران المدني فهي المسؤولة عن منح التراخيص لهبوط واقلاع الطائرات في عموم المطارات العراقية ، الى جانب الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية التي تقوم بجميع اعمال النقل الجوي على الطائرات العراقية وتقديم الخدمات الفنية والارضية لكافة الطائرات المدنية (العربية والأجنبية) .

جدول (٦٦)
مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

التفاصيل	وحدة القياس	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
النقل الدولي	ألف مسافر	٧٩٥٣	٢٣٣٥	٣٠٨٦,٨	٤٥٦,٤
النقل الداخلي	ألف مسافر	١٦٤٤	١٦٣٢	١٠٩٠,٧	٣٢٩,٦
كمية البضاعة المنقولة والبريد	ألف طن	٣٣,٣	١٤,٢	٥٢,٩	٣٥,٤
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	٦٣٨,٩	٥٩٤,٤	٥٦٦,٠١	٢٠١,٨

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.
تشمل جميع المطارات عدا مطار الموصل والناصرية الدوليين .

شكل (٥٨)
الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

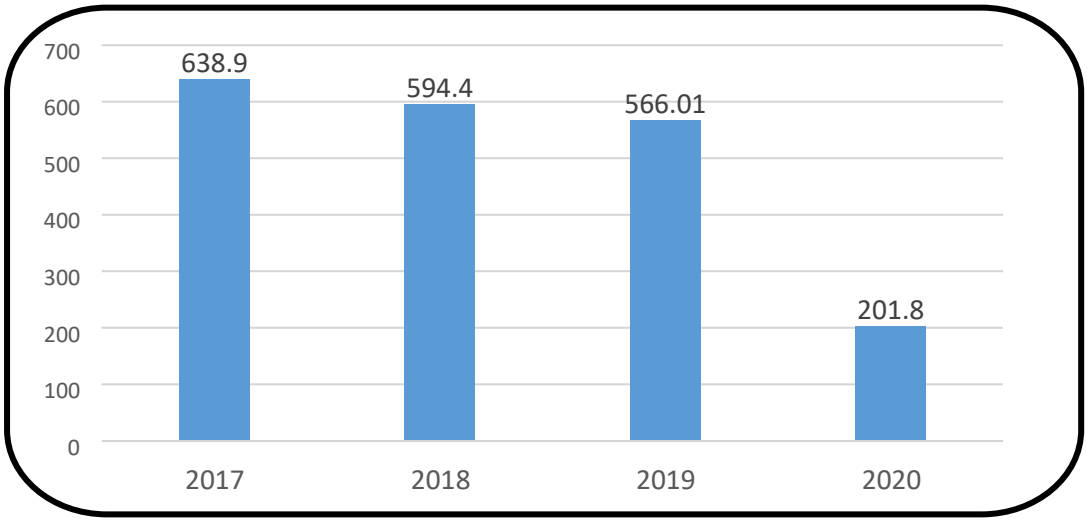

إذ يتضح من خلال بيانات الجدول (٦٦) إن هناك ارتفاع مستمر في اجمالي مؤشرات الاداء خلال المدة المدروسة ، اذ بلغ عدد مسافري النقل الدولي في عام ٢٠١٧ بحدود (٧٩٥٣) ألف مسافر ، اما النقل الداخلي فقد بلغ (١٦٤٤) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (٣٣,٣) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (٦٣٨,٩) مليار دينار ، اما في عام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد مسافرين النقل الدولي (٢٣٣٥) ألف مسافر اما النقل الداخلي فقد بلغ (١٦٣٢) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (١٤,٢) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (٥٩٤,٤) مليار دينار، وهذا يعود إلى تنفيذ إعمال لإعادة تأهيل المطارات الحالية وامتلاك الشركة لأسطول جوي متكامل ، فضلا عن زيادة الرحلات وخاصة السياحية الداخلية والخارجية ، وفي عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد المسافرين للنقل الدولي (٣٠٨٦,٨) الف مسافر والنقل الداخلي فقد بلغ عدد المسافرين (١٠٩٠.٧) الف مسافرين ، اما بخصوص كمية البضاعة المنقولة والبريد فقد بلغت (٥٢,٩) الف طن لتحقيق ايرادات من مزاولة اعمالها بلغت (٥٦٦,٠١) مليار دينار. اما في عام ٢٠٢٠ فقد تراجع اداء نشاط النقل الجوي اذ بلغ عدد المسافرين للنقل الدولي (٤٥٦,٤) الف مسافر والنقل الداخلي فقد بلغ عدد المسافرين (٣٢٩,٦) الف مسافرين ، اما بخصوص كمية البضاعة المنقولة والبريد فقد بلغت (٣٥,٤) الف طن لتحقيق ايرادات من مزاولة اعمالها بلغت (٢٠١,٨) مليار دينار، ويعزى ذلك الى تاثير جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على معظم الانشطة الاقتصادية ومنها نشاط النقل الجوي.

مما تقدم يتضح بان قطاع النقل في العراق يعاني من خلل كبير ضمن نشاط الشحن والدعم اللوجستي متمثلا بارتفاع تكاليف شحن البضائع ويؤثر سلبا على الصادرات والواردات وتتضمن المعوقات التي تواجه النقل الكفوء والمنظم للنشاط الاقتصادي الأساسي شبكة الطرق السيئة والسيطرة

المركزية على حركات الشحن من قبل مشاريع مملوكة للدولة غير كفوءة ولا تمتلك رأس المال الكافي مما ينعكس على انخفاض الإنتاجية ، فضلا عن ذلك إن قطاع النقل في العراق غير متكامل بصورة جيدة مع دول الجوار إذ لا توجد اتفاقيات للترانزيت لإعطاء حرية لنقل الشاحنات مما يعزز التجارة البينية بين بلدان المنطقة .

إن وجود قطاع نقل كفوء سيسهل الارتباط الاقتصادي داخل العراق وخارجه ويساهم في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى مما يجعل الاقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية في الأسواق العالمية وإذا ما حقق العراق النمو المتوازن في جميع القطاعات والمناطق سيصبح من الضروري للقطاع الخاص إن يوسع أسواقه ويزيد من فرص التوظيف وهذا لا يتم إلا بوجود نشاط نقل أكثر تطوراً .

ملحق (١)
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
(مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	٦٥٩٨٣٨٤,٨	٧٥٧٢٢٦٥,١	١٠٤١١١٧٤,٤	١٣١٣٠٩٢٧
2	التعدين والمقالع	٨٩٠٦٥٠٥٧,٧	١٢٠٦١٦٢١٨,٢	١١٤٨٣١٦٣٨,٥	٦٣٦٢٢٠٢٥,٥
٢-١	النفط الخام	٨٨٦٦٤٨١٣	١٢٠١٧٤٣٢٢,١	١١٤٣٨٦٣٦٦	٦٣٣٣٥٧١٩,٨
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	٤٠٠٢٤٤,٧	٤٤١٨٩٦,١	٤٤٥٢٧٢,٥	٢٨٦٣٠٥,٧
3	الصناعة التحويلية	٤٨١٩٨٩٦,٤	٥٤٦٤٣٧١,٦	٥٩٠٢٩٦١,٤	٥٩٥١٣٥٦,١
4	الكهرباء والماء	٦٤٨٦٤٠٦,١	٧١٥٠١٧٩,١	٧٣٥٤٩٤٢,٧	٧٥٨٤٥٦٢,١
5	البناء والتشييد	١٣٤٠٨٩٤٢,٤	١٢٤٤٢٤٣١,٢	١٨٥٧٦٢٥٣	١٣٥١٥٦٧٠,٢
مجموع الانشطة السلعية		١٢٠٣٧٨٦٨٧,٤	١٥٣٢٤٥٤٦٥,٢	١٥٧٠٧٦٩٧٠	١٠٣٨٠٤٥٤٠,٩
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		٣١٧١٣٨٧٤,٤	٣٣٠٧١١٤٣,١	٤٢٦٩٠٦٠٤	٤٠٤٦٨٨٢١,١
6	النقل والاتصالات والخزن	٢٣٩٨١٧٨٥,٨	٢٥٤٦٧٢٣٢,٢	٢٣٩٠٦١٩٣,٦	٢٢٨٥٠٠٩٣
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٢٠٠٧١٩٨٠,١	٢٤٥٠٢٠٣٩,٧	٢٣٠٣٤٩٥٤٠٢	١٩٥٥٦٨١٧,٩
8-1	البنوك والتأمين	٤١٣٧٨٧٣,٥	٤٩٦٩٨٧٧,٨	٥٤٠٠٣٥٢,١	٥٤٤٠٤٩٠,٥
مجموع الانشطة التوزيعية		٤٨١٩١٦٣٩,٤	٥٤٩٣٩١٤٩,٧	٥٢٣٤١٤٩٩,٩	٤٧٨٤٧٤٠١,٤
8-2	ملكية دور السكن	١٥٠٥٢٧٤٢,١	١٦٣١٥٨٩٥,٩	١٦٩٢٨٩٧٠,٤	١٧٥٩٣٦٠٥,٥
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٤١٠١٣٢٥٤,٣	٤٧٥٨٣٣٧٨,٢	٥٣٤١٠٢٠٢,٣	٥٣٨٧٣٤٩٨
9-1	الحكومة العامة	٣٤٠١٦٨٤٧,٤	٣٨٩١٩٦٧١,٨	٤٤١٩٠٦١١,٣	٤٣٤١٦٤١٦
9-2	الخدمات الشخصية	٦٩٩٦٤٠٦,٩	٨٦٦٣٧٠٦,٤	٩٢١٩٥٩١	١٠٤٥٧٠٨٢
مجموع الأنشطة الخدمية		٥٦٠٦٥٩٩٦,٤	٦٣٨٩٩٢٧٤,١	٧٠٣٣٩١٧٢,٧	٧١٤٦٧١٠٣,٥
مجموع الأنشطة		٢٢٤٦٣٦٣٢٣,٢	٢٧٢٠٨٣٨٨٩	٢٧٩٧٥٧٦٤٢,٦	٢٢٣١١٩٠٤٥,٨
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		٢٩٧٠٦١٣,٧	٣١٦٥٠١٥	٣٥٩٩٧٧٥	٣٣٥٠٢٤٧,٤
الناتج المحلي الإجمالي		٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٢٦٨٩١٨٨٧٤	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٢١٩٧٦٨٧٩٨,٤
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		١٣٣٠٠٠٨٩٦,٥	١٤٨٧٤٤٥٥١,٩	١٦١٧٧١٥٠١,٦	١٥٦٤٣٣٠٧٨,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .
(*) تقديرات اولية سنوية

ملحق (٢)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	٢,٩٤	٢,٧٨	٣,٧٢	٥,٨٩
2	التعدين والمقالع	٣٩,٦٥	٤٤,٣٣	٤١,٠٥	٢٨,٥٢
٢-١	النفط الخام	٣٩,٤٧	٤٤,١٧	٤٠,٨٩	٢٨,٣٩
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	٠,١٨	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٣
3	الصناعة التحويلية	٢,١٤	٢,٠١	٢,١١	٢,٦٧
4	الكهرباء والماء	٢,٨٩	٢,٦٣	٢,٦٣	٣,٤٠
5	البناء والتشييد	٥,٩٧	٤,٥٧	٦,٦٤	٦,٠٦
مجموع الانشطة السلعية		**٥٣,٥٩**	**٥٦,٣٢**	**٥٦,١٥**	**٤٦,٥٤**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**١٤,١٢**	**١٢,١٥**	**١٥,٢٦**	**١٨,١٥**
6	النقل والاتصالات والخزن	١٠,٦٨	٩,٣٦	٨,٥٤	١٠,٢٤
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٨,٩٣	٩,٠١	٨,٢٣	٨,٧٦
8-1	البنوك والتأمين	١,٨٤	١,٨٣	١,٩٣	٢,٤٤
مجموع الانشطة التوزيعية		**٢١,٤٥**	**٢٠,٢٠**	**١٨,٧٠**	**٢١,٤٤**
8-2	ملكية دور السكن	٦,٧٠	٦	٦,٠٥	٧,٨٨
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٨,٢٦	١٧,٤٨	١٩,٠٩	٢٤,١٤
9-1	الحكومة العامة	١٥,١٤	١٤,٣٠	١٥,٨٠	١٩,٤٦
9-2	الخدمات الشخصية	٣,١٢	٣,١٨	٣,٣٠	٤,٦٨
مجموع الأنشطة الخدمية		**٢٤,٩٦**	**٢٣,٤٨**	**٢٥,١٥**	**٣٢,٠٢**
المجموع حسب الأنشطة		**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية .
(*) تقديرات أولية سنوية.

ملحق (٣)
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

(مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	٣٨٦٣٢٢٣	٥٣١٨٢٤٢,٣	٧٧٧٣١٣٦,١	٩٥١٨٦٠٣,٥
2	التعدين والمقالع	١٢٩٨٣٩٥٥١,٣	١٢٨١٥٩٥٢٤,٨	١٣٣٢٧٥٣٣٢,٢	١١٦٣٩٩٥٠٣,٢
٢-١	النفط الخام	١٢٩٥٨٩٠٨٥,٣	١٢٧٨٨٥٣٩٥,٧	١٣٣٠٠٠٨١١,٥	١١٦٢٤٢٧٠٩,٣
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	٢٥٠٤٦٦	٢٧٤١٢٩,١	٢٧٤٥٢٠,٧	١٥٦٧٩٣,٩
3	الصناعة التحويلية	١٩٢٦٤١٧,٤	٢١٦٨٤٠١,٤	٢٣١٣٠٧٢,٦	٢٣١٣٠٠٢,٧
4	الكهرباء والماء	١٩٣٨٥٥٥,٣	٢٠٥٠٥٢٤,٥	٢١٣٦٨٢٢,٤	٢٢٠٨٧٩٥,٥
5	البناء والتشييد	٨٩٨٧٢٢٦,٨	٨٠٠١٥٦٣,٥	١٢٩٧٩٤٩٤,٨	٦٨٧٨٢٠٣,٧
مجموع الانشطة السلعية		**١٤٦٥٥٤٩٧٣,٨**	**١٤٥٦٩٨٢٥٦,٥**	**١٥٨٤٧٧٨٥٨,١**	**١٣٧٣١٨١٠٨,٦**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**١٦٩٦٥٨٨٨,٥**	**١٧٨١٢٨٦٠,٨**	**٢٥٤٧٧٠٤٦,٦**	**٢١٠٧٥٣٩٩,٣**
6	النقل والاتصالات والخزن	١٦١٦٠٢٣٣,٠	١٧٠٩٢١٠٢,١	١٦٠٧٦٧٩٤,٦	١٥٢٧٨٨٤٦,٩
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	١٤٦٧٢٩٠٨,٦	١٧٨٥٨٦٢٩,٥	١٦٩٧٤٩١١	١٤٤٨٦٥٣١,٨
8-1	البنوك والتأمين	٢٣٤٩٧٢٩,٤	٢٧٦١٠٤٣,٢	٢٩٧٥٤٠٠,٦	٢٧١٣٧٣٢,٣
مجموع الانشطة التوزيعية		**٣٣١٨٢٨٧١,٠**	**٣٧٧١١٧٧٤,٨**	**٣٦٠٢٧١٠٦,٢**	**٣٢٤٧٩١١١**
8-2	ملكية دور السكن	٧٩٧٧٠٧٥,٨	٨٨٤٨٠٩٩,٧	٩١٦٥٦٥٨	٩٤٩٤٦٦٠,٣
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٩١٠٢٠٣٦,٥	٢٠٠٠٤٢٧٢,٦	٢٠٤٥٣٩٥٤,٥	١٩٣٦٤٧٤٧,٣٠
9-1	الحكومة العامة	١٤٨٨١٤٤٦	١٤٨٨٠٨٥٠,٧	١٥١٧٠٥٢١,٣	١٤٣٩٧٠١٢,٤
9-2	الخدمات الشخصية	٤٢٢٠٥٩٠,٥	٥١٢٣٤٢١,٩	٥٢٨٣٤٣٣,٢	٤٩٦٧٧٣٤,٩
مجموع الأنشطة الخدمية		**٢٧٠٧٩١١٢,٣**	**٢٨٨٥٢٣٧٢,٣**	**٢٩٦١٩٦١٢,٥**	**٢٨٨٥٩٤٠٧,٦**
مجموع الأنشطة		**٢٠٦٨١٦٩٥٧,١**	**٢١٢٢٦٢٤٠٣,٦**	**٢٢٤١٢٤٥٧٦,٨**	**١٩٨٦٥٦٦٢٧,٢**
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		١٦٨٦٨٩٠,٢	١٧٢٩٥١٦,٤	١٩٨٣٣٤٧,١	١٦٧١١١٣
الناتج المحلي الإجمالي		**٢٠٥١٣٠٠٦٦,٩**	**٢١٠٥٣٢٨٨٧,٢**	**٢٢٢١٤١٢٢٩,٧**	**١٩٦٩٨٥٥١٤,٢**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**٧٥٥٤٠٩٨١,٦**	**٨٢٦٤٧٤٩١,٥**	**٨٩١٤٠٤١٨,٢**	**٨٠٧٤٢٨٠٤,٩**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
(*) تقديرات أولية سنوية.

ملحق (٤)
التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	١,٨٧	٢,٥١	٣,٤٧	٤,٧٩
2	التعدين والمقالع	٦٢,٧٨	٦٠,٣٨	٥٩,٤٦	٥٨,٥٩
٢-١	النفط الخام	٦٢,٦٦	٦٠,٢٥	٥٩,٣٤	٥٨,٥١
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٨
3	الصناعة التحويلية	٠,٩٣	١,٠٢	١,٠٣	١,١٦
4	الكهرباء والماء	٠,٩٤	٠,٩٧	٠,٩٥	١,١٢
5	البناء والتشييد	٤,٣٥	٣,٧٧	٥,٧٩	٣,٤٦
مجموع الانشطة السلعية		**٧٠,٨٧**	**٦٨,٦٥**	**٧٠,٧٠**	**٦٩,١٢**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**٨,٢١**	**٨,٤**	**١١,٣٦**	**١٠,٦١**
6	النقل والاتصالات والخزن	٧,٨١	٨,٠٥	٧,١٧	٧,٦٩
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٧,٠٩	٨,٤١	٧,٥٨	٧,٢٩
8-1	البنوك والتأمين	١,١٤	١,٣٠	١,٣٣	١,٣٧
مجموع الانشطة التوزيعية		**١٦,٠٤**	**١٧,٧٦**	**١٦,٠٨**	**١٦,٣٥**
8-2	ملكية دور السكن	٣,٨٦	٤,١٧	٤,٠٩	٤,٧٨
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٩,٢٣	٩,٤٢	٩,١٣	٩,٧٥
9-1	الحكومة العامة	٧,١٩	٧,٠١	٦,٧٧	٧,٢٥
9-2	الخدمات الشخصية	٢,٠٤	٢,٤١	٢,٣٦	٢,٥٠
مجموع الأنشطة الخدمية		**١٣,٠٩**	**١٣,٥٩**	**١٣,٢٢**	**١٤,٥٣**
المجموع حسب الأنشطة		**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
(*) تقديرات أولية سنوية.

ملحق (٥)
توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (مليون دينار)

الرمز	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩			٢٠٢٠		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
١	الزراعة والغابات والصيد	٧٦٥٤٧,٤	٦٥٢١٨٣٧,٤	٦٥٩٨٣٨٤,٨	٨٠٢٩٥,٧	٧٤٩١٩٦٩,٤	٧٥٧٢٢٦٥,١	٧٩٣٣٧,٥	١٠٣٣١٨٣٦,٩	١٠٤١١١٧٤,٤	٢٨٠٢٩٦,٨	١٢٨٥٠٦٣٠,٢	١٣١٣٠٩٢٧
٢	التعدين والمقالع	٨٨٦٦٤٨١٣	٤٠٠٢٤٤,٧	٨٩٠٦٥٠٥٧,٧	١٢٠٢١٢٣٧١,٤	٤٠٣٨٤٦,٨	١٢٠٦١٢١٨,٢	١١٤٤٢٥٣٦٨,٦	٤٠٦٢٦٩,٩	١١٤٨٣١٦٣٨,٥	٦٣٣٧٥٤١٩,٦	٢٤٦٦٠٥,٩	٦٣٦٢٢٠٢٥,٥
١-٢	النفط الخام	٨٨٦٦٤٨١٣	٠	٨٨٦٦٤٨١٣	١٢٠١٧٤٣٢٢,١	٠,٠	١٢٠١٧٤٣٢٢,١	١١٤٣٨٦٣٦٦	٠,٠	١١٤٣٨٦٣٦٦	٦٣٣٣٥٧١٩,٨	٠,٠	٦٣٣٣٥٧١٩,٨
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٠,٠	٤٠٠٢٤٤,٧	٤٠٠٢٤٤,٧	٢٨٠٤٩,٣	٤٠٣٨٤٦,٨	٤٤١٨٩٦,١	٣٩٠٠٢,٦	٤٠٦٢٦٩,٩	٤٤٥٢٧٢,٥	٣٩٦٩٩,٨	٢٤٦٦٠٥,٩	٢٨٦٣٠٥,٧
٣	الصناعة التحويلية	١٨١٤٩٧٨,٦	٣٠٠٤٩١٧,٨	٤٨١٩٨٩٦,٤	٢٦٩٧٧٠٦	٢٧٦٦٦٦٥,٦	٥٤٦٤٣٧١,٦	٢٤٧٠٦٦٨,١	٣٤٣٢٢٩٣,٣	٥٩٠٢٩٦١,٤	٣١٢٠٥٥١,٥	٢٨٣٠٨٠٤,٦	٥٩٥١٣٥٦,١
٤	الكهرباء والماء	٥٣٧٩٥٤٤,٤	١١٠٦٨٦١,٧	٦٤٨٦٤٠٦,١	٥٧٢٩٢١٤,٨	١٤٢٠٩٦٤,٣	٧١٥٠١٧٩,١	٥٦٠٧٢٢١,٧	١٧٤٧٧٢١	٧٣٥٤٩٤٢,٧	٥٧٩٧٤٧٥,١	١٧٨٧٠٨٧	٧٥٨٤٥٦٢,١
٥	البناء والتشييد	٤٢١١٥٢,٧	١٢٩٨٧٧٨٩,٧	١٣٤٠٨٩٤٢,٤	٣٣١٧٦٧,٩	١٢١١٠٦٦٣,٣	١٢٤٤٢٤٣١,٢	٣٣٧٩٢٩,٨	١٨٢٣٨٣٢٣,٢	١٨٥٧٦٢٥٣	٧٠٤١٠٥,٦	١٢٨١١٥٦٤,٦	١٣٥١٥٦٧٠,٢
الانشطة السلعية		٩٦٣٥٧٠٦,١	٢٤٠٢١٦٥١,٣	١٢٠٣٧٨٦٨٧,٤	١٢٩٠٥١٣٥٥,٨	٢٤١٩٤١٠٩,٤	٤٤٦٩٠٤٦٥,٢	١٢٢٩٢٠٥٢٥,٧	٣٤١٥٦٤٤٤,٣	١٥٧٠٧٦٩٧٠	٧٣٢٧٧٨٤٨,٦	٣٠٥٢٦٦٩٢,٣	١٠٣٨٠٤٥٤٠,٩
الانشطة السلعية عدا النفط		٧٦٩٢٢٢٣,١	٢٤٠٢١٦٥١,٣	٣١٧١٣٨٧٤,٤	٨٨٦٧٠٣٣,٧	٢٤١٩٤١٠٩,٤	٣٣٠٧١١٤٣,١	٨٥٣٤١٥٩,٧	٣٤١٥٦٤٤٤,٣	٤٢٦٩٠٦٠٤	٩٩٤٢١٢٨,٨	٣٠٥٢٦٦٩٢,٣	٤٠٤٦٨٨٢١١
٦	النقل والاتصالات والخزن	١٥١٠٨٩٠,١	٢٢٤٧٠٨٩٥,٧	٢٣٩٨١٧٨٥,٨	١٥٠٨٤٨٠,٧	٢٣٩٥٨٧٥١,٥	٢٥٤٦٧٢٣٢,٢	١٦٢٩٣٩٢,٢	٢٢٢٧٦٨٠١,٤	٢٣٩٠٦١٩٣,٦	١٩٢٢٩٦٥,٧	٢٠٩٢٧١٢٧,٣	٢٢٨٥٠٠٩٣
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٢٦٩٤٨٣٤,٥	١٧٣٧٧١٤٥,٦	٢٠٠٧١٩٨٠,١	٧١٩٠٥٨٠,٣	١٧٣١١٤٥٩,٤	٢٤٥٠٢٠٣٩,٧	٥٧١٧٣٤٥,٢	١٧٣١٧٦٠٩	٢٣٠٣٤٩٥٤,٢	٢٣٨١٨٥٢,٧	١٧١٧٤٩٦٥,٢	١٩٥٥٦٨١٧,٩
٨-١	البنوك والتأمين	٣٣٤٠٢٣٥,٢	٧٩٧٦٣٨,٣	٤١٣٧٨٧٣,٥	٤١١٦١٨٠	٨٥٣٦٩٧,٨	٤٩٦٩٨٧٧,٨	٣٨٨٤٨٨٤	١٥١٥٤٦٨,١	٥٤٠٠٣٥٢,١	٤٦٠٨٤٧٥,٨	٨٣٢٠١٤,٧	٥٤٤٠٤٩٠,٥
الانشطة التوزيعية		٧٥٤٥٩٥٩,٨	٤٠٦٤٥٦٧٩,٦	٤٨١٩١٦٣٩,٤	١٢٨١٥٢٤١	٤٢١٢٣٩٠٨,٧	٥٤٩٣٩١٤٩,٧	١١٢٣١٦٢١,٤	٤١١٠٩٨٧٨,٥	٥٢٣٤١٤٩٩,٩	٨٩١٣٢٩٤,٢	٣٨٩٣٤١٠٧,٢	٤٧٨٤٧٤٠١,٤
٨-٢	ملكية دور السكن	–	١٥٠٥٢٧٤٢,١	١٥٠٥٢٧٤٢,١	٠,٠	١٦٣١٥٨٩٥,٩	١٦٣١٥٨٩٥,٩	٠,٠	١٦٩٢٨٩٧٠,٤	١٦٩٢٨٩٧٠,٤	٠,٠	١٧٥٩٣٦٠٥,٥	١٧٥٩٣٦٠٥,٥
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٣٤٠١٦٨٤٧,٤	٦٩٩٦٤٠٦,٩	٤١٠١٣٢٥٤,٣	٣٨٩١٩٦٧١,٨	٨٦٦٣٧٠٦,٤	٤٧٥٨٣٣٧٨,٢	٤٤١٩٠٦١١,٣	٩٢١٩٥٩١	٥٣٤١٠٢٠٢,٣	٤٣٤١٦٤١٦	١٠٤٥٧٠٨٢	٥٣٨٧٣٤٩٨
٩-١	الحكومة العامة	٣٤٠١٦٨٤٧,٤	–	٣٤٠١٦٨٤٧,٤	٣٨٩١٩٦٧١,٨	٠,٠	٣٨٩١٩٦٧١,٨	٤٤١٩٠٦١١,٣	٠,٠	٤٤١٩٠٦١١,٣	٤٣٤١٦٤١٦	٠,٠	٤٣٤١٦٤١٦
٩-٢	الخدمات الشخصية	–	٦٩٩٦٤٠٦,٩	٦٩٩٦٤٠٦,٩	٠,٠	٨٦٦٣٧٠٦,٤	٨٦٦٣٧٠٦,٤	٠,٠	٩٢١٩٥٩١	٩٢١٩٥٩١	٠,٠	١٠٤٥٧٠٨٢	١٠٤٥٧٠٨٢
الانشطة الخدمية		٣٤٠١٦٨٤٧,٤	٢٢٠٤٩١٤٩	٥٦٠٦٥٩٩٦,٤	٣٨٩١٩٦٧١,٨	٢٤٩٧٩٦٠٢,٣	٦٣٨٩٩٢٧٤,١	٤٤١٩٠٦١١,٣	٢٦١٤٨٥٦١,٤	٧٠٣٣٩١٧٢,٧	٤٣٤١٦٤١٦	٢٨٠٥٠٦٨٧,٥	٧١٤٦٧١٠٣,٥
المجموع حسب الانشطة		١٣٧٩١٩٨٤٣,٣	٨٦٧١٦٤٧٩,٩	٢٢٤٦٣٦٣٢٣,٢	١٨٠٧٨٦٢٦٨,٦	٩١٢٩٧٦٢٠,٤	٢٧٢٠٨٣٨٨٩	١٧٨٣٤٢٧٥٨,٤	١٠١٤١٤٨٨٤,٢	٢٧٩٧٥٧٦٤٢,٦	١٢٥٦٠٧٥٥٨,٨	٩٧٥١١٤٨٧	٢٢٣١١٩٠٤٥,٨
مجموع الانشطة عدا النفط		٤٩٢٥٥٠٣٠,٣	٨٦٧١٦٤٧٩,٩	١٣٥٩٧١٥١٠,٢	٦٠٦٠١٩٤٦,٥	٩١٢٩٧٦٢٠,٤	١٥١٩٠٩٥٦٦,٩	٦٣٩٥٦٣٩٢,٤	١٠١٤١٤٨٨٤,٢	١٦٥٣٧١٢٧٦,٦	٦٢٢٧١٨٣٩	٩٧٥١١٤٨٧	١٥٩٧٨٣٣٢٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.

ملحق (٦)

توزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) (%)

الرمز	الأنشطة الاقتصادية	٢٠١٧			٢٠١٨			٢٠١٩			٢٠٢٠		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
١	الزراعة والغابات والصيد	١,٢	٩٨,٨	١٠٠	١,٣	٩٨,٧	١٠٠	٠,٧٦	٩٩,٢٤	١٠٠	٢,١٣	٩٧,٨٧	١٠٠
٢	التعدين والمقالع	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠	٩٩,٧	٠,٣	١٠٠	٩٩,٦٥	٠,٣٥	١٠٠	٩٩,٦١	٠,٣٩	١٠٠
٢-١	النفط الخام	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
٢-٢	الانواع الأخرى من التعدين	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٨,٦	٩١,٤	١٠٠	٨,٧٦	٩١,٢٤	١٠٠	١٣,٨٧	٨٦,١٣	١٠٠
٣	الصناعة التحويلية	٣٧,٧	٦٢,٣	١٠٠	٤٢,٦	٥٧,٤	١٠٠	٤,٨٥	٥٨,١٥	١٠٠	٥٢,٤٣	٤٧,٥٧	١٠٠
٤	الكهرباء والماء	٨٢,٩	١٧,١	١٠٠	٨٣,٢	١٦,٨	١٠٠	٧٦,٢٤	٢٣,٧٦	١٠٠	٧٦,٤٤	٢٣,٥٦	١٠٠
٥	البناء والتشييد	٣,١	٩٦,٩	١٠٠	٢,٩	٩٧,١	١٠٠	١,٨٢	٩٨,١٨	١٠٠	٥,٢١	٩٤,٧٩	١٠٠
	الانشطة السلعية	٨٠	٢٠	١٠٠	٨٥,٤	١٤,٦	١٠٠	٧٨,٢٥	٢١,٧٥	١٠٠	٧٠,٥٩	٢٩,٤١	١٠٠
٦	النقل والاتصالات والخزن	٦,١	٩٣,٧	١٠٠	٧,٢	٩٢,٨	١٠٠	٦,٨٢	٩٣,١٨	١٠٠	٨,٤٢	٩١,٥٨	١٠٠
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	١٣,٤	٨٦,٦	١٠٠	٩,٦	٩٠,٤	١٠٠	٢٤,٨٢	٧٥,١٨	١٠٠	١٢,١٨	٨٧,٨٢	١٠٠
٨-١	البنوك والتأمين	٩٣,٣	١٩,٣	١٠٠	٨٢,٨	١٧,٢	١٠٠	٧١,٩٤	٢٨,٠٦	١٠٠	٨٤,٧١	١٥,٢٩	١٠٠
	الانشطة التوزيعية	١٥	٨٤,٣	١٠٠	١٥,٧	٨٤,٣	١٠٠	٢١,٤٦	٧٨,٥٤	١٠٠	١٨,٦٣	٨١,٣٧	١٠٠
٨-٢	ملكية دور السكن	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٨٢,٩	١٧,١	١٠٠	٨٤,٠	١٦,٠	١٠٠	٨٢,٧٤	١٧,٢٦	١٠٠	٨٠,٥٩	١٩,٤١	١٠٠
٩-١	الحكومة العامة	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠
٩-٢	الخدمات الشخصية	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠	٠,٠	١٠٠	١٠٠
	الانشطة الخدمية	٥٥,٦	٣٩,٣	١٠٠	٦٣,٨	٣٦,٢	١٠٠	٦٢,٨٣	٣٧,١٧	١٠٠	٦٠,٧٥	٣٩,٢٥	١٠٠
	المجموع حسب الأنشطة	٦١,٤	٣٨,٦	١٠٠	٦٧	٣٣	١٠٠	٦٣,٧٥	٣٦,٢٥	١٠٠	٥٦,٣٠	٤٣,٧٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.